مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكَّلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية

The Availability of Conditions Needed to Improve the Effectiveness of Audit Committees in the Jordanian Public Shareholding Companies

إعداد الطالب

عادل خليل علي قطيشات

20070051

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

كانون الأول، 2010

تفويـــــــــض

أنا عادل خليل علي قطيشات أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رســالتي ورقيــا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنيــة بالأبحــاث والدراســات العلمية عند طلبها.

الاسم: عادل خليل علي قطيشات.

التاريخ: ١٩/١٢/٢٠١٠

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكَّلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية" وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٠/١٢/١٩م

أعضاء لجنة المناقشة: التوقيـــع

1. الأستاذ الدكتور: محمد عطية مطر رئيساً ومشرفاً: ....

2. الدكتور: غسان فلاح المطارنة عضواً: ....

3. الأستاذ الدكتور: علي عبد القادر الذنيبات عضواً خارجياً: الجامعة الأردنية ....

شكر وتقدير

قال تعالى في كتابه العزيز:

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي } {طه: آية 25}

صدق الله العظيم

أشكر الله سبحانه وتعإلى العلي القدير الذي منّ علي بفضله أن شرح لي صدري ويسر لي أمري وألهمني هذا الطموح وسدد خطاي وسهل دربي. بأن أتممت إحدى رسائل العلم التي أرجو من العلي القدير أن تكون مرجعاً لكل طالب علم.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الكبير قدراً وعلماً، ومشرفي **الأستاذ الدكتور محمد مطر** الذي كان عوناً كبيراً ومشرفاً قديراً ومنارة علم، وأتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي في كلية الأعمال قسم المحاسبة، وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والأستاذ الدكتور منصور السعايدة والأستاذ الدكتور عبد الستار الكبيسي** وإلى جامعة الشرق الأوسط الممثلة برئيسها **الأستاذ الدكتور عبد الباري دُرّة** والكادر الأكاديمي والإداري، كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، وإلى جميع من ساهم في الحصول على بيانات الدراسة في الشركات المساهمة العامة والسماح لي بمقابلتهم من أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.

ا الإ هـد ا ء

"ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً "
إلى والدَيّ وسر وجودي رحمهما الله
إلى إخوتي وأحبتي وأولادهم وأنسبائي الذين هم أهلي وعزوتي
إلى زوجتي الحبيبة ورفيقة دربي التي طالما سهرت الليالي لتوفر سبل راحتي
وإلى ابنتي الغالية نور
وإلى زملائي الأعزاء في العمل وأصدقائي
وإلى الأستاذ القدير محمد مطر أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	محتـوى الشكل	رقم الشكل

قائمة الملاحق

الصفحة	محتـوى الملحق	رقم الملحق

مدى توفر الشروط اللأزمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكّلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية

إعداد الطالب **إشراف**
عادل خليل علي قطيشات **الأستاذ الدكتور/ محمد مطر**

الملــخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى الالتزام الفعلي للجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية للشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المحلية ومدى توافقها مع التشريعات العالمية، والتي تعد مهمة لتحسين فاعليتها نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به تلك اللجان في عملية الإشراف والرقابة على أعمال المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وكفاءة أنظمتها وضمان جودة التقارير المالية، وكونها حلقة الوصل ما بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج النوعي القائم على دراسة المحتوى أو المضمون من خلال الاطلاع على المعلومات الواردة في التقارير السنوية لشركات العينة، لمعرفة مدى توافقها مع إجابات أفراد العينة، وتصميم صحيفة مقابلة والحصول على إجابات الدراسة من خلال المقابلة المباشرة للأطراف المعنيين بالإجابة عن تلك الأسئلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ مجتمع الدراسة (257) شركة مساهمة عامة مدرجة في البورصة، منها (43) شركة في القطاع المالي، و(142) شركة في القطاع الخدمي، أما القطاع الصناعي بلغ عدد الشركات (72) شركة، واختار الباحث عينة طبقية مكونة من (54) شركة مثلت عينة الدراسة موزعة كالتالي: (9) شركات في القطاع المالي، و(30) شركة في القطاع الخدمي، و(15) شركة في القطاع الصناعي. وبعد تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية المطلوبة من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (one sample test) واختبار (شافيه) للمقارنات البعدية واختبار (ANOVA) لاستخراج النسب المئوية واختبار

الفرضيات، إذ كشفت نتائج الدراسة أن غالبية الشركات تقوم بتشكيل لجان تدقيق لديها حسب الشروط والمتطلبات اللأزمة لتحسين فاعليتها، وبينت الدراسة أفضلية القطاع المالي في تحقيقه لتلك الشروط والمتطلبات، ثم القطاع الخدمي يليه القطاع الصناعي الذي ظهر فيه ضعف في تحقيق بعض خصائص تشكيل تلك اللجان، كما أظهرت الدراسة أن غالبية الشركات تقوم لجان التدقيق لديها بممارسة مهماتها المنوطة بها تجاه كل من مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي، إذ كانت الأفضلية للقطاع المالي يليه القطاع الخدمي في ممارسة الجنة لمهماتها، أما القطاع الصناعي فقد أظهرت الدراسة أن هناك تقصيراً في ممارسة اللجنة لتلك المهمات، وقد أوصت الدراسة على ضرورة اهتمام الجهات الرسمية بالقطاع الصناعي، كما أوصت على ضرورة وجود جهة رسمية تشرف على مدى التزام اللجنة بالخصائص المطلوبة ومهماتها المنوطة بها، ووجود دليل مكتوب للجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة وأن تطلب من تلك الشركات بالإفصاح عن مهمات اللجنة ومكافئاتها في فصل خاص يتعلق بلجنة التدقيق في تقريرها السنوي، وأن يكون هناك نص صريح في التشريعات والقوانين الأردنية توضح فيه الشروط اللأزمة لتحقيق الاستقلالية في لجان التدقيق والمؤهلات والخبرات المالية اللأزمة.

The Availability of Conditions Needed to Improve the Effectiveness of Audit Committees in the Jordanian Public Share Holding Companies

By **Supervisor**

Adel Khalil Ali Ktaishat Professor Dr. Mohammad Matar

Abstract

This study aimed at investigating the extent of the actual commitment of the audit committees formed in Jordanian public shareholding companies towards the conditions and requirements stated in the local laws and legislations, and the extent of their compliance with the international laws, which are considered important to their effectiveness, because of the importance of the role of these committees in the supervision and control on the activities of the external and internal auditors, and the efficiency of their regulations and to ensure the quality of the financial reports, as they are the connection ring between the board of directors, the external auditor and the internal auditor.

In order to accomplish the study's objectives, the researcher has used the qualitative (empirical) approach that is based on content study though reviewing data in annual reports of participated companies.

In order to reveal the extent of their fit with the responses of participants, an interview chart has been developed, and to obtain answers for the study questions a structured interview Were developed and conducted with participants, of the public companies listed at Amman exchange money market.

The study's population consisted of (257) public company listed at Amman exchange, (43) from the financial sector, (142) from the services sector, and (72) from the industrial sector.

The researcher selected stratified sample consisted of (54) company represented a sample distributed as companies from the financial sector 30 companies from the services sector 15 companies from the industrial sector.

After analyzing the data by the necessary statistical methods such as: One Way ANOVA, hypotheses test,One Sample test, Cronbach scale, arithmetic means, standard deviation, and Shafi test, Results revealed that the majority of companies for audit committees were in accordance with the necessary conditions and requirements to improve their effectiveness.

In addition the study revealed the following results: Most of the participated companies actually establish audit committees according to per-set conditions and requirement for the purpose of enhancing these companies effectiveness. Furthermore, results revealed that companies in the financial sector lead other companies by having

such committees and fulfilling the accompanied conditions and requirements to have audit committee, followed by companies in service sector, then companies in the industrial sector which shows a weakness in achieving the terms and conditions needed to establish audit committees.

Furthermore, results revealed that audit committees were performing all tasks they suppose to perform and report to board of directors, external auditor as well internal one. In achieving committees objectives companies in financial sector were leading other companies in other sectors followed by companies in service sector then industrial sector's companies, whereas this sector showed weaknesses in audit committees performance Based on these results, the study has a set or recommendation: Relevant authorities must pay more attention to the Industrial sector and to have and official authority to supervises the extent of audit committee compliance by required conditions and the tasks that these committees shall perform. Furthermore, there must be a written guide to the audit committees established by general holding companies.

A request, of disclosure for audit committee tasks, must be submitted to companies along with their incentive in a special section involves the audit committee annual report.

There are no clear statements in the Jordanian legislation and laws that clarify the conditions needed to achieve the audit committee independence, qualifications experiences and required finance.

الفصل الأول

المدخل إلى الدراسة

1-1 مقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 فرضيات الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أهمية الدراسة

1-6 المصطلحات الإجرائية

1-7 حدود الدراسة

1-8 محددات الدراسة

1-1 مقدمة:

ظهرت فكرة تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة تبعاُ ً للأحداث المتعاقبة التي شهدها العالم في أواسط القرن الماضي وزاد الاهتمام بها كثيرا في أواخر ذلك القرن، إذ كان قراراً من الضروري اتخاذه نتيجة التطورات الكبيرة والسريعة في الأسواق المالية وكبر حجم الأسواق في قطاعات الأعمال التجارية والصناعية والخدمية وظهورالشركات الضخمة والعملاقة ومتعددة الجنسيات والقابضة والمسيطرة جزئياً أو كلياً على شركات أخرى، إذ كان لابد من وجود ضوابط وقوانين ومعايير رقابية ذات فاعلية وكفاءة جادة لضبط ورقابة هذه الشركات التي تستحوذ على مدخرات وثروات المستثمرين وأصحاب العلاقة من حملة الأسهم والمقرضين والممولين وصولاً إلى الجهات الحكومية، مما ساعد على عقد اتفاقيات في قطاعات الأعمال والأسواق المالية بين الدول وظهور منظمات عديدة كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحره وصولاً لما يسمى بالعولمة الاقتصادية.

إن نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي ومهنة التدقيق الخارجي لم يساهما في منع حالات التعثر والفشل المالي في كثير من الشركات العالمية بشكل فعال أو كاف بسبب بعض التحايل والتلاعب والغش الذي يقوم به بعض المديرين والموظفين في الشركات عن طريق نفوذهم أو قدرتهم على تخطي بعض أنظمة الرقابة بطريقة لا يمكن اكتشافها من قبل المدقق الخارجي، كما يشهد موضوع استقلالية المدقق الخارجي اهتماماً متزايداً من قبل منظمات وحكومات دول العالم وهيئاتها المهنية، بعد أحداث انهيار شركة التدقيق "أرثر أندرسون" التي كانت تصنف قبيل انهيارها في الترتيب الأول عالمياً من بين مكاتب التدقيق الخمسة الكبار في العالم آنذاك. (السويطي، 2006).

ومن هنا جاء دور لجان التدقيق وزاد الاهتمام بها عالمياً خاصة بعد حالات التعثر والفشل المالي والإداري للكثير من الشركات العالمية و المحلية، الأمر الذي أدى إلى انهيارات وفضائح مالية أحاطت بشركات كبرى ومكاتب تدقيق عالمية، لذلك يعد وجود لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة مهماً جداً لتحسين فاعليه نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي، وتدعيم فاعلية واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي وتلافي أوجه التلاعب والغش في تلك الشركات بعد ما أثبتت الدراسات السابقة (**السويطي، 2006**).

ولكي تقوم لجان التدقيق بعملها بفاعلية وكفاءة وتكون أكثر مصداقية وشفافية وحيادية وموضوعية يجب أن تتمتع بكامل الاستقلالية في ظل وجود الحاكمية المؤسسية والتي ركزت على أهمية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة كما ركزت على استقلالية تلك اللجان.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي أصدرت قوانين إصلاحية، اشتهر منها ما سمي بقانون "**أوكسلي**" (SOX) (Sarbanes-Oxley Act of 2002)الذي أحدث تغييرات جوهرية في مهمات الحاكمية المؤسسية بوجه عام، ووضع الأسس الكفيلة بإعادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، وأفرد قسماً خاصاً عن تشكيل ومهمات لجان التدقيق تحت الرقم (301) و قسماً آخر للإفصاح عن الخبير المالي للجنة التدقيق تحت الرقم (407).

"وقد تطابقت النصوص الواردة في التشريعات الأردنية التى فرضت على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان تدقيق مع القوانين والتشريعات الأجنبية من حيث أن تعيين أعضاء اللجنة يتم من قبل مجلس إدارة الشركة، إذ إن كلا من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبيه الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية تحت رقم (1) لعام (1998) وتعليمات إفصاح الشركات المصدرة التى صدرت عن الهيئة نفسها عام (2004)، وكذلك قانون البنوك رقم (28) لعام (2000) وقانون

الأوراق المالية رقم (76) لعام (2002) أجمعت على أن يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بتشكيل لجنة تدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضائها غير التنفيذيين، وتسمية احدهم رئيساً للجنة، كما أوضحت تعلميات الهيئة بأن عضو مجلس الإدارة يعد غير تنفيذي إذا لم يكن موظفا في الشركة أو يتقاضى راتباً منها، ولم تشترط التشريعات أية صفات أو خصائص معينة لإعضاء لجان التدقيق في الشركة المساهمة العامة الأردنية، على الرغم من أن المسؤوليات والمهمات الفنية المتخصصه الموكله إلى هذه اللجان، تتطلب توافر مؤهلات وخبرات خاصة يتناسب مع أهمية وخصوصية هذه الواجبات" **(السويطي، 2006).**

ومن هنا تم إجراء هذه الدراسة للتأكد من أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم في تشكيل لجان تدقيق وتتحقق فيها تلك الشروط والمتطلبات .

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يرى الباحثون والعاملون في قطاعات الأعمال أن للجان التدقيق دوراً مهماً في استمرارية الشركات وازدهارها إذا ما قامت لجان التدقيق بعملها بكفاءة وفاعلية إذ يكمن دورها بتعزيز الرقابة الداخلية وتدعيم فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي ولها دور مساند للإدارة بالوفاء في مسؤولياتها.

إن احد أهم عوامل ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات قائم على مدى استقلالية لجان التدقيق و تحقيقها لشروط ومتطلبات الحاكمية الرشيدة، و تبرز مشكلة الدراسة في معرفة والتأكد من مدى تحقيق لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية للشروط والمتطلبات اللأزمة لتحسين فاعليتها في أداء المهمات المنوطة بها، إذ إنه لم يرد نص صريح وواضح ومتكامل من قبل الجهات المختصة وذات العلاقة في الأردن تشترط صفات وخصائص لتلك اللجان، هذا أضافة إلى ندرة الدراسات والأبحاث المحلية المتعلقة بالدراسة مدار

البحث نظرا لحداثة التشريعات والقوانين المحلية وتطبيقها ، كي تصبح مرجعية تستند إليها الجهات المعنيه لتقييم أداء هذه اللجان بالصورة التي تضمن فاعليتها في أداء مهماتها وبالتالي الوصول إلى نظام مالي ورقابي كفء وفعال، و بناء على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة مدار البحث في سؤالين رئيسيين هما:

1. هل تتوافر في لجان التدقيق المشكَّلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية؟

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

- هل تتكون لجان التدقيق في كل من هذه الشركات من ثلاثة أعضاء على الأقل؟
- هل يمتلك أعضاء تلك اللجان المؤهلات والخبرات المالية المناسبة ؟
- هل يتمتع أعضاء تلك اللجان بالاستقلالية؟
- هل تعقد لجان التدقيق الاجتماعات الدورية المطلوبة؟
- هل يوجد لتلك اللجان دليل مكتوب ؟

2. هل تمارس لجان التدقيق المهمات اللأزمة لتحقيق الفاعلية؟

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

- هل تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه مجلس الإدارة؟
- هل تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه المدقق الخارجي؟
- هل تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه المدقق الخارجي؟

3-1 فرضيات الدراسة:

<u>الفرضية الرئيسة الأولى:</u>

Ho1: لا تتوافر في لجان التدقيق المشكَّلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- ho1.1: لا تتكون لجنة التدقيق في كل من هذه الشركات من ثلاثة أعضاء على الأقل.
- ho1,2: لا يتمتع الأعضاء بالمؤهلات والخبرات المالية اللأزمة.
- ho1,3: لا يتمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية.
- ho1,4: لا تعقد لجان التدقيق الاجتماعات الدورية المطلوبة.
- ho1.5: لا يوجد لتلك اللجان دليل مكتوب.

<u>الفرضية الرئيسة الثانية:</u>

Ho2: لا تمارس لجان التدقيق المهمات اللأزمة لتحقيق الفاعلية.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- ho2,1 لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه مجلس الإدارة.
- ho2,2 لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه المدقق الخارجي.
- ho2,3 لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه المدقق الداخلي.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام الفعلي للشركات المساهمه العامة الأردنية بتوفير الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المحليه والعالميه عند تشكيل لجان التدقيق العاملة فيها، إذ يتطلب هذا الهدف ما يلي:-

1. توضيح مفهوم لجان التدقيق وأهميتها وأهدافها بشكل عام.
2. تقديم عرض تاريخي لنشوء لجان التدقيق في الشركات المساهمه العامة الأردنية.
3. التحقق الفعلي من مدى توافر الشروط والمتطلبات الشكلية والموضوعية التي تساهم في تحسين الأداء وفي تدعيم التشريعات والقوانين الأردنية المتعلقه بلجان التدقيق المشكله في الشركات المساهمه العامة الأردنية وذلك من حيث :-
   - كيفية تشكيل لجان التدقيق.
   - استقلالية أعضاء لجان التدقيق .
   - المؤهلات والخبرات الواجب توفرها في لجان التدقيق.
   - المهمات المنوطة بلجان التدقيق .
   - أية شروط ومتطلبات أخرى تساهم في تحسين أداء لجان التدقيق.

1-5 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها محاولة لإلقاء الضوء على مدى الالتزام الفعلي للشركات المساهمة العامة الأردنية بتوفير الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في التشريعات والقوانين المحليه والعالمية عند تشكيل لجان التدقيق العاملة فيها، وذلك نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه هذه اللجان في تحقيق فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية من جهة ولتحقيق متطلبات الحاكمية الرشيدة

من جهة أخرى، ونظرا لأهمية دورها أيضا في توفير عنصر الموثوقية في البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات وذلك بما يخدم مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة من مساهمين ومستثمرين ومقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح وبما يخدم في نهاية المطاف مصلحة الشركة واستمراريتها بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

1-6 المصطلحات الإجرائية:

لجان التدقيق:

عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. تمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهماتها، وتقوم بمهمات عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة كما أنها تعمل حلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن المهمات الأخرى مراجعة تعيين المدقق الخارجي، ومراجعة خطة التدقيق، ومراجعة نتائج التدقيق، ومراجعة نظام الرقابة الداخلي **(Andrew and Goddard, 2000)**.

فاعلية لجان التدقيق:

حيث عرفت فاعلية لجان التدقيق بأنها "مقياس لمدى تنفيذ لجان التدقيق للنشاطات أو المهمات المطلوبة أو المتوقعة منها من قبل مجلس الإدارة، وهذه النشاطات تتمثل في تعيين المدققين الخارجيين والاستشارات مع المدققين الداخليين والخارجيين، والمبادرة بالتحقيق بالفساد والخداع المتوقع وابلاغ الإدارة العليا بنتائج التدقيق" (Spangler,et,el,1990).

الاستقلالية:

الاستقلالية هي حالة ذهنية يتخذ المدقق الخارجي حيالها وجهة نظر غير متحيزة في تنفيذ اختبارات التدقيق وتقييم النتائج ، وإصدار تقرير التدقيق ، دون أن تؤثر فيه أية ضغوط أو دوافع أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه في البيانات المالية.كما تعني الاستقلالية في الظاهر ، أن يبدي مستخدمو البيانات المالية المدققة ثقتهم في تلك الاستقلالية ، ويطمئنوا إلى وجودها الفعلي، من خلال تأكدهم من عدم وجود أي تأثير في رأي المدقق بسبب وجود علاقات حميمه أو مصالح مباشرة، أو مصالح مادية غير مباشرة مع الشركة أو إدارتها تؤثر في رأيه في التقرير ، حتى يتمكن من إبداء رأيه المهني المحايد من خلال أنشطة تدقيق موضوعية مستقلة دون تحيز .**(السويطي، 2006)**

الدليل أو الميثاق المكتوب للجنة التدقيق:-

يمكن تعريفه على أنه مرجع مكتوب وموجه للجان التدقيق في تنفيذها لمسؤولياتها، إذ يعمل على تعزيز فاعليتها، ويصف كيفية تشكيلها، كما يحدد مصادر البيانات التي يستطيع أعضاء اللجان الرجوع إليها **(Bean & James, 1999)**.

كما عُرّف بأنه منهج رسمي مكتوب، يحدد واجبات لجنة التدقيق، وعدد مرات اجتماعها في كل عام، إذ يساعد المساهمين على تقييم دور اللجنة ومسؤولياتها (Rouse & et.al. 2000).

ويرى الباحث أن الدليل المكتوب وثيقة رسمية يتم وضعه مسبقاً، لتحديد واجبات ومسؤوليات لجنة التدقيق حسب طبيعة نشاط وحجم الشركة، وعدد مرات اجتماع اللجنة، وعدد أعضاء اللجنة ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية، كما يحدد سلطة وصلاحيات تلك اللجنة المخوّلة لها بصورة يمكن فيها تقييم أدائها .

الحاكمية المؤسسية:

"الحاكمية المؤسسية هي حقل من حقول المعرفه، يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة التنفيذية من جهة ومصالح الأطراف الأخرى من جهة أخرى، والتي تبحث في كيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفؤة في الشركات المساهمة باستخدام آلية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، والتصاميم التنظيمية. وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف بما فيها تحسين الأداء المالي، فعلى سبيل المثال، ما مدى قدرة وتأثير ملاك الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم" (Matheson , 2002).

أصحاب المصالح:

هم الأطراف المعنيون بأمور الشركة، وينقسم أصحاب المصالح إلى قسمين رئيسين وهما:أصحاب المصالح الداخليون، منهم:مجلس الإدارة، والمديرون، والموظفون، وأصحاب المصالح الخارجيون، منهم : المساهمون المودعون، والمقترضون، والمحامون، وأسواق رأس المال، والمنافسون والمستثمرون وغيرهم **(أبوزر، 2006).**

التدقيق الداخلي:

عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف في 16\8\ 2005 لميثاق الويبو أن التدقيق الداخلي "عملية مستقلة وموضوعية واستشارية ترمي إلى رفع أعمال أية منظمة وتحسينها ، وتساعد في تحقيق أهداف المنظم ة بتطبيق منهج منتظم ومضبوط لتقيم فعالية إجراءات تقدير الخطر وأنشطة المراقبة وحس الأداء ولتحسين تلك الإجراءات والأنشطة. **(الويبو، 2005).**

التدقيق الخارجي:

هو عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصاً فنياً وانتقادياً محايداً، للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمداً في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.(**جمعة،2005**)

مجلس الإدارة:

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين (**علي، وشحاتة، 2007**).

1-7 حدود الدراسة:

حدود بشرية:

الفئات المعنية بالدراسة التي ستوجه لهم صحيفة المقابلة هم أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم لجان التدقيق، والمدققون الداخليون والمدققون الخارجيون في الشركات المشمولة في عينة الدراسة.

حدود مكانية:

حيث أن نطاق مجتمع البحث يشمل جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان والمتمثلة بقطاعاتها المالية والصناعية والخدمية.

حدود زمانية:

هي الفترة الزمنية التي تتطلب عملية استكمال الدراسة مدار البحث وجمع البيانات المطلوبة واستخلاص النتائج والتوصيات التي تقدر بفصل دراسي كامل.

1-8 محددات الدراسة:-

تتمثل محددات الدراسة في الأمور التالية:

1. ندرة المعلومات المتعلقة بالمشكلة مدار البحث في التشريعات والقوانين الأردنية وندرة الدراسات السابقة المطبقة محليا بسبب حداثة تللك التشريعات والقوانين.
2. قد لا تتسم بعض إجابات فئات العينة بالمصداقية والشفافية والحيادية التامة؛ بسبب احتمال تعارض النتائج المتوقعة للدراسة مع مصالحهم الشخصية، مما قد يؤثر سلباً على نتائج الدراسة.
3. تتطلب عملية جمع البيانات من خلال صحيفة المقابلة الكثير من الجهد والوقت. ومدى قابلية فئات العينة في التعاون مع الباحث وقبول المقابلة الشخصية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً– الإطار النظري:

2-1 المقدمة:

أظهرت الدراسات السابقه أن العلاقة التي تربط بين لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة وبين مجالس الإدارة والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي مهمة جدا، إذ تعد لجان التدقيق حلقة الوصل بين مجلس الإدارة من جهة وكل من إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي من جهة أخرى من خلال الدور الذي تقوم به في مهماتا ومسوؤلياتها المنوطة بها تجاه تلك الجهات، الأمر الذي جعل من تلك اللجان محط اهتمام الجهات المختصة عالميا ومحليا، وأيضا من قبل الباحثين، ومن الجدير بالذكر أن لجان التدقيق تعد من متطلبات الحاكمية المؤسسية التي بدورها أوضحت بمحتواها وركائزها ومضمونها مهمات ووظائف لجان التدقيق، كما بينت خصائص وصفات أعضاء تلك اللجان وموقعها في الهيكل التنظيمي في الشركات المساهمه العامة، ومن ثم كيفية تشكيل تلك اللجان، ذلك ما جعل الدول تضع القوانين والتشريعات التي تنص على تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة من خلال الهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية بهذا الموضوع، نظراً لأهمية هذه اللجان في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركات والالتزام بتعليماتها والحد من المشاكل التي تتعرض لها تلك الشركات مثل تلك التي سببت انهيار كبرى الشركات العالمية بسبب حالات الغش والتلاعب والإهمال من قبل أطراف خارجية (المدقق الخارجي)، أو أطراف داخلية (الإدارة) أو كليهما معا. فأصبح من الجدوى وجود ضوابط جادة ومعايير وقوانين مقننة من حيث الشكل والمضمون والجوهر في انتقاء لجان التدقيق تحوي معايير تحدد شروط تشكيل تلك اللجان ووظائفها ومهماتها، بحيث يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي والمحلي ولا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية في بداية الألفية الثالثة وأثرها في انهيار ليس على

صعيد الشركات وإنما على صعيد الدول ومنها الكبرى، إذ انتقدت بعض الدراسات المتعلقة بلجان التدقيق وبعضها أظهر تحفظا على كيفية تشكيل لجان التدقيق والشروط الواجب توافرها في تلك اللجان من أجل ضمان استقلاليتها اللأزمة في الحصول على نتائج إيجابية من خلال دورها في عملية الإشراف والرقابة بصورة أكثر حيادية وموضوعية، إذ أظهرت دراسة (AL-Mudhaki & Joshi, 2004)، التي أُجريت في الهند من أجل اختبار كيفية تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الهندية والمنافع المتوقع تحقيقها من تلك اللجان بأن:-

* (56.2%) من الشركات المساهمة العامة فقط قامت بتشكيل لجان تدقيق على الرغم من أنه متطلب الزامي.

* (63.3%) من الغالبية العظمى لتلك الشركات التي قامت بتشكيل لجان تدقيق لا يتمتعون بالاستقلالية وأن (90.2%)، من أعضاء اللجان هم مديرون غير تنفيذيين، ورغم ذلك تنقصهم الاستقلالية.

أظهرت دراسة (Felo,et.al,2003) والتي تعلقت باختيار أعضاء لجنة التدقيق من حيث الخبرة والاستقلالية وتأثيرحجم اللجنة من حيث عدد الأعضاء في نوعية البيانات المالية: -

* أن الاستقلالية لأعضاء لجان التدقيق ترتبط سلبا مع الانحرافات المالية.

* أن خبرة أعضاء اللجنة لها تأثير إيجابي على نوعية البيانات المالية المنشورة.

وعلى الصعيد المحلي كان لا بد من مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وتفادي المشاكل التي تعرضت لها كبرى الشركات في الدول المتقدمة فتم وضع المعايير والنصوص والتشريعات الخاصة بلجان التدقيق، من قبل كل من هيئة الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة ، وقانون الشركات الأردني والبنك المركزي الأردني بالنسبة للبنوك العاملة في الأردن، في ظل انفتاح سوق الأعمال الأردني على الأسواق العالمية ودخولها في منظمات سوق

الأعمال كمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة الحرة، ومن أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية، رغم أن هناك بعض التحفظات، فقد أظهرت دراسة(جمعة، 1999) على وجود نوع من التقصيرمن الجهات الرقابية الرسمية على الشركات المساهمة العامة الأردنية من حيث المتابعة والإشراف على تلك الشركات عند تشكيل لجان التدقيق، وعدم وجود مخالفات رادعة بحق تلك الشركات في حالة اخلالها لاي شرط من شروط تشكيل تلك اللجان وعدم إعطاء لجان التدقيق السلطة الكافية للقيام بدورها بفاعلية تامة، ، وبناءا على ما ذكر سابقا سيتم في هذا الفصل شرح مفهوم لجان التدقيق ونشأتها وتطورها شروطها ومهماتها ووظائفها وغيرها من المواضيع المتعلقة بتلك اللجان جملة وتفصيلا، اما في الإطار العملي سيقوم الباحث بدراسة ميدانية لمعرفة مدى توفر الشروط اللأزمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2-2 تعريف لجنة التدقيق:

تعددت الجهات التي قامت بتعريف مفهوم لجان التدقيق، سواء كانت جهات رسمية أو معاهد تدقيق عالمية أو دراسات تتعلق بلجان التدقيق، إذ ركزت تلك الجهات على العديد من الأمور التي تخص تلك اللجان من حيث طبيعتها وكيانها ومهماتها ووظائفها، وبطبيعة الحال لا يوجد نموذج موحد لتعريف لجنة التدقيق يناسب إمكانية تطبيقه في البيئات المختلفة بنفس الكفاءة والفاعلية، بسبب اختلاف بيئة ونشاط وحجم الشركات، وبالتالي اختلاف الواجبات والمسؤوليات المحددة لها واختلافها من حيث الحجم (عدد الأعضاء)، وتنوع الخبرات والمؤهلات وموقع اللجنة في الهيكل التنظيمي (Ibid, page 173).

ومن هذه التعريفات (المفاهيم) للجان التدقيق ما عّرفته (Tread Way Commission) للجان التدقيق بأنها "**أداة تستخدمها إدارة الشركة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة حين لا تمتلك الوقت والخبرة لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالأمور المالية**"، (Tread Way Commission,1987,page 183).

وقد عرفها بنك انجلترا بأنها" **لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تكون مسؤوليتها متابعة الأمور المالية في الشركة من أجل مساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية عندما لا يكون هناك وقت أو خبرة كافية لمعرفة تفاصيل تلك القضايا المتعلقة بالأمور المالية**".(Bank of England Consultative Paper, 1987).

كما عُرّفت "**بأنها لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من المديرين غير التنفيذين، تقوم بتدقيق القوائم المالية، والتحقق من مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية ومعرفة نتائج مخرجات التدقيق، والتي يقوم بها المدقق الداخلي والمدقق القانوني، وإعطاء التوصيات التي تتعلق بترشيح وتحديد المدقق الخارجي**" (knapp,2001).

وركزت التعريفات السابقة على جزء من مهمات لجان التدقيق المنوطة بها تجاه مجلس الإدارة، والمدقق الداخلي والخارجي على اعتبار أن لجان التدقيق تمتلك المؤهلات والخبرات الكافية في اتخاذ القرارات المالية.

أما (Arens, et.al. 2003)، فقد بينوا أن لجان التدقيق "**هم عدد من الاشخاص يتم اختيارهم من أعضاء مجلس الإدارة تكون مسؤوليتهم في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة**"، ويجب أن يتراوح أعضاء اللجنة من ثلاثة إلى سبعة أعضاء حسب قانون هيئة الأوراق المالية في نيويورك (NYSE) المطبق في الأول من آب عام 2002 (Stuart, et.al, 2003, p.2).

أما (Spira, 2003, page182)، فقد عرفها بأنها **"لجنة فرعية من إحدى لجان مجلس الإدارة لا تمتلك سلطة اتخاذ القرارات، إذ يتمحور عملها بإخراج توصيات ويقتصر دورها كلجنة استشارية دون أن يكون لها الحق بأن توجه تقاريرها إلى الهيئة العامة للمساهمين رغم أنها تقوم بأنشطة وأفعال رقابية"** .

وبناءً على ما ذكر سابقاً فإن الباحث يرى بأن تعريف لجنة التدقيق، أنها لجنة منبثقة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (مستقلين)، يتم انتقاؤهم على أساس الخبرة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من القدرة على اتخاذ القرارات المالية، والقيام بالمهمات المنوطة بهم تجاه مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي حسب نشاط تلك الشركة وحجمها، على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء.

2-3 نشأة لجان التدقيق:

يمكن القول بأن لجان التدقيق ليست وليدة هذا القرن وإنما نشأت فكرة لجان التدقيق في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ شكلت أول لجنة تدقيق عام(1872)، في شركة سكة الحديد البريطانية، إذ أوصى التقرير الذي أصدرته لجنة التدقيق آنذاك بأن مدققي الحسابات الخارجيين قد قاموا بعملهم على نحو جيد، وأوصت في تقريرها باستمرار مدقق الحسابات الخارجي مع الشركة (Rocco,1994)، وفي عام (1987) قامت مجموعة (Promotion of non-Executive Directors)، بطلب من الشركات المساهمة العامة أن تقوم بتشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين، وقالت إنه يجب استشارتهم في قضايا التدقيق المهمة، كما قام البنك البريطاني ووزارة الصناعة البريطانية في نفس العام بحث الشركات المساهمة العامة على تبني فكرة لجان التدقيق، وفي عام (1992) لاقت فكرة لجان التدقيق رواجا في بريطانيا، إذ أوصت لجنة تدقيق الشؤون المالية للشركات البريطانية والمعروفة باسم لجنة كادبوري، بأنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان تدقيق خلال العامين القادمين وأن تقوم اللجان بوضع دليل مكتوب

بمهماتها وأوصت أن على اللجنة الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي، مرة على الأقل دون حضور الإدارة. (Andrew & Carol,2000)

قامت بورصة لندن للأوراق المالية في عام (1978)، بنصح الشركات البريطانية المدرجة بالبورصة بتشيكل لجنة تدقيق وفي عام (1980)، كان للحاكمية المؤسسية دور في الحديث عن واجبات المديرين غير التنفيذين،

في عام (1991) أصدر معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، توصية بتطبيق مفهوم لجان التدقيق ووضع تفصيلات حول كيفية تشكيلها وتحديد واجباتها وذلك نظراً للحاجة إلى الوصول لتدقيق أفضل وأكثر فاعلية (Collier, 1993, p.422).

وقد تم تطوير من خلال اللجنة التي تم تشكيلها من قبل مجلس الإبلاغ المالي في بريطانيا (**Financial Reporting Council**) (FRC)، برئاسة (روبرت سميث) الذي تم نشره عام (2003)، ويمثل تعديلاً للدليل الموحد (Revised Combind Code,)، الذي يحدد دور هذه اللجان في بريطانيا (السويطي، 2006).

أما بالنسبة للجان التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان لها دور كبير في كشف العديد من الرشوات التي تقدمها الشركات المساهمة العاملة في مجال التجارة الخارجية إلى المسؤولين الأجانب، والتي على أثرها تم سن قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة (Foreign Corrupt Practices)، وتبعا لذلك أوصت هيئة الأوراق المالية الأمريكية وبورصة نيويورك بتشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة الأمريكية لضمان الرقابة على تلك، الأمر الذي أدى إلى قيام أغلب الشركات الأمريكية بتشكيل لجنة تدقيق (Rocco,1994)، ويعود دور هيئة الأوراق المالية الأمريكية بتشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة الأمريكية إلى عام(1940)، وذلك بعد حالة الغش التي ارتكبتها الإدارة في شركة (McKesson & Robbins

Insurance)، وفي عام (1938) عندما قامت بتضخيم قيمة موجودات الشركة، ولم يقم المدقق الخارجي بجرد الذمم والبضاعة، بل اعتمد على معلومات الإدارة في ذلك(Mautaz and Neary, 1979 ,p.85)، وقد كان دور بورصة نيويورك بخصوص لجان التدقيق بأنها أصدرت تصريحا في عام (1974)، أكدت فيه أن لجان التدقيق الجيدة تعمل على تحسين جودة ومصداقية التقارير المالية وزيادة فاعلية الرقابة والإشراف في الشركات المساهمة العامة، وفي عام(1977) اشترطت بورصة نيويورك على الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة أن تقوم بتأسيس لجان تدقيق قبل تاريخ (30-06-1978)، بحيث تكون اللجان مكونة من أعضاء مستقلين عن الإدارة حتى أصبح متطلبا أساسياً لإدراج الشركات في بورصة نيويورك (Fitzsimon, et. al., 2000).

أما بالنسبة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **American Institute of Certified) Public Accountants)** (AICPA)، فقد أوصت اللجنة التنفيذية للمعهد عام (1967) بأن تقوم الشركات المساهمة العامة بتعيين لجان تدقيق مكونة من أعضاء مستقلين، ومن مهماتها ترشيح مدققي الحسابات الخارجيين للشركة، ومناقشتهم بأمور التدقيق، وفي عام (1979)، أوصت بورصة الأوراق المالية الأمريكية بتشكيل لجان تدقيق من قبل الشركات المدرجة لديها، ولكنه لم يكن شرط من شروط الإدراج، أما بالنسبة للجمعية الوطنية للمتعاملين في الأوراق المالية **National) Association of Securities Dealers)**(NASD)، فقد طلبت من جميع الشركات المدرجة في بورصة (NASDAQ)، ضرورة تشكيل لجان تدقيق اعتباراً من شباط (1989)، بحيث يكون أغلبية أعضائها مستقلين (Klein,2000,p.5-7).

ومن المعاهد التي طالبت بتشكيل لجان تدقيق معهد المدققين الداخليين **Institute of) Internal Auditors)** (IIA) عام (1985)، كما قام حديثاً، مجلس معايير التدقيق (Auditing Standard Board)، بإصدار نشرة التدقيق رقم (SAS,No.90)، تحت اسم اتصالات لجان

التدقيق لتعديل نشرة التدقيق، (SAS,No.61) "الاتصال مع لجان التدقيق"، ونشرة التدقيق رقم (SAS,No.71) "المعلومات المالية المرحلية"، ومعيار رقم (90) والذي بموجبه يحث مدقق الحسابات الخارجي للشركات المساهمة العامة، أن يناقش مع كل من الإدارة ولجنة التدقيق تقديراته حول نوعية المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة والمنعكسة في القوائم المالية، وليس فقط كونها مقبولة، إذ أصبح هذا المعيار ساري المفعول مع بداية السنة المالية لعام(2000).(Audit Committee Disclosure)

وفي الثلاثين من تموز من عام (2002)، تم تطوير نموذج متكامل لدور لجان التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب الإجراءات المتخذة تطبيقاً لقانون (Sarbanes-Oxley Act of 2002)، إذ أصبحت مهمات لجان التدقيق أكثر شمولية التي سيتم تناولها في فصول لاحقة .(Crosley,2005,p.8)

كما نشأت فكرة لجان التدقيق في كندا نهاية الستينيات من القرن الماضي بعد انهيار شركة (Atlantic Acceptance Corporation)، وفي عام 1971 اعتبر تشكيل لجان التدقيق أحد المتطلبات القانونية للشركات المساهمة العامة الكندية، إذ نصت المادة(182)، من قانون الشركات الكندي لعام(1970)، "أنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان تدقيق يكون أعضاؤها مختارين من مجلس إدارة الشركات العامة غير التنفيذيين، على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء"، كما نص قانون الشركات الكندي على أن "المصادقة على القوائم المالية قبل ارسالها لمجلس الإدارة هي من واجبات لجان التدقيق" (Rocco,1994)

وفي عام (1988)، أصدر معهد المحاسبين القانونيين الكندي تقريراً باسم تقرير لجنة ماكدونالد حول تشكيل لجان التدقيق، وكان له توصيات مهمات اللجنة، كما قامت لجنة الأوراق

المالية الكندي في (1990)، بإصدار تقرير يخص دور لجان التدقيق ومسؤولياتها (Rocco, 1994).

أما في ما يخص لجان التدقيق في المانيا فقد اختلفت الهياكل التنظيمية والإدارية في شركاتها عن مثيلتها من الشركات العامة في الدول الأخرى، التي اعتمدت في هياكلها التنظيمية على نظام ثنائي الرأس (a Two-tier-Structure)، بينما تعتمد الدول الأخرى على الهيكل التنظيمي الموحد (Unitary-Board)، إذ يحتوي نظام ثنائي الرأس لكل شركة على مجلس تنفيذي ومجلس رقابي، ويقوم المجلس التنفيذي بإدارة المشروع بتكافل جميع أعضائه وبتنسيق رئيس المجلس، أما المجلس الرقابي فيقوم باتخاذ القرارات الأكثر أهمية، وتوكل إليه مهمات تعيين مجلس الإدارة التنفيذي والرقابة عليهم، ويتولى رئيس مجلس الرقابة مهمات التنسيق بين هذين المجلسين، كما يقوم المجلسان بتعيين أعضاء لجنة التدقيق، وبحكم سيطرة رئيس مجلس الرقابة فإن غالبية أعضاء لجنة التدقيق يتم اختيارهم من قبله، ويكون ثلث أعضاء اللجنة من يمثلون مصالح العمال، ويمثل البقية كبار المساهمين (Kohler, 2005, p.238).

يتشكل المجلس الرقابي من الأعضاء غير التنفيذيين، ومن مهماته سلطة تغيير سياسة الشركة، وتحديد مكافآت المديرين التنفيذيين، واتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والاستثمار، وتعيين وعزل مجلس الإدارة التنفيذي، بينما يقوم المجلس التنفيذي بإدارة مصالح الشركة ويمثلها أمام الآخرين، وهو المسؤول عن تنسيق أنشطة التدقيق مع المدقق الخارجي، إذ يقوم بتقديم تقارير المدقق إلى المجلس الرقابي للمصادقة النهائية عليها (Vinten and Lee, 1993, p.16).

وفيما يتعلق بنشأة لجان التدقيق في مصر فقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم(30) في(18-06-2002)، الذي ألزم جميع الشركات المساهمة العامة المصرية المدرجة في

بورصة الأوراق المالية بتشكيل لجنة تدقيق، كما نص القرار من نفس الهيئة في المادة رقم (7) من أن يقوم مجلس الإدارة باختيار تلك اللجنة (علي، شحاته، 2006\2007 ص.331).

وعلى الصعيد المحلي تأسست أول شركة مساهمة عامة أردنية كان البنك العربي بتاريخ (01\01\1930)، ومن ثم تلاه تأسيس شركتي الكهرباء الأردنية والتبغ والسجائر الأردنية إلى أن وصل عددها في عام (1978)، حوالي (66) وفي عام (1995) وصل عددها إلى حوالي(130) شركة، ومن أجل مواكبة التطورات العالمية في التشريعات التي تتعلق بالشركات المساهمة العامة، فقد شهد الأردن في الآونه الأخيرة نشاطاً ملحوظاً في سوق الأوراق المالية، كما أحدثت نقلة نوعية في الالتزام والتطبيق للمعايير الدولية، إذ تم تعيين مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الذي باشر في تطبيق احكام قانون الأوراق المالية وإصدار التعليمات اللأزمة للنهوض بالسوق المالي حيث تم انشاء، هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان(سوق الأوراق المالية)، ومركز الإيداع وتمويل الأوراق المالية، بالاضافة إلى قانون الشركات الأردني وتعليمات البنك المركزي، إذ ألزم البنك المركزي البنوك العاملة في الأردن بتشكيل لجان تدقيق منبثقة من أعضاء مجالس الإدارة وذلك بموجب مذكرة رقم (28\7020)، التي صدرت بتاريخ (02\01\1996)، ويكون لها دور رقابي على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، حيث بينت التعليمات الإطار العام لمهمات اللجنة، في حين تقوم البنوك بتحديد آلية عمل اللجنة حسب متطلبات كل منها (قانون البنوك الأردني).

أما بالنسبة لهيئة الأوراق المالية الأردنية، والتي أصدرت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم(ا) لسنة (1998)، التي حثت فيه الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وتكون اللجنة منبثقة من مجلس الإدارة (هيئة الأوراق المالية، 1998).

ونظراً لتعاظم أهمية تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة لما لها أثر إيجابي في حماية حقوق أصحاب المصالح وذوي العلاقة، من خلال دورها الإشرافي والرقابي على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي ومساندة مجلس الإدارة في أداء مهماتها، فقد ألزم البنك المركزي الأردني في المادتين (32) و(33) من قانون البنك المركزي رقم(28) لسنة (2000)، أن تقوم البنوك بتشكيل لجان تدقيق مستقلة، تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، وترتبط اللجنة من حيث استمراريتها بمدة استمرار عضوية مجلس الإدارة في البنك (قانون البنوك رقم28، لعام 2000).

وفي المادة (46) من قانون الأوراق المالية لسنة (2002)، إذ نص القانون أنه على مجلس إدارة المصدر تشكيل لجنة تسمى (لجنة التدقيق)، تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وإعلام الهيئة بهذا التشكيل وبأي تغيير يطرأ عليها، وتحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس مهمات ومسؤوليات لجنة التدقيق وصلاحياتها ومدة عملها.(قانون الأوراق المالية رقم (76)، لعام (2002).

كما قامت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق (تعليمات هيئة الأوراق المالية) في المادة رقم(15) لسنة (2004) بإصدار تعليمات تنص على أن تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجنة تدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين و"تسمية أحدهم رئيسا للجنة، تكون من مهماتها ترشيح مدقق" أو أكثر من المحاسبين القانونيين المرخص لهم تدقيق حسابات الشركات ويتمتعون بالكفاءة والفاعلية (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، لعام 2004).

إلا أنه وفي استقراء لعدد من الشركات المسجلة في شهر آب لعام (2003) بلغت (190) شركة تبين أن الشركات الملتزمة بنص هذا البند بلغ (120) شركة، أي بنسبة التزام (63%)، إذ

تعد هذه النسبة متواضعة إذا ما قورنت بالتطورات التي واكبت هذا العصر، ويؤول هذا السبب إلى حداثة التشريعات الأردنية نسبة إلى التشريعات العالمية، وعدم جدية المدققين بأهمية لجان التدقيق وعدم وجود عقوبات رادعة وصارمة من قبل الجهات الرسمية بحق الشركات المخالفة لتلك التعليمات (الوردات، 2003).

2-4 البواعث التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق:

يُعزى السبب الرئيسي في تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة إلى حوادث إنهيار كبرى الشركات العالمية نتيجة قصور وضعف وإهمال في أعمال التدقيق الخارجي وأنظمة الرقابة الداخلية، وحالات الغش والاحتيال والتلاعب التي كانت تقوم به الإدارات في تلك الشركات، كما تعد ضخامة الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة وتنوعها من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى نشوء لجان التدقيق وإعطائها مسؤولية الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية، وذلك لعدة أمور أهمها:

1- كون لجنة التدقيق تتألف من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين، ممن يمتلكون المهارات المالية والمحاسبية ولديهم الوقت المناسب، مما يعطيهم الأفضلية في القيام بدور الإشراف على عملية إعداد التقارير.

2- تضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وجودة القوائم المالية تتطلب وجود أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين.

3- ضيق الوقت بين الفترات المالية لإعداد التقارير المالية وعرضها في الوقت المناسب ففي بعض الشركات تقوم بإعدادها بشكل شهري وبعضها الآخر ربع سنوي إلى جانب التقارير السنوية، الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً وخبرات مالية ومحاسبية (سليمان، 2006، ص143)

2-5 أهمية لجان التدقيق:

تنبع أهمية وجود لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة، من المنافع المتوقعة منها والتي ترتبط بجميع الأطراف ذوي العلاقة، مثل مجلس إدارة الشركة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمساهمين وأصحاب االمصالح، إذ يمكن تفصيلها على النحو الآتي:-

1 -أهمية لجان التدقيق بالنسبة لمجلس الإدارة، وتتمثل في مساعدة الأعضاء التنفيذيين في القيام بمهماتهم ومسؤولياتهم وخاصةً فيما يتعلق بالأمور المحاسبية والمالية، من خلال دور لجان التدقيق في تحسين الاتصال بين المجلس والمدقق الداخلي والخارجي، وعملية الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية.

2 -أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي، إذ تعرضت مهنة التدقيق الخارجي لانتقادات عديدة نتيجة انهيار كبرى الشركات العالمية، وآلت الأسباب إلى أخطاء وإهمال من قبل المدقق الخارجي، إذ جاء دور لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي وزيادة فاعليته.

3 -أهميتها بالنسبة إلى المدقق الداخلي، وتتمثل في حل المشاكل بينها وبين إدارة الشركة وزيادة استقلالية وفاعلية المدقق الداخلي، من خلال الاتصال المباشر وإرسال تقاريره إلى لجنة التدقيق على اعتبار أن لجنة التدقيق هي حلقة الوصل بين المدقق الداخلي وإدارة الشركة وأيضا مع المدقق الخارجي ومجلس الإدارة.

4 -أهميتها للمستثمرين والأطراف الخارجية، إذ إن الدور التي تقوم به لجنة التدقيق في عملية الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية وعملية الإبلاغ المالي يؤدي إلى دقتها وزيادة شفافيتها وموضوعيتها، وأيضا تدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي، وبالتالي طمأنة أصحاب المصالح من المستثمرين والمقرضين والمساهمين وزيادة ثقتهم (سليمان، 2006، ص144)

2-6 أهداف لجان التدقيق:

يصعب تحديد أهداف دقيقة للجان التدقيق إذ تختلف هذه الأهداف حسب مهمات ووظائف هذه اللجان في الشركات والبيئات المختلفة والجهات التي تقوم باختيار أعضائها والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها والمعايير المتبعة في اختيار الأعضاء، ومن وجهة نظر (Persaud and Mason,2000,p.7)، تتمثل أهداف لجنة التدقيق في أربعة عناصر رئيسة هي:

1 - مساعدة المدقق الخارجي في اتمام أعماله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.

2 - الإشراف التام على النظم المالية والرقابية للشركة.

3 - مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المتبعة من أجل اختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة، وتقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بالمصاددقة على البيانات المالية السنوية.

4 - التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

كما يرى (Goodwin & Ceow, 2002, p,223)، أن الهدف الأساسي هو إحداث تأثير مهم في فاعلية التدقيق الخارجي ونزاهة البيانات المالية وكشف الإدارة في حالات الغش والاحتيال. أما (Menon & Williams,1994,p.123)، أن الهدف الأساسي من تشكيل لجان التدقيق هي تحقيق استقلالية ونزاهة الوظيفة المالية، وتحسين فاعلية وكفاءة مجلس الإدارة واستقلالية المدقق الداخلي والخارجي عن الإدارة كونها توجه تقاريرها إلى لجنة مختصة، يتكون أعضاؤها من مديرين خارجيين، وتعمل على تحسين جودة التدقيق وحماية مصالح المستثمرين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة.

ويرى (Sawyer,et.al.,. 2003, p.1328)، أن الهدف من تشكيل لجان التدقيق يكمن في مساعدة مجلس الإدارة على إنجاز مهماته الرقابية على أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق

وعمليات الإبلاغ المالي والتأكد من أن الشركة تقوم بأعمالها حسب الأنظمة والقوانين وقواعد السلوك المطبقة، وأن اللجنة لها سلطة التحقيق في أي أمور تقع ضمن مسؤولياتها، والاحتفاظ بمستشارين مستقلين من جميع التخصصات اللأزمة لتقديم المشورة، والحصول على كافة المعلومات المطلوبة لتحقيق أهدافها من خارج الشركة أو داخلها.

أما (Coletti, et. al., 2005, p.496)، فيرون أن الهدف الأساسي من تشكيل لجان التدقيق يتمثل في تطبيق أنظمة رقابة قوية تعتمد على التغذية العكسية وتبادل المعلومات مع الإدارات والأقسام المختلفة، من أجل تحقيق التعاون وزيادة الثقة بين جميع العاملين والأطراف الأخرى في الشركة.

لذا يمكن تلخيص أهداف لجنة التدقيق حسب رأي الباحث على النحو الآتي:-

1- تحقيق الغاية من تشكيل لجان التدقيق من خلال تنسيق المسؤوليات والمهمات المترتبة على كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي والإدارة التنفيذية دون حصول تداخل في الصلاحيات والسلطات بالإضافة إلى المهمات والمسؤوليات. وبالتالي الحد من حصول منازعات وخلافات بين تلك السلطات.

2- ضمان استقلالية كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وفاعليتهما والتحقق من كفاءة أنظمة الشركة للحيلولة دون وقوع أي نوع من حالات التلاعب والغش والاحتيال أو الإهمال.

3- الوصول إلى بيانات مالية تتسم بالنزاهة والشفافية من أجل كسب ثقة الجهات المستفيدة من تلك البيانات.

4- حماية العاملين في الشركة والمساهمين من خلال الدور الذي تقوم به اللجنة في عمليات الإشراف والرقابة على السياسات المتبعة في الشركة ومدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين والتشريعات المنصوص عليها من قبل الجهات المختصة.

2-7 النظام الأساسي للجنة التدقيق:

"الوظيفة الأساسية للجنة التدقيق هي مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهماته الإشرافية وذلك عن طريق مراجعة المعلومات المالية التي يتم نشرها على المساهمين والعمليات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والأنظمة الخاصة بالإفصاح، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية الذي قام مجلس الإدارة والإدارة بإنشائه، ومراجعة أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة والتأكد من استقلال المدقق الخارجي، بالإضافة إلى التأكد من أن الشركة تلتزم بتطبيق المتطلبات القانونية والسياسات السلوكية. ولكي تقوم لجنة التدقيق بأداء تلك المهمات، يجب أن يكون هناك اتصال مستمر بينها وبين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي والخارجي".

وللجنة التدقيق جميع السلطات والمسئوليات الواردة في هذا النظام الأساسي، مع العلم بأن ليس من واجبات لجنة التدقيق تقديم خبرات أو المشاركة في أداء وظيفة التدقيق أو تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للشركة كاملة ودقيقة ومتفقة مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، لأن تلك المسئوليات تخص إدارة الشركة والمدقق الخارجي، ولكي تقوم لجنة التدقيق بأداء مسئولياتها، يجب أن يكون لديها المرونة الكافية لكي تتمكن من التعامل مع المتغيرات والظروف الجديدة التي تواجهةا الشركة (**سليمان**، 2006، ص127-130).

2-8 مهمات لجان التدقيق :

تعددت الجهات التي قامت بتحديد مهمات لجان التدقيق، وبالتالي لا يوجد نموذج موحد لتلك المهمات، إذ تختلف بإختلاف البيئات، ووفقاً للجهات التي نصت عليها، لذلك سيتم عرض نماذج مختلفة لتلك المهات كما أقرّتها جهات متخصصة من ذات العلاقة.

2-8-1 مهمات لجان التدقيق وفقاً لتقرير (سميث):

تحددت مهمات هذه اللجان وفقاً لتقرير سميث الذي أصدرته اللجنة المشكلة من قبل مجلس الإبلاغ المالي في بريطانيا (FRC) بما يلي:

1- مهمات تتعلق بعمليات الإبلاغ المالي: وتتمثل في الأمور التالية:

أ -مراجعة قضايا الإبلاغ المالي ابتداءً من الإشراف على تحضير الإدارة للبيانات المالية والمرحلية، والتأكد من وضوح واكتمال الإفصاح عن هذه البيانات.

ب -مراجعة التقديرات المحاسبية والتغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، والوقوف على وجهة نظر المدقق الخارجي في اتباع هذه السياسات، وفي حالة عدم اقتناع اللجنة بأي من الأمور المختلف عليها، تقوم بنقل وجهة نظرها إلى مجلس الإدارة.

2- مهمات تتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

تقوم اللجنة بمراجعة كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود تلك الوظيفة يتم دراسة الحاجة إلى هذه الوظيفة سنوياً، وعملية تعيين وإنهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي من مهمات اللجنة، وتتطلب عملية مراقبة أنشطة التدقيق الداخلي المهمات التالية:

أ -وجود اتصال مباشر بين مدير التدقيق الداخلي وكلٍ من لجنة التدقيق الذي يكون مسؤولاً مباشراً أمامها، ومع رئيس مجلس الإدارة.

ب -مراجعة وتقييم خطة التدقيق الداخلي.

ج -استلام التقارير الخاصة بنتائج عمل المدققين الداخليين على أساس دوري.

د -مراجعة ومراقبة استجابة الإدارة لتوصيات ونتائج أعمال التدقيق الداخلي.

هـ - عقد اجتماع سنوي واحد على الأقل مع مدير التدقيق الداخلي بدون حضور الإدارة.

و - مراقبة وتقييم دور وفاعلية التدقيق الداخلي في البيئة الكلية لنظام إدارة مخاطر الشركة.

3- مهمات تتعلق بأعمال التدقيق الخارجي:

بين التقرير أن الجهة المسؤولة عن الإشراف على علاقات الشركة مع المدقق الخارجي هي لجنة التدقيق، وتتبلور مسؤولياتها عن ذلك بالآتي:

أ - تقوم اللجنة بترشيح تعيين أو إعادة تعيين أو عزل المدقق الخارجي لمجلس الإدارة، ويقوم المجلس برفع التوصية للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على توصيات اللجنة.

ب - تقوم اللجنة بتقييم مؤهلات وخبرات المدقق الخارجي، وتقوم بتقييم فاعلية التدقيق في نهاية كل دورة تدقيق، ومراجعة استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.

ج - استقصاء أسباب استقالة المدقق، وتبحث في أي إجراء يمكن اتخاذه حيال ذلك.

د - تصادق اللجنة على شروط تكليف المدقق وتحديد أتعابه، وملاءمة تلك الأتعاب مع أنشطة التدقيق المنفذة.

هـ - تتأكد اللجنة من وجود برنامج ملائم للتدقيق يحدد مستويات الأهمية النسبية والمارد المقترحة في بداية كل دورة تدقيق.

و - مراجعة نتائج أعمال التدقيق مع المدقق الخارجي، وتبحث معه القضايا التي تم حلّها والقضايا المعلقة.

ز - مراجعة مستويات الأخطاء واستجابة الإدارة لملاحظات ومقترحات المدقق الخارجي، والحصول على تفسيرات من المدقق والإدارة في حالة عدم تسوية أخطاء معينة.

ح - مراجعة رسالة التمثيل قبل توقيعها من الإدارة، وخطاب الإدارة المرسل من المدقق إلى مجلس الإدارة.

ط - تقييم فاعلية أعمال التدقيق الخارجي في نهاية كل دورة تدقيق، والتأكد من قيام المدقق بتنفيذ خطة التدقيق الموضوعة، ومراجعة التقديرات المحاسبية الرئيسة مع المدقق ومدى قناعته بهذه التقديرات، ومعرفة ردوده على أسئلة لجنة التدقيق.

4- مهمات تتعلق بتكليف المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الاستشارية:

تقوم اللجنة بالتأكد من أن علاقات المدقق الخارجي بالشركة وتقيمه الخدمات الاستشارية لها لا تفسد استقلاليته، وأنه لا يوجد للمدقق علاقات عمل أو صلات قرابة عائلية أو علاقات وظيفية مع أي من المديرين، وتراقب التزامه بمتطلبات الاستقلالية اللأزمة، بما في ذلك تطبيق التعاقب الدوري لشريك التدقيق، ويجب أن تدرس الأمور الآتية على الأخص:

أ -التأكد من أن مهارات المدقق وخبراته العملية تجعله الأنسب لتقديم الخدمة.

ب -تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المسموح بها، من خلال وضع وتطبيق سياسة واضحة لذلك، والتأكد من ملاءمة الأتعاب المدفوعة عنها.

ج -وضع معيار يحكم تحديد مكافأة الأفراد الذين يقومون بهذه الأعمال.

د - التأكد من أن المدقق لايقوم بخدمات تمثل أنشطة مطلوبة منه أصلاً.

هـ يجب أن لا يترتب على هذه الخدمات القيام باتخاذ قرارات إدارية نيابةً عن الشركة.

و -يجب أن لا يترتب على الخدمات المشتراة تحقيق مصالح متبادلة بين المدقق والإدارة، ولا ينظر للمدقق وكأنه المحامي للشركة.

5- مهمات تتعلق بالاتصالات مع المساهمين:

يحتوي تقرير مجلس الإدارة على قسم منفصل يوضح دور ومسؤوليات لحنة التدقيق، والأعمال التي قامت بها في تحمل مسؤولياتها.

أ - يجب أن يدرج في تقرير المجلس ملخص عن دور اللجنة.

ب- يجب أن تدرج أسماء ومؤهلات أعضاء اللجنة خلال الفترة.

ج -يجب أن يذكر عدد اجتماعات اللجنة التي عقدتها وذكر اسماء الحضور في كل اجتماع.

د –يجب أن يوضح التقرير كيفية تحمل اللجنة لمسؤولياتها.

ه- يجب حضور رئيس لجنة التدقيق اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، للقيام بالرد على استفسارات وأسئلة المساهمين حول القضايا التي تقع ضمن مسؤوليات اللجنة (**Audit Committees Combined Code Guidance, 2003**).

2-8-2 مهمات لجان التدقيق وفقاً للحاكمية المؤسسية:

تعد مهمات لجان التدقيق من المتطلبات المهمة لتحقيق مبادىء الحاكمية المؤسسية وعليه تتمثل تلك المهات وفقاً لتلك المبادئ على النحو الآتي:

١. وضع الإجراءات المتعلقة بالمحافظة والتأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق المتطلبات الخاصة بنظام الرقابة المحاسبية ووظيفة المراجعة الداخلي.

٢. إجراء تقييم سنوي لأداء اللجنة لتحديد ما إذا كانت اللجنة تقوم بأداء وظائفها بفاعلية أم لا، وما هي المشاكل التي تواجهها.

٣. إجراء المحادثات والمناقشات المتعلقة بالأمور التي تقع ضمن مسئولية اللجنة، وللجنة كافة الصلاحيات المتعلقة بالاتصال بالمديرين التنفيذيين بالشركة أو أي موظف آخر، وللجنة الحق في الاستعانة بأي من المستشارين الخارجيين لمساعدتها في أداء مهماتها.

٤. تجتمع اللجنة أربع مرات سنوية، ويجوز أكثر من ذلك، وذلك في الحالات الضرورية التي تتطلب ذلك.

٥. تقدم اللجنة تقاريرها المتعلقة بالموضوعات التي قامت بمناقشتها إلى مجلس الإدارة مع مجموعة من التوصيات التي تراها مناسبة.

٦. يجب على اللجنة وبشكل سنوي، مراجعة وتعديل النظام الأساسي الخاص بها وذلك في ضوء المتغيرات الجديدة في بيئة الأعمال.

٧. الاجتماع بصفة مستقلة مع كل من المدقق الخارجي ، رئيس قسم المراجعة الداخلية، الإدارة وذلك بهدف مناقشة الأمور التي ترى اللجنة ضرورة مناقشتها بصفة منفردة معهم.

٨. مناقشة القوائم والتقارير المالية التي تم مراجعتها مع مجلس الإدارة.(سليمان، 2006)

2-8-3 مهمات لجان التدقيق وفقاً للتشريعات الأردنية:

نصت المادة رقم(15) لعام (2004) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير التدقيق الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية التي سرى تطبيقها بتاريخ (2004\03\01) على مهمات لجان التدقيق، والتي تتمثل بالآتي:

1 -تقوم اللجنة بمتابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

2 -تقوم اللجنة بدراسة التقارير الدورية قبل عرضها على الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها.

3 -تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الخارجي، وعمل المدقق الخارجي.

4 -تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي، وعمل المدقق الخارجي.

5- أن تتأكد اللجنة من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

6- تؤدي اللجنة المهمات التي قد يقررها مجلس الإدارة تبعاً لظروف ونشاط الشركة.

7- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

8- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

9- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

01- متابعة ومراجعة أي تغَيير في السياسات المحاسبية المتبعة.

11- متابعة ومراجعة أي تغَيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.

21- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أنَ الشركة توفر له كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

31- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقيم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

41- مراجعة ومتابعة وتقييم أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة.

51 -مراجعة ومتابعة تطبيق خطة عمل أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والتأكد من سلامة سير عمله.

كما أشارت التعليمات في النقطة (هـ) لنفس المادة رقم(15) من قانون هيئة الأوراق المالية لعام (2004) صلاحيات اللجنة على النحو الآتي:

أ –طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

ب –طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

ج –طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت الحصول على المزيد من الأيضاحات

د –طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة، ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.

هـ –التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.

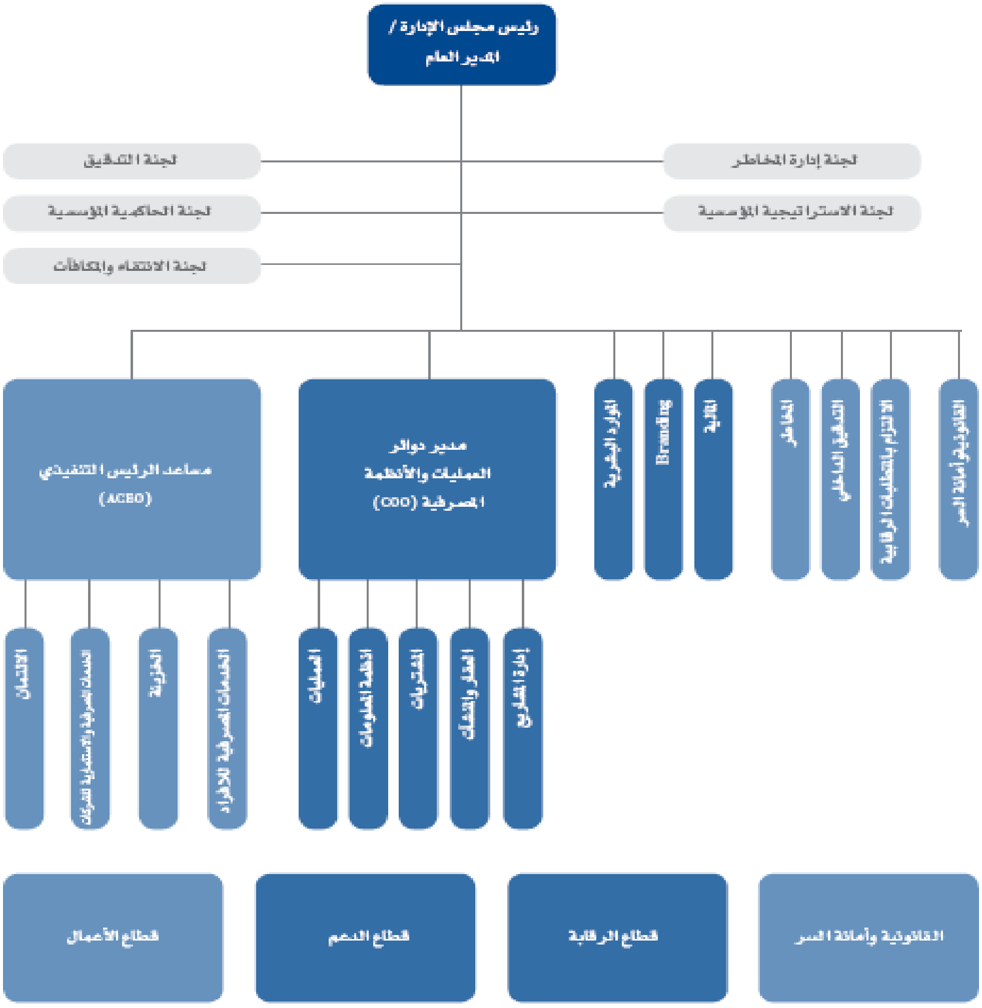
و –ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

2-9 موقع اللجنة في الهيكل التنظيمي للشركات المساهمة العامة:

تعد لجنة التدقيق لجنة رقابية مستقلة ولا تقوم بأعمال إدارية أو تنفيذية ولا تعد من الكوادر الإدارية وإنما تكون منبثقة من مجلس الإدارة كإحدى لجانها الفرعية إلى جانب لجنة التعيينات ولجنة المكافآت، وتمثل حلقة وصل بين كل من مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي، واختار الباحث ثلاثة نماذج مأخوذة من التقرير السنوي لشركات مساهمة عامة أردنية.

شكل رقم (2-1) التقرير السنوي (2009)

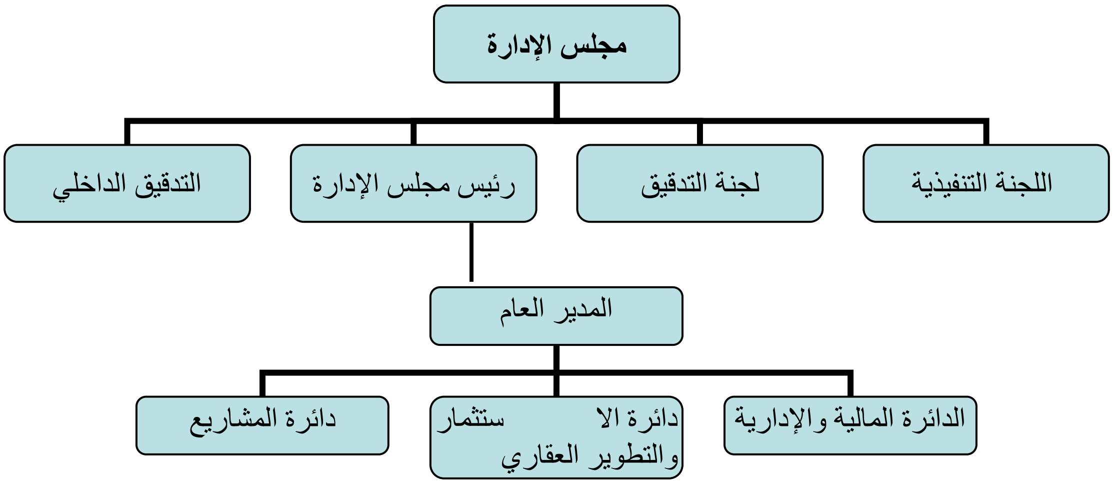
الهيكل التنظيمي للبنك العربي



رئيس مجلس الإدارة /
المدير العام
لجنة إدارة المخاطر
لجنة التدقيق
لجنة الاستراتيجية المؤسسية
لجنة الحاكمية المؤسسية
لجنة الانتقاء والمكافآت
القانونية وأمانة السر
الالتزام بالمتطلبات الرقابية
التدقيق الداخلي
المخاطر
المالية
Branding
الموارد البشرية
مدير دوائر
العمليات والأنظمة
المصرفية (COO)
مساعد الرئيس التنفيذي
(ACEO)
إدارة المشاريع
العقار والشؤون
المشتريات
أنظمة المعلومات
العمليات
الخدمات المصرفية للأفراد
الخزينة
الخدمات المصرفية والاستشارية للشركات
الائتمان
القانونية وأمانة السر
قطاع الرقابة
قطاع الدعم
قطاع الأعمال

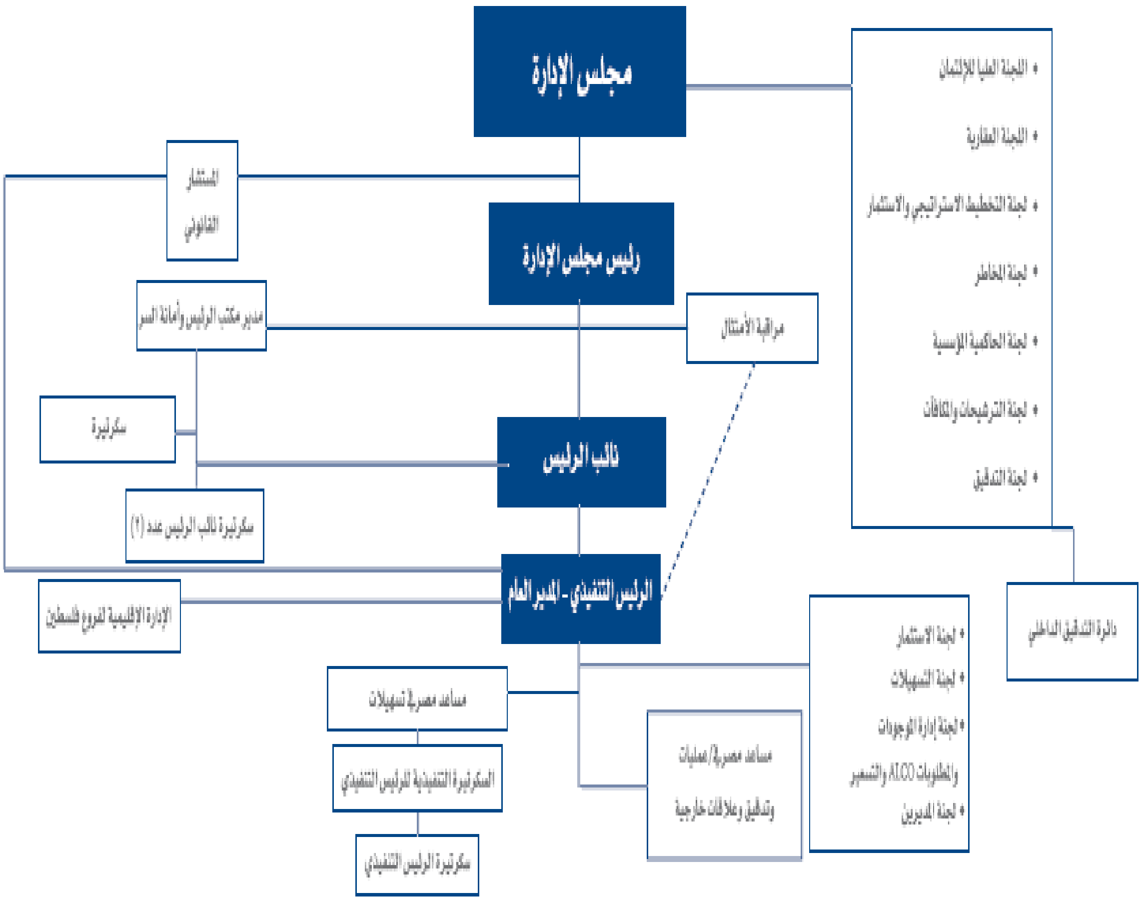
شكل رقم (2−2) تقرير السنوي (2009)

الهيكل التنظيمي لشركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية



شكل رقم (2−3) التقرير السنوي (2009)

الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأردني



2-10 الشروط الواجب توافرها في لجان التدقيق:

تعد الشروط الواجب توافرها في لجان التدقيق من الركائز المهمة جداً في تفعيل دور تلك اللجان في أداء مهماتها وصلاحياتها، إذ توافقت جميع التشريعات والقوانين المنصوص عليها من الجهات المعنية بهذا الموضوع من حيث الجوهر فعلى سبيل المثال أجمعت التشريعات العالمية والمحلية على أن يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بتشكيل لجنة التدقيق، ولكن اختلفت في الحيثيّة التي يجب أن تكون عليها اللجنة، فبعضها اشترط أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة مثل لجنة كادبوري، وآخرون طالبوا بأن يكون عدد أعضاء اللجنة من ثلاثة إلى سبعة أعضاء مثل بورصة نيويورك **(New York Stock Exchange**)(NYSE) وآخرون ربطها بطبيعة وحجم الشركة، أما بالنسبة للاستقلالية فمنهم من طالب أن يكون عضواً واحداً مستقلاً من أعضاء اللجنة، بينما اشترط بعضهم أن يكون جميع أعضاء اللجنة مستقلين مثل بورصة نيويورك للأوراق المالية، في حين اشترط آخرون أن تكون أغلبية اللجنة من الأعضاء المستقلين مثل بورصة(NASDAQ)، وبعضهم اشترط أو طالب بوجود دليل أو ميثاق مكتوب للجنة مثل بورصة نيويورك للأوراق المالية والحاكمية المؤسسية وتقرير (سميث)، والآخرون لم يشترط أو يطالب بذلك مثل هيئة الأوراق الأردنية، وينطبق ذلك على بقية الشروط بالنسبة للخبرات المالية والمحاسبية وعدد الاجتماعات التي تقوم بها اللجنة في إختلاف وجهات النظر، وفيما يلي عرض لتلك الشروط من أجل توفير شروط الحاكمية المؤسسية وتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، وأيضا مفهوم الاستقلالية من وجهة نظر بورصة(NASDAQ)، وتعليمات الإفصاح.

2-10-1 شروط اللجنة اللأزمة لتوفيرالحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات سوق ناسداك للأوراق المالية:-

لكي تحقق اللجنة شروط الحاكمية المؤسسية، يتوجب توافر مايلي:

1. أن يتم تعيين أعضاء لجنة التدقيق عن طريق مجلس الإدارة.
2. أن تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل.
3. أن تتكون اللجنة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، وقد اشترط قانون (Sarbanes Oxley) أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق مستقلين وأن تفصح الشركة في حالة وجود خبير مالي عضوا في اللجنة، وعن الأعضاء الباقين والمام اللجنة بالأمور المالية، والضبط والرقابة والإشراف على عمل المدققين ومناقشة نقاط الخلاف المتعلقة بالتقارير المالية بين الإدارة والمدقق الخارجي على اعتبار أن لجنة التدقيق هي العميل الحقيقي التي يتعامل معه المدقق، لذلك فقد عزز هذا القانون استقلالية ودور لجنة التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي (Ritten Berj, 2004, page 21,22,23)، كما ساهمت لجنة التدقيق في تطوير استقلالية المدقق الخارجي بمعزل عن إدارة الشركة، كما قامت التشريعات الأمريكية على وضع تعليمات خاصة بالتدقيق الداخلي، ومرتبطة مع لجان التدقيق إذ ان التشريعات الموضوعة من قبل لجنة (Sarbanes & Oxley)، المتعلقة باستقلالية المدقق الداخلي غير كافية (Drexler,2002,p. 1&2)

وتعد الاستقلالية أحد الشروط المهمة الواجب توافرها في أعضاء لجان التدقيق، إذ يعد عضو لجنة التدقيق غير مستقل حسب تعليمات الإدراج في بورصة ناسداك إذا توفر لديه واحد مما يلي:

- إذا كان موظفا لدى الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها في السنة الحالية أو السنوات الثلاث السابقة.
- إذا قبل تعويضاً من الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها يزيد على (60) ألف دولار أمريكي خلال السنة المالية السابقة، باستثناء التعويض المستلم لكونه عضو مجلس إدارة أو من نظام التقاعد أو التعويضات غير الاختيارية).
- إذا كان أحد أفراد العائلة المباشرين موظفاً كمدير تنفيذي لدى الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- إذا كان شريكاً، أو من حملة الأسهم المسيطرين أو أن مديراً تنفيذياً لأحد مؤسسات الأعمال الهادفة للربح والتي قامت الشركة، التي هو عضو لجنة تدقيق فيها، باستلام أو دفع مبالغ تزيد على (5%) من إجمالي الإيرادات الموحدة لتلك السنة أو (200 ألف دولار أمريكي) أيهما أكثر خلال السنوات الثلاث السابقة.
- إذا كان موظفاً بوظيفة تنفيذية لمؤسسة أخرى وفي الوقت ذاته يعمل أحد التنفيذيين في الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها بلجنة التعويضات بتلك المؤسسة.

4. أن تقتصر المكافآت التي يحصل عليها أعضاء اللجنة، فقط على مصروفاتهم الشخصية نتيجة خدمتهم في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.
5. أن تتوافر في أعضاء اللجنة الخبرة المالية المناسبة التي يحددها مجلس الإدارة. وعلى الأقل، يجب أن يكون هناك عضو باللجنة لديه الخبرة بطبيعة أعمال لجنة التدقيق المالية والتي يتم تحديدها من قبل بورصة الأوراق المالية المقيدة بها الشركة أسهمها.

6. أن يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس لجنة التدقيق الذي يكون مسئولا عن الإعداد لاجتماعات اللجنة وعرض الموضوعات عليها (The NASDAQ Stock Market Listing Requirements) www.nasdaq-amex.com,1999.

(National Association of Securities Dealers Automated Quotations Systems).

2-10-2 شروط اللجنة اللأزمة لتوفير الحاكمية المؤسسية وفقاً لتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لهيئة الأوراق المالية:-

نصت المادة رقم (15) من قانون هيئة الأوراق المالية الخاصة بتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لعام (2004) الآتي:-

أ -على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

ب -يعد عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

ج أن تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

2-11 أوجه القصور في النموذج الأردني للجان التدقيق:

يمكن تلخيص أوجه القصور في النموذج الأردني الخاص بالشروط اللأزمة توفرها باللجنة بالأمور التالية: (جمعه، 1999)

1. لم تنص التشريعات الأردنية نصاً صريحاً على ضرورة توافر الخبرات المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة.
2. لا يوجد نص صريح ومفصل في التشريعات الأردنية يبيّن فيه شروط الاستقلالية، خلاف أن يكون غير تنفيذي ولايكون موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.
3. أن إمكانية الجمع بين رئاسة مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام الذي أجازته التشريعات والقوانين الأردنية، يتناقض مع شرط الاستقلالية والحيادية والموضوعية في اختيار أعضاء اللجنة.
4. لا يوجد في التشريعات الأردنية ما يبيّن آلية تحديد أتعاب لجنة التدقيق، كما لم تخول التشريعات الأردنية صلاحية تحديد أتعاب المدقق الخارجي للجنة التدقيق وآلية تحديدها كما هو الحال في التشريعات العالمية.
5. لا توجد جهة رسمية رقابية تتابع مدى تنفيذ لجنة التدقيق لمهماتها ومسؤولياتها ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها.
6. لم تنص التشريعات والقوانين الأردنية على وضع دليل أو ميثاق مكتوب يحدد فيه مهمات ومسؤوليات وصلاحيات لجان التدقيق وما يطرأ عليها من تغيير.
7. لا توجد مخالفات أو عقوبات منصوص عليها صراحةً في التشريعات والقوانين الأردنية على الشركات التي لا تقوم بتشكيل لجنة تدقيق.
8. لا يوجد ما يثبت بأن الجهات المعنية التي تقوم بالإشراف على تلك الشركات قامت بمخالفتها بسبب عدم تشكيل لجنة تدقيق علماً بأن المادة (3) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لعام(2004)، قد نصت بأن تشكيل لجنة تدقيق يعد شرطاً لإدراج أية ورقة مالية في البورصة، كما أن الفقرتين (د، هـ) من نفس التعليمات خولت هذا المجلس سلطة رفض

طلب تسجيل أو منع أي تداول أو إصدار لشركة تخالف تلك التعليمات، كما أن المادة(22) من قانون الأوراق المالية أجازت لمجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية فرض غرامة مالية لا يتجاوز مقدارها خمسين ألف دينار لمخالفة هذا القانون والقرارات الصادرة بمقتضاه، حتى في قانون الشركات الأردني لا يوجد ما يمنع تسجيل أو مخالفة أي شركة مساهمة عامةلم تقم بتشكيل لجنة تدقيق فيها حتى أنها تتعارض في موضوع ترشيح المدقق الخارجي مع التشريعات والقوانين المنصوص في هيئة الأوراق المالية.

9. لا توجد مخالفات أو عقوبات بحق لجنة التدقيق في حالة إهمالها لواجباتها ومسؤولياتها في التشريعات الأردنية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

2-12 الدراسات العربية:

1. **دراسة (المنيف والحميد، 1998).** بعنوان: "مهمات لجان التدقيق ومعايير اختيار أعضائها" جرت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية إذ هدفت إلى وضع مقترح لوظائف لجان التدقيق ومعايير أساسية في اختيار أعضائها، واستخدم الباحث الأسلوب المسحي باستخدام الاستبانة في استخلاص النتائج، إذ تكونت عينة الدراسة من (268) مفردة اشتملت على محاسبين قانونيين ومديرين لشركات مساهمة عامة ومستخدمي القوائم المالية. واستخدم الباحث أسلوب الإحصاء الوصفي إذ ركزت الاستبانة في قسمها الأول على وظائف لجان التدقيق من حيث الإشراف على مهماتها المتعلقة بالمدقق الخارجي والمدقق الداخلي، وإعداد الحسابات ووظائف تتعلق بالقرارات المالية، وكانت من نتائجها أن (21) وظيفة حصلت على تأييد أغلب أراء المشاركين كفئة واحدة منها، (11) وظيفة نالت تاييدا دون وجود تباين في وجهات نظر فئات العينة، مثل تقييم أداء المدقق وفحص نتائج التدقيق وإبداء الرأي في قرارات مجلس الإدارة بعد اتخاذها وغيرها من الوظائف وهناك (10) وظائف كان لها تأييد من قبل مشاركين كفئة واحدة مع وجود تباين إحصائي مهم بين أراء الفئات المختلفة لعينة الدراسة، ومن هذه الوظائف المشاركة في اختيار المدقق الخارجي وفحص وتحليل نظام الرقابة الداخلية وتقيمم كفاءة وفاعلية أداء الإدارة، أما القسم الثاني للاستبانة، ركزت على معايير اختيار أعضاء لجان التدقيق وهو معيار المؤهل العلمي، والخبر العملية ، وملكية العضو لأسهم في الشركة، والتفرغ والاستقلالية، والمهنة الحالية ، والعمرإذ كانت الشهادة الجامعية الأولى تخصص محاسبة والخبرة العملية تتعلق بالأعمال المالية والاستقلال وأن يكون المهنة الحالية محاسباً

قانونياً هي معايير أساسية لاختيار أعضاء لجان التدقيق، أما بالنسبة لمعيار التفرغ وملكية العضو لأسهم الشركة وعمر العضو لا يجدها المشاركون شروطا مهمة لاختيار أعضاء اللجان، كما أوصت الدراسة الجهات المعنية ذات الاختصاص ببحث إمكانية جعل مثل هذه الوظائف والمعايير مقترحة ملزمة للشركات العامة المساهمة السعودية .

2. **دراسة (جمعة، 1999).** بعنوان : "نحو تحقيق فاعلية وكفاءة لجان التدقيق لدعم الرقابة الاستراتيجية في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز القصور الذي يشوب مهمات لجان التدقيق، وتبني وجهة نظر بديلة تنادي بتحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات المنوطة بهذه اللجان، وبيان الدور المقترح لها لدعم الرقابة الاستراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، اعتمادا على النماذج المطبقة في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية، وتناولت الدراسة أمرين رئيسيين:

الأمر الأول: تقييم مدى ملاءمة لجان التدقيق في البيئة الأردنية.

الأمر الثاني: اقتراح إطار استراتيجي للجان التدقيق لدعم الرقابة في الشركات المساهمة العامة، وأهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:-

- أن النموذج الأردني للجان التدقيق يشوبه العديد من القصور من حيث عدم تحديد مصادر موارد اللجنة لتسيير أعمالها، وعدم تحديد مؤهلات أعضائها، وعدم تحديد مسؤولياتهم (المدنية والجنائية والتأديبية). كما أن تكاليف اللجنة على ضوء المهمات غير المحددة وفقا لتعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية رقم (1) لعام 1998 تفوق المنافع المترتبة على إنشائها وتطبيقها.
- أن النموذج الأردني لم يحدد وظيفة لجنة التدقيق من حيث اعتبارها وظيفة استراتيجية أو تنفيذية أو استشارية، وتعد لجنة دون سلطة مباشرة، وإنما تستمد سلطتها من مجلس الإدارة.

- أنه على الرغم من أن موضوع لجان التدقيق لم يلق الإهتمام الكافي من البحث والتقنين في الدول العربية عامة وفي الأردن بصفة خاصة، إلا أن هناك اهتماماً عالميا وقوميا ومحليا بمفهوم هذه اللجان يتسع مداه، نظرا لما تحققه تلك اللجان من منافع لجميع ذوي المصالح في الشركة.

3. **دراسة (الفرح ، 2001)**. بعنوان: "فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية": دراسة ميدانية تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتحديد أهم العوامل التي تعزز فاعلية هذه اللجان من وجهة نظر مديري التدقيق الداخلي في عينة من الشركات التي يوجد بها لجان تدقيق البالغ عددها (29) شركة للعام (2000) ومكاتب تدقيق حسابات هذه الشركات البالغ عددها عشرة مكاتب تدقيق وأعضاء لجان التدقيق الذين أمكن توجيه الاستبانات إليهم.وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تتمتع لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية بالفاعلية من وجهة نظر التدقيق الداخلي بينما لا تتمتع بالفاعلية من وجهة نظر التدقيق الخارجي.
- تبين أن العوامل التي تعزز من فاعلية لجان التدقيق مرتبة حسب الأهمية هي:

١ -امتلاك احد أعضاء اللجنة لخلفية مالية أو محاسبية.

٢ -استقلالية أعضاء لجنة التدقيق عن الإدارة.

٣ -وجود دليل مكتوب للجنة التدقيق والإفصاح عن وجود دليل مكتوب لمهمات وواجبات هذه اللجنة.

٤ -تجاوز عدد مرات اجتماع لجان التدقيق عن أربع مرات في السنة.

٥ -مقدرة اللجنة على تعيين وتغيير وإنهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي.

٦ -مقدرتها على اقتراح تعيين كل من المستشار الخارجي وتحديد أتعابه.

- لكنها كشفت من جهة أخرى بأن زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى أكثر من ثلاثة أعضاء لايعزز فاعلية اللجان.

٤. **دراسة، (ورَاد، هلالي 2003)** بعنوان: "نموذج مقترح لدعم اتخاذ القرأرا ت الداخلية في إطار علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسي".

هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح لدعم اتخاذ القرأرا ت الإدارية في إطار علاقة لجان التدقيق عن توفير إجابات وقد قام الباحثان بعرض عناصر وهيكل النموذج المقترح للعلاقة بين لجان التدقيق والتحكم المؤسسي كمدخل لدعم كفاءة القرأرات الإدارية وخاصة تلك القرأرات المتصلة بالاستثمار، إذ اقتصر البحث على عرض نموذج وصفي مقترح دون اختباره ميدانياً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تأخر اهتمام المجامع العلمية والمنظمات المهنية في الفكر المحاسبي بتوصيف وتحديد مفهوم محدد للتحكم المؤسسي وخاصة في إطار علاقته بلجان التدقيق.
- ازدياد حدة الفجوة بين إدارة منظمات الأعمال وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، في الشركات المساهمة نتيجة غياب الأطر التنظيمية والمحاسبية والرقابية التي من بينها لجان التدقيق لعملية التحكم المؤسسي.

٥. **دراسة، (الوردات، 2003)** بعنوان: "لجان التدقيق بين الواقع والطموح".

اعتمد الباحث في الحصول على المعلومات من خلال المقارنة والبحث والتقييم لتحديد كفاية وفاعلية مهمات لجان التدقيق، وقد هدفت هذه الدراسة إلي إبراز ما يلي:-

1 -القصور في مهمات لجان التدقيق وفقا لتعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية.

2 -الدور الريادي المقترح للجان التدقيق لكي تضمن فعاليتها و كفاءتها.

3- واستخلصت الدراسة النتائج التالية:-

4- يلقى موضوع لجان التدقيق اهتماما كبيراً في الأردن كما أن الاتجاه المتزايد نحوه على مستوى التنظيمات الاقتصادية ظاهرة يجب أخذها بعين الاعتبار كذلك شهدت تطوراً ملموسا في إطار التشريعات المعاصرة على الشركات، و على مدققي الحسابات، كما تعددت الجهات الرقابية (وزير الصناعة والتجارة – مراقب الشركات + هيئة الأوراق المالية).

5- إن تشكيل لجان التدقيق في الأردن يتطلب التحديد والوضوح للسلطة والمسؤولية.

6- إن وظيفة لجنة التدقيق لم تحدد ما إذا كانت تنفيذية أو استشارية.

7- إن تشكيل لجان التدقيق أمر حتمي للطلب المتزايد على المساءلة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من قبل الملاك.

٦. **دراسة (السويطي، 2006)**. بعنوان: "تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي".

هدفت الدراسة إلى تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المالية المنشورة، حتى تتعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات.

واعتمدت الدراسة على عينة تتكون من (230) وتشمل كلا من المديرين العامين والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي والمدققين، إذ إن مجتمع الدراسة يتكون من الشركات المساهمة العامة الأردنية التي قامت بتشكيل لجان تدقيق وعددها (183)، وكان من أهم النتائج:

- بين الباحث في دراسته أن عدد الشركات المدرجة في ذلك الوقت بلغ (201) شركة، وكان عدد الشركات التي شكلت لجنة تدقيق فيها بلغت (183) شركة موزعة على النحو التالي:

1- القطاع المالي ويضم(البنوك، التأمين) وعددها (41) شركة، ومنها (40) شركة مدرجة وكانت نسبتها بالنسبة لتشكيل لجان تدقيق (100%).

2- القطاع الخدمي وعددها (72) شركة، مدرجة منها (62) شركة، وكانت النسبة (85%).

3- القطاع الصناعي وعددها(70) شركة، مدرجة منها (68) شركة، وكانت النسبة(75%).

- أظهرت الدراسة الميدانية انه "لا تتوافر في لجان التدقيق المشكلة حاليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية"، وأنها شكلت في أغلب الأحيان من أجل استيفاء متطلبات قانونية وليست لتأدية مهمات جوهرية.

- أظهرت الدراسة الميدانية أنه "لا يوجد تأثير مهم للجان التدقيق التي تشكل حاليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي" في هذه الشركات.

٧. **دراسة، (عبد اللطيف، 2006)** بعنوان: "مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأثر بعض خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن".

أظهرت هذه الدراسة مدى فعالية لجان التدقيق في الأردن وأثر بعض العوامل الخاصة بالشركة فيها، من خلال معرفة مدى قيام لجان التدقيق لأداء مسؤولياتها المحددة في القوانين والتشريعات الأردنية، ومدى فاعلية لجان التدقيق في تحقيقها لعدد من المنافع المتوقعة وأهم المحددات والمعوقات، وأثر بعض العوامل التي قد تؤثر على فاعليتها من حيث حجم الشركة وحجم مديونيتها والصفات التي يتمتع بها مجلس إدارتها، من خلال وجودها في تلك الشركات، إذ استخدم الباحث في دراسته أسلوب الاستبانة، حيث وزعت على مكاتب التدقيق الخارجي والبالغ عددها (21) مكتب تدقيق والتي تمثل عينة الدراسة، إذ كشفت نتائج الدراسة أن فاعلية لجان التدقيق في الأردن قليلة جدا، كما رأى مدققوا الحسابات أن لجان التدقيق في الأردن تؤدي مسؤولياتها القانونية

المطلوبة بدرجة محدودة فقط، والمنافع المتوقعة من تلك اللجان التي تمت تغطيتها في الاستبانة يتم تحقيقها لكن بدرجة قليلة بسبب وجود بعض المحددات على فاعليتها.كما أظهرت الدراسة أن حجم الشركة ومديونيتها لا يؤثران في الفاعلية بينما تركيبة مجلس إدارة الشركة له أثر محدود على فاعلية لجان التدقيق للشركة، وبناءاً على ذلك أوصى الباحث بما يلي:-

١ -تعزيز فاعلية لجان التدقيق بما يؤدي إلى تقوية استقلالية أعضائها، وإعطائهم السلطة الكافية والدور الإشرافي والرقابي على التقارير المالية وسلطة تعيين ورفض وأيضا تحديد أتعاب المدققين الداخليين.

٢ -أن يكون هناك جهة مختصة تعنى بالإشراف على أداء لجان التدقيق ومسؤولياتها مثل هيئة الأوراق المالية.

٣ -تعريف ذوي العلاقة في مجتمع الأعمال كالمساهمين والمدققين والمديرين والمقرضين بأهمية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق في عملية الحوكمة المؤسسية التي يمكن من خلالها تحسين فاعلية لجان التدقيق وتقليص أي توقعات غير صحيحة أو مبالغ فيها بخصوص ذلك الدور.

٨. **دراسة (الفار، 2006)** بعنوان: "إدارة الأرباح، أثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة".

كان من أبرز أهداف هذه الدراسة توضيح العلاقة بين مقومات الحاكمية المؤسسية ومبادئها الجيدة مع إدارة الأرباح من خلال الجوانب المتعلقة بلجان التدقيق، من حيث الاستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، ونشاط اللجنة، وأمور أخرى تتعلق بمجلس الإدارة.

إذ تم جمع البيانات المطلوبة من خلال التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان للسنوات المالية من (2001-2004)، بالاضافة إلى الزيأرات الميدانية لتلك الشركات، واشتملت عينة الدراسة على (55) شركة صناعية، ومن النتائج التي

توصلت إليها الدراسة ان لمقومات ومبادىء الحاكمية المؤسسية الجيدة التى تتمثل بالاستقلالية والخبرات المالية والمحاسبية والأنشطة والحجم لأعضاء اللجنة، ولمجلس الإدارة أثراً في الحد من الأفعال والممارسات السلبية للإدأرات التنفيذية في إدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة بتفعيل دور الجهات الرقابية والرسمية والمؤسسات الاكاديمية، وأوصت بإعادة النظر بتعليمات الإفصاح لتشمل شروط خاصة باختيار لجان التدقيق ومجلس الإدارة ب حيث يكون لهما دور أكثر فاعلية في الإشراف والرقابة.

٩. **دراسة (مطر، نور، 2007)** بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادىء الحاكمية المؤسسية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ومدى إمكانية وضع مقترح إطارعام لنظام الحاكمية المؤسسية لتلك الشركات، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات المطلوبة، وأيضا المقابلة الشخصية للمسؤولين في البنوك والشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، التي تمثلت فيها عينة الدراسة، وأظهرت الدراسة أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة في قطاعي البنوك والصناعة يتراوح ما بين قوي وضعيف مع أفضلية لقطاع البنوك، وقدعزا الباحثان سبب ذلك إلى الدور الذي يقوم به البنك المركزي في عمليات الإشراف والرقابة على البنوك للتحقق من مدى تطبيقها لشروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية، والتزامها بمقررات منظمة بازل، بالاضافة إلى نتائج أخرى توصلت إليها الدراسة، ومن توصيات الدراسة ان تقوم الجهات المعنية في الاهتمام بتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية، وتفعيل دور لجان التدقيق لديها، وإعطائها المزيد من الصلاحيات.

١٠. **دراسة (السعودي، 2007)** بعنوان: "العوامل المؤثرة في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق".

هدفت هذه الدراسة التي ظهرت بعد صدور قرار هيئة الأوراق المالية بتشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة والتي تكون من مهماتها الرئيسة اختيار وتغيير المحاسب القانوني والتعرف على دور وصلاحيات لجنة التدقيق ، هو التعرف على العوامل المؤثرة في قرأرات لجان التدقيق عند اختيارها أو تغييريها للمحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والتطورات التي تنشأ عند حدوث هذا النوع من التغيير، إذ صمم الباحث استبانة مكونة من (35) فقرة موجهة إلى رؤساء وأعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وعددهم (344) يعملون في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية التي أفصحت عن وجود لجان التدقيق فيها، وفقا لقسم الإفصاح: هيئة الأوراق المالية الأردنية عام 2006، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (213) استبانة، أي ما نسبته 62%. أما عن المنهجية التي اعتمدها الباحث في اتمام دراسته هي الإحصاء الوصفي، وتستخلص نتائج هذه الدراسة بأن للجان التدقيق دوراً فاعلاً في تنفيذ المهمات المطلوبة منها من قبل مجلس الإدارة بالجزء الذي يخص اختيار أو تغيير المحاسب القانوني، وذلك اعتمادا على النتائج المنطقية المبنية على إجابات لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتركز لجان التدقيق في عملية انتقائها للمحاسب القانوني على أهمية مواكبته للتطورات العلمية الجديدة وليس الاعتماد على الخبرة الطويلة في مجال التدقيق في مكاتب التدقيق. وركزت أيضا على أهمية متابعة أجور المحاسب القانوني السنوية عند اختيار أو تغيير المحاسب القانوني، وبينت هذه الدراسة أن الصلاحيات الممنوحة للجنة التدقيق التي تتمثل في سهولة وصولها واتصالها مع المحاسبين القانونيين وعقد اجتماعات منفصلة عن الإدارة من العوامل التي تؤثر في قرار اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأظهرت أن وجود استقلالية لدى المحاسبين القانونيين تمكنهم من التدقيق الأمثل للشركات المساهمة العامة الأردنية وضمان الحماية للمستثمرين، وبذلك ينعكس إيجابا على استقلالية لجان التدقيق، كما اعتبر الباحث

أن العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق ورؤساء لجان التدقيق من العوامل المؤثرة في اختيار أو تغيير المحاسب القانوني واعتبر أيضا التغيير المستمر لرؤساء لجان التدقيق من العوامل المساعدة في اختيار أو تغيير المحاسب القانوني.

وأبرز ما جاء في توصيات هذه الدراسة ضرورة الإفصاح التام عن كل مايتعلق بلجان التدقيق من حيث عدد أعضائها والوظائف التي يشغلونها وبيان المؤهلات الخبرات العلمية والعملية لديهم ومهماتها ومسؤلياتها في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية وإصدار التقارير المفصلة بالإنجازات التي حققتها خلال العام لذوي العلاقة ، كما أوصت الدراسة على ضرورة عقد دورات تدريبية مستمرة ومكثفة لأعضاء لجان التدقيق.

11.دراسة (الشريف، 2008) بعنوان: "جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية".

تطرقت هذه الدراسة إلى جوانب عدة كان من أبرزها جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية من حيث مفهوم الجودة وعلاقتها بإدارة الأرباح ومقاييسها وأيضا مفهوم الحاكمية المؤسسية ودراسة بعض عناصرها التي تتمثل بمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، وكان من أهداف هذه الدراسة بيان أهم سمات اللجنة من حيث الاستقلالية والخبرة المالية والنشاط، وذلك من خلال عينة شملت الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (90) شركة، واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على التقارير المالية السنوية للشركات وعلى المراجع والدوريات ذات العلاقة، إضافة إلى النشرات الإحصائية الصادرة من بورصة عمان، ومن التي أظهرتها الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح، كما أظهرت الاختبارت الإحصائية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بقية الخصائص التي تتعلق بالحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح، وأوصت الدراسة بالتركيز على استقلالية لجنة التدقيق، وزيادة

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين فيها، وطلبت من الجهات المعنية بإلزام الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بأعضاء لجان التدقيق من حيث الشروط والمهمات والخصائص.

21.دراسة (اسماعيل، 2010) بعنوان: "العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي".

هدفت الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما بعضاً، وأيضا المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى تطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية عن طريق القياس الكمي لمتغيرات الدراسة، وقد تم قياس مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية بالجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة التي تتمثل بالفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (المدير العام)، وكذلك الجوانب المتعلقة بلجنة التدقيق، وخصائصهما المتمثلة بنسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذين، والمؤهل العلمي والخبرة العملية للأعضاء، وعدد مرات اجتماعهما، بالاضافة إلى ما يخص لجنة المكافآت والتعيينات من ناحية نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين فيها، وتم قياس جودة التقارير المالية عن طريق الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي حول موعد إعلان التقارير، ومدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، ومن أجل تحقيق تلك الاهداف قام الباحث باختبار بيانات (30) شركة من شركات القطاع الصناعي والبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2006–2008)، وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء غير المستقلين وغير التنفيذين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية، أما فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للحاكمية المؤسسية، فقد أظهرت اختبارات الدراسة عدم وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

2-14 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Beasley, 1996) بعنوان:

"An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Directors Composition and Financial Statement Fraud**".**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الأعضاء الخارجيين في تشكيل مجلس الإدارة بما فيها أيضا لجنة التدقيق على حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية، إذ غالبا ما تقوم مجالس الإدارة بإعطاء لجان التدقيق مسؤولية الرقابة على البيانات المالية والإبلاغ المالي، وقد شملت عينة الدراسة (150) شركة أمريكية متشابهة من حيث طبيعة النشاط والحجم والإدراج في الأسواق المالية ما بين الفترة (1980-1991)، واستخدم الباحث (75) شركة احتوت بياناتها المالية على الغش والتلاعب، وأخرى لا تحتوي بياناتها المالية على الغش والتلاعب عددها (75) شركة، وافترضت الدراسة أن الأعضاء الخارجيين لديهم دوافع إيجابية وحقيقية في أداء واجباتهم الرقابية على الإدارة العليا وعدم تواطئهم مع الإدارة من أجل إضاعة حقوق المساهمين. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه كلما كان المجلس يحتوي على أعضاء خارجيين تقلصت حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية، وكلما زاد نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة زادت عدد سنوات الخدمة في المجلس، وبالتالي زاد دوافع الأعضاء في تنفيذ واجباتهم الرقابية على الإدارة العليا وتقليص حالات الغش والتلاعب، كما أظهرت الدراسة فاعلية لجنة التدقيق في تحسين دور مجلس الإدارة من الناحية الرقابية على الإدارة العليا وأيضا البيانات المالية.

2. دراسة (klein, 1998). بعنوان:

"Economic Determinants of Audit Committee Composition and Activity".

قامت هذه الدراسة باختبار الأسباب المحتملة وراء الاختلافات الملاحظة في تشكيل وفاعلية لجان التدقيق، وأخذت في اعتبارها مدى حساسية موقع اللجنة من الهيكل التنظيمي للشركة والمسؤوليات التي تتحملها في مواجهة ومراقبة الأخطار المحتملة .واعتمدت الدراسة على عينة نهائية تتكون من (771) شركة أمريكية من قطاعات مختلفة من بنوك وشركات تأمين وخدمات وشركات صناعية وقطاعات أخرى ، ومن أهم النتائج توصلت إليها الدراسة:

- أن لجان التدقيق لا تتمتع بالاستقلالية المطلقة، كما أن المجالس التي يهيمن عليها مديرون تنفيذيون أقوياء ، يعارضون وجود لجان تدقيق يكون غرضها الأساسي محصورا في الرقابة على تصرفات الإدارة العليا للشركة، وأن تشكيل لجان التدقيق وأعمالها يتم وفقا للمتطلبات الاقتصادية للشركة.

3. دراسة (Carcello and Neal, 2000). بعنوان:

"Audit Committee Composition and Auditor reporting".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كيفية تشكيل لجنة التدقيق من حيث الاستقلالية في الشركات التي تعاني من أزمات مالية، ونوعية تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول رأيه في فرضية الاستمرارية، تكونت عينة الدراسة من (223) شركة أمريكية من قطاعات مختلفة كانت تعاني من أزمات مالية في عام (1994) ولديها لجان تدقيق تلقت تقارير المدقق الخارجي حول رأيه في الاستمرارية.

وقد أيدت نتائج الدراسة وجهة نظر المهتمين بجودة البيانات المالية، والدعوات المطالبة بتشكيل لجان التدقيق من أعضاء مجلس إدارة مستقلين غير تنفيذيين من أجل تحسين فاعلية هذه اللجان، وتخفيف ضغوط الإدارة على المدقق لإصدار تقرير نظيف، سيما وأن النظرة التاريخية لتشكيل لجان التدقيق كانت من أجل حماية استقلالية المدقق الخارجي وتقوية موقفه في نزاعه مع الإدارة.

4. دراسة (Read and Raghunandan,2001) بعنوان:

“The State of Audit Committees**”.**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحسين فاعلية لجان التدقيق من حيث الاستقلالية ومؤهلات الأعضاء على اعتبار أن هذين العاملين لهما تأثير في موضوعية وكفاءة لجان التدقيق في تحمل مسؤولياتها، على خلاف صدور توصيات اللجنة المشكلة في الولايات التحدة الأمريكية المسماة (Blue Ribbon Committee)، (BRC)، التي حثت هيئة الأوراق المالية الأمريكية وبورصات الأوراق المالية الأمريكية بأن تطلب من الشركات المساهمة العامة المدرجة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مستقلين فقط، على أن يكون أحد الأعضاء خبيراً محاسبياً أو مالياً، ولتحقيق الأهداف قام

الباحث بعمل استبانة وزعت على (123)، مدير تدقيق داخلي يعملون في الشركات الصناعية الأمريكية الكبرى، وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة أن ما نسبته (69%) من لجان التدقيق أخذت بتوصيات لجنة (BRC)، والتي تتعلق بالاستقلالية والخبرات المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة في حين ان ما نسبته (31%)، من اللجان لم تأخذ بتلك التوصيات، اما فيما يخص عدد اجتماعات اللجنة ومدة تلك الاجتماعات، والمهمات الأساسية للجنة فقد أخذت المجموعة الأولى بتوصيات (BRC)، اما المجموعة الثانية لم تاخذ بتلك التوصيات، إذ أظهرت جداول المقارنة بين المجموعتين تلك النتائج، وبينت الدراسة أهمية تلك التوصيات لتحسين فاعلية لجان التدقيق في أداء مهماتها ومسؤولياتها.

5. دراسة (Abbott, et. al., 2001) بعنوان:

"The Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees".

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق من حيث الفاعلية والاستقلالية وبين الأتعاب التي تقوم بدفعها الشركة لقاء أعمال التدقيق الخارجي، من خلال عينة دراسة شملت (492) شركة أمريكية تدقق حساباتها من قبل شركات التدقيق الخمس الكبرى في الولايات المتحدة، وقامت بتحليل البيانات المالية في الفترة الواقعة بين (2001\2\5 إلى 2001\6\30) وبناءً على قاعدة الإفصاح المحددة من قبل هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، إذ افترضت الدراسة أن أتعاب التدقيق تختلف قيمتها باختلاف فاعلية واستقلالية لجان التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته(49%) من العينة يتمتع أعضاء اللجنة فيها بالاستقلالية، وتقوم بعقد أربعة اجتماعات أو أكثر في السنة، ويوجد فيها عضو واحد على الأقل يمتلك الخبرات المالية أوالمحاسبية، أما ما نسبته(51%) من العينة لايتمتع جميع أعضائها بالاستقلالية، ولا تقوم بعقد

الحد الأدنى من الاجتماعات المطلوبة سنوياً، وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين خصائص لجان التدقيق المتعلقة بالاستقلالية والخبرات المحاسبية والمالية وبين أتعاب التدقيق، كما تسري تلك العلاقة على أتعاب الخدمات الأخرى على غرار أتعاب التدقيق، في حين أنه لايوجد ارتباط إيجابي بين عدد اجتماعات اللجنة وأتعاب التدقيق الخارجي.

6. دراسة (Citron,2000) بعنوان:

"The International Audit Firms as New Entrants-An Empirical Study".

جرت هذه الدراسة في اليونان، إذ هدفت إلى التعرف على كيفية اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة خلال الفترة ما بين (1993-1997)، قام الباحث بدراسة تحليلية لقطاع المحاسبين القانونيين من خلال اختبار (205) شركات من الشركات المساهمة العامة والتي تمثلت فيها عينة الدراسة، إذ استخدمت الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة، ومن النتائج التي بيّنتها الدراسة أن المساهمين الأجانب في الشركات المساهمة العامة اليونانية يطلبون من لجان التدقيق أن تقوم باختيار المحاسب القانوني من إحدى شركات التدقيق الست الكبرى (Big Six) التي تعد الأقوى من بين الشركات المتخصصة في التدقيق، كما استخلصت الدراسة أن من أهم المقومات التي بموجبها يتم اختيار المحاسب القانوني في اليونان من قبل لجان التدقيق هي شهرة مكتب التدقيق والكفاءة المهنية للمحاسب القانوني.

7. دراسة (knapp, 2001) بعنوان:

"An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management".

جرت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي هدفت إلى معرفة مدى تأييد لجنة التدقيق للمدققين الخارجيين التي يتم تعيينها من قبل الإدارة التي تختارهم عادةً من الأعضاء الموالين لها، إذ استخلصت النتائج التالية:-

* أن المدققين الخارجيين يحصلون على التأييد والدعم الكافي من قبل لجنة التدقيق في خلافاتهم الفنية مع الإدارة، ويعتمد ذلك على الخلفية العلمية والعملية لأعضاء لجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق وطبيعة المشكلة الفنية مع الإدارة.

* أظهرت الدراسة أنه عندما يكون أعضاء لجنة التدقيق من المديرين السابقين لشركات مساهمة عامة يكون اهتمامهم بالنواحي المحاسبية وإعداد التقارير المالية أكبر.

* بينت الدراسة أن حجم مكتب التدقيق له تأثير كبير على تأييد لجنة التدقيق.

* كما أثبتت الدراسة أن عملية ترشيح تعيين المحاسب القانوني أو اختياره وتحديد أتعابه من قبل لجنة تدقيق مستقلة عن الإدارة في الشركات المساهمة العامة يدعم استقلال هؤلاء المحاسبين وبالتالي يساعد على المحافظة على التوازن في القوى بينهم وبين إدارة تلك الشركات.

8. دراسة (Rieger, 2002). بعنوان:

"Second South-Eastern Europe Corporate Governance Roundtable: Transparency and Disclosure".

أجريت هذه الدراسة في مايو 2002 حول الحوكمة وتدعيم الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، واستهدفت تحديد وتوصيف أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي والخارجي وأثرها في عملية التحكم المؤسسي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الصراعات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة وأيضا بين المدقق والإدارة تؤدي إلى وجود مجموعة من المخاطر سواء كانت مرتبطة بالأعمال أو مرتبطة بالأمور المالية، وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، الحد من تعرض الشركات المساهمة لحالات التصفية والتعثر والإفلاس والفشل المالي والإداري ولغرض استمرار هذه الشركات فإن الأمر يتطلب ضرورة إنشاء وتكوين لجان

للتدقيق بحيث تكون منبثقة من مجالس إدارة تلك الشركات تدعيماً لعمليتي الإدارة والرقابة على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية داخل هذه الشركات.

9. دراسة (Abbott, et.al.,2002) بعنوان:

"Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الناتج عن احتمالية حدوث خلل ما في البيانات المالية في حالة عدم وجود خصائص معينة في لجان التدقيق سواء كان عدم وجودها بشكل جزئي أو كلي، وتمثلت هذه الخصائص بالاستقلالية والخبرة، وعدد الاجتماعات، وشملت عينة الدراسة (500) شركة أمريكية بقطاعاتها المختلفة، واعتمدت على أسلوب الاستبانة في جمع البيانات المطلوبة، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:-

- أن الأعضاء الخارجيين المستقلين من لجان التدقيق في الشركات الأمريكية شكّلت نسبتهم (74%).
- أن نسبة اللجان التي كانت تشتمل على عضو واحد على الأقل له خبرات تتعلق بالأمور المحاسبية أو المالية شكّلت (79%) .
- أن نسبة (57%) من تلك اللجان قد عقدت أربعة اجتماعات فأكثر خلال العام.
- وكانت نسبة اللجان التي تتوفر فيها تلك الخصائص مجتمعة، فقد شكّلت (38%).

وبينت الدراسة أن هنالك علاقة عكسية بين تحريف البيانات المالية والخصائص في حالة توفرها في تلك اللجان، كما أوصت الدراسة على ضرورة توفر هذه الخصائص من أجل تدعيم فاعلية لجان التدقيق في آليات الإشراف والرقابة على البيانات المالية وإجراءاتها.

10. دراسة (Jenkins, 2002) بعنوان:

“Auditor Independence, Audit Committee Effectiveness, And Earnings Management”.

هدفت الدراسة إلى اختبار عاملين مهمين في الإشراف والرقابة على حالات التلاعب بالأرباح في الشركات المساهمة العامة، إذ بينت الدراسة أن العاملين هما فاعلية لجان التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي، إذ شملت عينة الدراسة (1000) شركة أمريكية، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات المطلوبة، وقد أظهرت الدراسة أهمية فاعلية لجنة التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي إذ يساهمان معا في تلاشي حالات التلاعب في إدارة الأرباح، وكلتاهما تحدثان تأثيراً متكاملاً، ومتشابهتان من حيث دورهما في الإشراف والرقابة، وكانت أبرز نتائجها أن مقياس فاعلية لجان التدقيق تمثلت في مكوناتها الأساسية الأربعة من حيث حجم لجنة التدقيق(عدد الأعضاء، والاستقلالية، والخبرات المحاسبية والمالية، وعدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة خلال العامة، وكلما كانت فاعلية اللجان أقوى متلأزمة مع استقلالية المدقق الخارجي قلّت إمكانية التلاعب في إدارة الأرباح، وزادت درجة موثوقية وشفافية الشركة في عمليات الإفصاح الإبلاغ المالي.

11. دراسة (Asare, et. Al., 2003) بعنوان:

”The Effect of Management Incentives and Quality on Internal Auditors Planning Assessments and Decisions”.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية المؤثرات المرتبطة بنوعية تشكيل لجان التدقيق، وتأثير دوافع الإدارة في إظهار بيانات مالية متحيزة، في الوقت الذي يحاول به المدقق الداخلي منع الإدارة من القيام بذلك الأمر، بالرغم من موقعه التنظيمي في الشركة، وما يتعرض له المدقق الداخلي من ضغوطات بين الواقع العملي في سلطة الإدارة العليا وكونه أحد موظفيها وبين ما

نصت عليه معايير التدقيق الداخلي بخصوص استقلالية المدقق الداخلي، وحرصه على إظهار بيانات مالية حقيقية الذي يعد من مهمات التدقيق الداخلي، واعتمدت الدراسة أداة الاستبانة في جمع البيانات، وبلغت العينة (60) مدققاً داخلياً في الولايات المتحدة الأمريكية، وكشفت هذه الدراسة عن حرص المدققين الداخليين على علاقتهم مع كل من الإدارة ولجنة التدقيق، وقيامهم بالمهمات المنوطة إليهم بعناية، كما أن تقييمهم لمخاطر التلاعب ينسجم مع دوافع الإدارة ورغباتهم من جهة، ومع نوعية تشكيل لجان التدقيق من جهة أخرى، وبينت الدراسة اهتمام المدققين الداخليين بدور لجنة التدقيق ومعرفتهم بأهمية تلك اللجان في منع نشر بيانات مالية مضللة وغير حقيقة بحيث لا يقلل ذلك من دور المدقق الداخلي بخصوص مخاطر التلاعب بالبيانات المالية ومنعها.

12. دراسة (Felo, et. al., 2003) بعنوان:

"Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting".

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص أعضاء لجان التدقيق التي تتعلق بالاستقلالية والخبرة من ناحية، والأمور المتعلقة بحجم اللجنة(عدد الأعضاء) وتأثيرها على جودة البيانات المالية من ناحة أخرى، وقد أجريت الدراسة في أمريكا على عينة مكونة من (119) شركة تناولت بيانات عامي(1992\1993)، كما تناولت بيانات (130) شركة موزعة على (16) صناعة مختلفة لعامي (1995\1996) دراسة مقارنة، حيث كانت الحصيلة النهائية لعينة الدراسة (77) شركة كونها تضمنت تقييم التغييرات في نوعية البيانات المالية لفترات مختلفة، وتحدثت الدراسة عن تجربة شركة (إنرون) التي كانت تتكون لجنة التدقيق فيها من ستة أعضاء منهم أربعة يتمتعون بخبرات عالية في مجال المحاسبة والإدارة علمياً وعملياً إلا أنهم لم يكونوا قادرين على اكتشاف التلاعب في حسابات الشركة، إذ أظهر النقاد أن السبب يعود إلى اعتماد اللجنة على

الإدارة في تأكيد صحة البيانات المالية، دون رجوع اللجنة إلى تلك البيانات للتأكد من مدى صحتها، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسة أهمية استقلالية لجان التدقيق وتمتعهم بالخبرات العلمية والعملية الكافية والتي تتعلق بالأمور المحاسبية والمالية تزيد من فاعلية تلك اللجان وتساهم ايجاباً في جودة البيانات المالية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود شرط يلزم جميع أعضاء اللجنة بأن يتمتعوا بالخبرات المحاسبية والمالية الكافية لتحسين فاعليتهم، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على المستفيدين من البيانات المالية.

13. دراسة (AL- Mudhaki & Joshi, 2004) بعنوان:

"The Role and Functions of Audit Committees in the Indian Corporate Governance".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار كيفية تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الهندية والمنافع المتوقع تحقيقها من تشكيل تلك اللجان، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات المطلوبة على أداة الاستبانة من خلال عينة تتكون من (286) شركة مساهمة عامة هندية مدرجة في بورصة بومبي للأوراق المالية لعام (2002) من مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث استخرجت النتائج من واقع الإجابات المستخلصة من الاستبانة وعددها (73) استبانة من أصل (78) استبانة مستردة وكان من أبرزها أن (56.2%) فقط من الشركات المساهمة العامة الهندية قامت بتشكيل لجان تدقيق، رغم أنه متطلب إلزامي بموجب قانون الشركات الهندي المعدل لعام (2000)، وكانت نسبة الشركات التي قامت بتشكيل لجان تدقيق يتكون عدد أعضائها من ثلاثة إلى ستة أعضاء هو (63.3%)، كما أظهرت الدراسة أنه على الرغم من أن غالبية أعضاء اللجان هم مديرون غير تنفيذيين حيث كانت نسبتهم (90.2%) إلا أنهم تنقصهم الاستقلالية، في حين أن ما نسبته (58.5%) من اللجان كانت تتم اجتماعاتها بشكل دوري كل شهر بينما (29.3%) من

هذه اللجان كانت تعقد اجتماعاتها ربع سنوي، وأظهرت الدراسة تفاوتاً في أدائها الرقابي تبعاً لحجم الشركة، وبينت أن دور اللجان في مراجعة التقارير المالية المدققة من قبل المدقق الخارجي، والأمور المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية تتم بدرجة فاعلية عالية جداً، ودورها في مراجعة ملاحظات الإفصاح من الوظائف المهمة، أما بالنسبة للخبرات العلمية والعملية في المحاسبة والأمور المالية والإدارية والمعرفة بطبيعة نشاط الشركة فهي من المعايير الرئيسة في اختيار أعضاء لجان التدقيق، ولم يكن للمعيار المتعلق في ملكية العضو لأسهم في الشركة من المعايير المهمة التي تؤثر في فاعلية لجان التدقيق، وعلى الرغم من وظائف لجان التدقيق ليست من المفاهيم الحديثة في الهند إلا أنه لايتم تحديد تلك الوظائف بوضوح ، ولا يتم تطويرها بالشكل المطلوب، حيث ما زالت وظائفها تتركز في المجالات التقليدية للمحاسبة.

14. دراسة (Kohler, 2005) بعنوان:

"Audit Committee in Germany–Theoretical Reasoning and Empirical Evidence".

أجريت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة الألمانية بهدف التحقق من فاعلية لجان التدقيق في عملية الإشراف على تقصي الحقائق المتعلقة بحالات التلاعب والغش والاحتيال التي تقوم بها بعض الشركات والناتجة عن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وسوء اختيار المدقق الخارجي والحاجة إلى عمل قيود قانونية تلزم بتشكيل تلك اللجان لحماية الاقتصاد الألماني، ولاستخلاص النتائج قام الباحث بعمل استبانة لجمع البيانات المطلوبة من خلال عينة دراسة شملت (100) رئيس لجنة تدقيق ألماني، حيث بينت الدراسة أن هناك أسباباً وراء عملية تغيير المدقق القانوني تكمن في عدم استقلالية المدقق القانوني، وعدم رضا الإدارة عن جودة أدائه وخوف الإدارة من قدرة المدقق القانوني على توفير البيانات والمعلومات الطلوبة بسرعة ودقة متناهية، وأوصت

الدراسة على زيادة فاعلية لجان التدقيق، كما طالبت بأن يكون ترشيح أو اختيار المدقق الخارجي وتحديد أتعابه من صلاحيات لجنة التدقيق.

15. دراسة (Smith, 2006) بعنوان:

"Audit Committee Effectiveness: did the Blue Ribbon Committee Recommincdations Make a Difference".

هدفت إلى دراسة سلوك لجنة التدقيق وفعاليتها تطبيقا لتوصيات لجنة (BRC) والتي جاءت على أثر قانون (SOX)، حيث حدد (Arthur, Livitte) رئيس (SEC) مشاكل متعلقة بفعالية لجان التدقيق والتي أوصت على ضرورة توافر الخصائص اللأزمة لتحسين فعالية لجان التدقيق، حيث طُبقت الدراسة على عينة مكون من (200) شركة مدرجة في بورصة (NASDAQ)، لمعرفة فاعلية لجان التدقيق قبل وبعد التوصيات لجنة (SOX)، إذ كشفت الدراسة أن فاعلية لجان التدقيق زادت بعد تلك التوصيات، وأوصت الدراسة على ضرورة توفر الخصائص اللأزمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق، وضمان استقلاليتها لأداء المهمات المنوطة بها.

16. دراسة (Qin, 2007) بعنوان:

"The Influence of Audit Committee Financial Expertise on Earnings Quality".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الخبرة المالية للجنة التدقيق على جودة الأرباح، ولتحقيق الهدف، اختار الباحث عينة عشوائية مكونة من (120) شركة أمريكية مدرجة في البورصة، إذ قام بتحليل التقارير المالية والأرباح المحتجزة لهذه الشركات لخمس سنوات سابقة. وكشفت نتائج الدراسة على أن وجود لجنة تدقيق يتمتع أعضاؤها بالخبرات المالية له أثر إيجابي على دقة وموضوعة وموثوقية التقارير المالية، كما أن لها أثراً إيجابياً على جودة ونمو الأرباح.

17. دراسة (Mohamad-Sori, et. al. 2007) بعنوان:

"Audit Committee Support and Auditor Independence".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر فاعلية لجنة التدقيق في دعم استقلالية المدقق الخارجي، والحصول على المعلومات، وجه الباحثون (300) استبانة للإجابة عنها من قبل المديرين الماليين وقسم المحاسبة في الشركات المساهمة العامة الماليزية، والتي مثلت عينة الدراسة، وكانت من نتائجها أن توافر الخصائص المطلوبة في لجان التدقيق وفعاليتهم، له أثر كبير في استقلالية المدقق الخارجي، وعلى جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف الحاكمية المؤسسية.

18. دراسة (Turley, et. al. 2007):

"Audit Committee Effectiveness: Unformal Processes Behavioural Effects".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العوامل المؤثرة على فاعلية لجان التدقيق، حيث ركزت الدراسة على الأحداث الداخلية المرتبطة بلجنة التدقيق من حيث السلوك والتعاملات غير الرسمية المرتبطة بالمدقق الخارجي والمدقق الداخلي ودقة وصحة التقارير المالية. إذ طبقت الدراسة على عينة مكونة من (200) شركة من كبرى الشركات في القطاع الخدمي في بريطانيا، وقد كشفت الدراسة أن الشبكات غير الرسمية (التعامل الغير رسمي)، بين أعضاء لجان التدقيق بالإضافة إلى وجود علاقات غير رسمية بين لجنة التدقيق والأطراف المعنية لها أثر يمكن أن يشكل تهديداً داخل الشركة، وتكون مخالفة لمبادئ الحاكمية المؤسسية، مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية والإخفاق في منع حالات الغش والتلاعب، لعدم توفر الخصائص المطلوبة لضمان استقلالية لجان التدقيق وأداء مهماتها بشفافية وأكثر مصداقية.

19. دراسة (Cuebas, 2010) بعنوان:

"The Role and Function of the Public Company Audit Committee".

جرت هذه الدراسة على أثر انهيار كبرى الشركات نتيجة حالات الغش والتلاعب من قبل إدأراتها وتسريح آلاف الموظفين من الخدمة، وخصوصاً على خلفية انهيار شركة (إنرون العالمية)، لذلك هدفت الدراسة إلى محاولة الحد من تلك الحالات من خلال النظر في التشريعات والقوانين ذات العلاقة، وتشكيل لجان تدقيق فاعلة ولها القدرة على القيام بدورها ووضع أنظمة رقابية وإشرافية تمكن لجنة التدقيق من منع حالات الغش والتلاعب والممارسات الخاطئة في الأنظمة المحاسبية، ولتحقيق الأهداف قام الباحث بدراسة تحليلية على سبع شركات من الشركات التي انهارت، ومعرفة الأسباب وراء انهيارها، وقد أوصت الدراسة على ضرورة تطبيق التشريعات التي نصت عليها لجنة (SOX) والمتعلقة بضرورة توافر الخصائص اللأزمة لتحسين فاعلية واستقلالية لجنة التدقيق وأداء مهماتها بشكل يحقق الأهداف التي وجدت من أجلها لجنة التدقيق، وبالتالي حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة. كما أوصت الدراسة على ضرورة فهم واحترام مهمات لجان التدقيق من قِبَل الشركات.

2-15 ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة والتي تناولت موضوع لجان التدقيق من أوجه مختلفة، من حيث كيفيتها وشكلها وهيكلها ومضمونها وبيان نشأتها وتطورها وأهم وظائفها ومهماتها المنوطة بها، إذ توصلت بعض الدراسات إلى أن توافر الخبرات والمؤهلات والاستقلالية في أعضاء لجنة التدقيق وتكرار الاجتماعات وطول مدة الاجتماع تزيد من فاعلية تلك اللجان، في حين أظهرت بعض الدراسات عكس ذلك وقامت دراسات أخرى بإجراء مقارنة بين نوعية البيانات المالية لشركات قامت بتشكيل لجان تدقيق وأخرى لم تقم بتشكيل لجان تدقيق.

أما على الصعيد المحلي فلا تزال الدراسات محدودة حول لجان التدقيق فقد صدر أول تشريع لتشكيل لجان التدقيق من قبل تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية تحت رقم (1) لعام (1998) ومذكرة البنك المركزي رقم (68/7020) بتاريخ (1996/1/2) مقارنة بالتشريعات الأجنبية التي شكلت لجان التدقيق في أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر.

كما أن العديد من الدراسات السابقة اعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من فئات العينة والتي قد تعرض النتائج لمخاطر التحيز وعدم الحيادية في إجابات تلك الفئات، مما قد يقلل من دقة وموضوعية النتائج أو قد يتم تعبئة الاستبانة من قبل أشخاص ليسوا معنيين بالإجابة عن تلك الاستبانة، وعليه يتلخص أهم ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

١. أُجريت هذه الدراسة على بيئة الشركات المساهمة العامة الأردنية بعد الاستفادة من خلاصة الدراسات التي أجريت في الدول الأجنبية وأيضا من تجارب الدول العربية والأردن في هذا المجال.

٢. ركزت هذه الدراسة على الشروط والمتطلبات اللأزمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق في أداء مهماتها في الشكل والمضمون.

٣. اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على صحيفة المقابلة والتي من خلالها يقوم الباحث بالمقابلات المباشرة لإفراد فئات العينة ذوي العلاقة ليستخلص منهم المعلومات الفعلية، مما يجعل النتائج أكثر دقة وموضوعية مقارنة بالاستبانة إضافة إلى ذلك يمكن ضمان أن الأسئلة تتم الإجابة عنها من قبل الأشخاص المعنيين.

الفصل الثالث

الإطار العملي والدراسة التحليلية

1-3 المقدمة

2-3 المنهجية (الطريقة والإجراءات)

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

4-3 جمع بيانات الدراسة

5-3 الأساليب الإحصائية

6-3 صحيفة المقابلة

7-3 خصائص عينة الدراسة

8-3 عرض نتائج الدراسة

9-3 اختبار الفرضيات

10-3 اختبار الثبات

11-3 اختبار الفروقات في فرضيات الدراسة

3-1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل من الدراسة الجزء المتمثل في جمع بيانات الدراسة المستلخصة من المعلومات الموجودة في صحيفة المقابلة، التي قام الباحث بجمعها عن طريق مقابلة الأطراف المعنية، والموجهة إليهم أسئلة الصحيفة، ثم تحليل تلك البيانات والمعلومات بالأساليب الإحصائية المطلوبة، واختبار فرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج والتوصيات.

3-2 المنهجية (الطريقة والإجراءات):

اعتمد الباحث في دراسته على منهج البحث النوعي (التجريبي) القائم على دراسة المحتوى أو المضمون، وذلك بالتطبيق على الواقع الفعلي للجان التدقيق المشكلة للشركات المساهمة العامة الأردنية والمشمولة في عينة الدراسة.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقطاعاتها المالية والصناعية والخدمية والبالغ عددها (257) شركة منها (16) مصرفاً و(27) شركة تأمين و(142) شركة خدمات و(72) شركة صناعية ومكاتب التدقيق التي تقوم بتدقيق تلك الشركات.

جدول رقم (3-1)

الشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة في بورصة عمان المالي لعام 2010

القطاع	إجمالي	مدرجة	غير مدرجة
البنوك	18	16	2
التأمين	28	27	1
خدمات	167	142	25
صناعة	98	72	26

أما عينة الدراسة سيتم اختيار عينة طبقية منتظمة منها وفقا لأسلوب الاختيار العشوائي، إذ قام الباحث باختيار عينة مكونة من (54) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان، وموزعة على القطاعات الثلاثة كالتالي: مالي (9) شركات، والخدمي (30) شركة، والصناعي (15) شركة. وقام الباحث باختيار عينة كل قطاع من خلال المعادلة التالية:

$$\text{عينة القطاع} = \frac{\text{مجموع الشركات القطاع}}{\text{مجموع الشركات في جميع القطاعات}} \times \text{العدد (عينة الدراسة)}$$

وكانت طريقة اختيار أسماء الشركات من خلال الاحتمالات من بين كل أربع شركات نختار الخامسة منها كعينة للدراسة.

3-4 جمع بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات :

المصادر الأولية: البيانات الخاصة التي استخلصها الباحث عن لجان التدقيق من خلال الاطلاع الفعلي على تلك البيانات في الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإضافة إلى الاستعانة بمكاتب التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى صحيفة المقابلة التي صممها الباحث للحصول على المعلومات مباشرةً من الفئات المشمولة في عينة الدراسة.

المصادر الثانوية: الأبحاث والأدبيات والدراسات السابقة والمقالات المنشورة والمجلات العلمية والدوريات ومن خلال المواقع الإلكترونية على شبكة (الإنترنت) والتشريعات والقوانين الدولية والمحلية التي نشرت عن لجان التدقيق.

3-5 الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث في تحليل البيانات المطلوبة برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ولاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية قام الباحث

في الاستعانة باختبار (One Sample T-Test)، من أجل اختبار فرضيات الدراسة بمستوى ثقة (95%)، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأُحادي (One Way ANOVA)، واختبار (شافيه) للمقارنات البعدية؛ لتحديد فيما إذا كان هناك وجود فروقات واختلافات في أراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة، والحصول على نتائج وتوصيات الدراسة.

3-6 صحيفة المقابلة:

تتكون صحيفة المقابلة من سبع فقرات تحتوي الفقرة الأولى على معلومات عامة عن الشركة، والفقرة الثانية تحتوي على معلومات خاصة بلجنة التدقيق، والفقرة الثالثة فتحتوي على معلومات أولية عن اللجنة وفقاً للتشريعات الأردنية لقياس معرفة اللجنة بتلك الأمور، أما الفقرة الرابعة من صحيفة المقابلة تتعلق باستقلالية لجنة التدقيق، من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، والتي يتفرع منها أربع فرضيات فرعية، ويكون أحد أعضاء مجلس الإدارة معني بالإجابة عليها، أما الفقرة الخامسة فتتعلق بمدى ممارسة اللجنة لواجباتها ومسؤولياتها وفقا للتشريعات الأردنية لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي يتفرع منها أربع فرضيات فرعية وتنقسم إلى:

أ- مهمات منوطة بها تجاه مجلس الإدارة، وتكون الأسئلة موجهة إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة للإجابة عليها، ويتعلق هذا الجزء باختبار الفرضية الفرعيةالأولى التابعة للفرضية الرئيسية الثانية.

ب- مهمات منوطة بها تجاه المدقق الخارجي، حيث يتم الإجابة عليها من قبل مكاتب التدقيق التي تقوم بتدقيق تلك الشركات وهي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية.

ج- مهمات منوطة بها تجاه المدقق الداخلي ويكون المدقق الداخلي معنياً بالإجابة على تلك الأسئلة وهي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية.

أما الفقرة السادسة فتتعلق بالأمور الأخرى ذات العلاقة بمهمات اللجنة ومسؤولياتها المنصوص عليها دوليا وغير المنصوص عليها في التشريعات الأردنية. وتكون موجهة إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة للإجابة عليها. أما الفقرة السابعة فهي موجودة في حالة وجود أي ملاحظات من قبل أطراف المعنيين بالإجابة على صحيفة المقابلة، والذين قام الباحث بمقابلتهم.

كما قام الباحث بجمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال المعلومات التي حصل عليها من الجهات الرسمية كوزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية المتعلقة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان واسماء أعضاء لجان التدقيق فيها.

3-7 عرض نتائج الدراسة:

أولاً: دراسة المحتوى أو المضمون

قام الباحث بالاطلاع على البيانات الفعلية التي تم الحصول عليها من هيئة الأوراق المالية، بالإضافة إلى المعلومات المستخلصة من البيانات الواردة عن أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم أعضاء لجان التدقيق في التقارير السنوية لشركات العينة، والتي تتعلق بالمؤهلات العلمية، والخبرات العملية، وسنوات الخبرة في مجال التخصص لأعضاء لجان التدقيق، للتحقق من مدى توافقها مع إجابات أفراد العينة في صحيفة المقابلة، وضمان دقة وموضوعية تلك المعلومات، كونها تتعلق ببعض الخصائص الواجب توافرها بأعضاء لجان التدقيق لتحسين فاعليتها في أداء مهماتها، وقد تبين أن هناك توافقاً بين المعلومات المستخلصة وإجابات أفراد العينة في صحيفة المقابلة.

ثانياً: خصائص عينة الدراسة:

الفقرة الأولى من صحيفة المقابلة وتتمثل فيما يلي:

لقد تم استخراج التكرأرات والنسبة المئوية لوصف إجابات العينة على النحو التالي:

أولاً: معلومات عامة عن الشركة:

1) سنة التأسيس:

جدول رقم (3-2)

سنة التأسيس للشركة

السـؤال	الفئـات	التـكرأرات	نـوع القـطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
السنة	قبل 1980	تكرار	5	10	4	19
		نسبة %	55.5	33.3	26.7	35.2
	1980-1989	تكرار	1	3	3	7
		نسبة %	11.1	10.0	20.0	13.0
	1990-1999	تكرار	2	5	8	15
		نسبة %	22.2	16.7	53.3	27.8
	بعد 1999	تكرار	1	12	-	13
		نسبة %	11.1	40.0	-	24.1
المجموع		تكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

يشير الجدول أعلاه إلى أن أكثر الشركات في القطاع المالي قد تأسس ما قبل عام 1980م، بينما كانت أكثر الشركات الخدمية قد تأسست عام 2000م، في حين أن الشركات الصناعية محل الدراسة تأسست ما بين عامي 1990-1999م.

2) رأس مال الشركة:

جدول رقم (3-3)

رأس مال الشركة بالملايين

السـؤال	الفئـات	التكرأرات	نـوع القـطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
رأس المال	أقل من 10	تكرار	4	5	7	16
		نسبة %	44.4	16.7	46.7	29.6
	10-50	تكرار	1	17	7	25
		نسبة %	11.1	56.7	46.7	46.3
	أكثر من 50	تكرار	4	8	1	13
		نسبة %	44.4	26.7	6.7	24.1
المجموع		تكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0

يشير الجدول أعلاه أن (44.4%) من الشركات في القطاع المالي قلت رؤوس أموالها عن (10) مليون دينار، وأن (44.4%) منها تزيد رؤوس أموالها عن (50) مليون دينار، كما أن (56.7%) من الشركات في القطاع الخدمي تتراوح رؤوس أموالها ما بين (10–50) مليون دينار، وأن (26.7%) يزيد رؤوس أموالها على (50) مليون دينار، أما (93.3%) من الشركات في القطاع الصناعي فتقل رؤوس أموالها على (50) مليون دينار.

3) عدد العاملين:

جدول رقم (3–4)

عدد العاملين في الشركة

السـؤال	الفئـات	التكرارات	نوع القطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
عدد العاملين	أقل من 100	تكرار	3	17	2	22
		نسبة %	33.3	56.7	13.3	40.7
	101-1000	تكرار	2	11	12	25
		نسبة %	22.2	36.7	80.0	46.3
	أكثر من 1000	تكرار	4	2	1	7
		نسبة %	44.4	6.7	6.7	13.0
المجموع		تكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0

نلاحظ أن النسبة الأكبر من الشركات في القطاع المالي يزيد عدد موظفيها عن (1000) موظف بينما يقل عدد الموظفين في النسبة الأكبر من الشركات الخدمية على (100) موظف أما قطاع الصناعة فيتراوح عدد العاملين في النسبة الأكبر من شركاته ما بين (101–1000 موظف).

الفقرة الثانية من صحيفة المقابلة وتتمثل فيما يلي:

لقد تم استخراج التكرأرات والنسب المئوية لوصف إجابات العينة على النحو التالي:

ثانياً: معلومات خاصة بلجنة التدقيق:

أ) هل توجد لديكم لجنة تدقيق؟

جدول رقم (3-5)

جدول يبين إذا كانت الشركات يوجد لديها لجنة تدقيق

السؤال	فئات	النـــوع			المجموع
		مالي	خدمي	صناعي	
هل توجد لديكم لجنة تدقيق؟	تكرار	9	30	15	54
	نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0
المجموع	تكرار	9	30	15	54
	نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0

يبين الجدول أعلاه أن جميع الشركات محل الدراسة يوجد لديها لجنة تدقيق، وتعد هذه النتيجة مؤشراً إيجابياً يشير إلى التزام الشركات بتشكيل لجنة تدقيق لديها.

ب) إذا كانت توجد هذه اللجنة يرجى استكمال المعلومات التالية:

1) تاريخ تأسيس اللجنة:

جدول رقم (3-6)

تاريخ تأسيس اللجنة

السـؤال	الفئـــات	التـكرأرات	نــــوع القـــطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
تاريخ تأسيس اللجنة	قبل 1980	تكرار	-	-	-	-
		نسبة %	-	-	-	-
	1990-1999	تكرار	4	1	2	7
		نسبة %	44.4	4	13.3	24.1
	بعد 1999	تكرار	5	29	13	47
		نسبة %	55.6	96	86.7	75.9
المجموع		تكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0

لقد تبين أن النسبة الأكبر من الشركات في القطاعات الثلاثة قد أسست لجان تدقيقها ما بعد عام 2000م.

2) الجهة التي عينت اللجنة:

جدول رقم (3-7)

الجهة التي عينت اللجنة

السـؤال	الفئـات	التكرارات	نـوع القـطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
الجهة التي عينت اللجنة	مجلس الإدارة	التكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0
المجموع		التكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0

يشير الجدول أعلاه إلى أن جميع الشركات محل الدراسة قد قامت مجالس إدارتها بتعيين لجان التدقيق فيها.

3) عدد أعضاء اللجنة:

جدول رقم (3-8)

عدد أعضاء اللجنة

السـؤال	الفئـات	تكرأرات	نـوع القـطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
عدد أعضاء اللجنة	عضوين	تكرار	-	1	1	2
		نسبة %	-	3.3	6.7	3.7
	ثلاثة أعضاء	تكرار	8	21	11	40
		نسبة %	88.9	70	73.3	74.1
	أربعة أعضاء	تكرار	1	5	3	9
		نسبة %	11.1	16.7	20.0	16.7
	خمسة أعضاء	تكرار	-	2	-	2
		نسبة %	-	6.7	-	3.7
	سبعة أعضاء	تكرار	-	1	-	1
		نسبة %	-	3.3	-	1.9
المجموع		تكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسبة الأكبر من الشركات محل الدراسة يبلغ عدد أعضاء لجان التدقيق فيها ثلاثة أعضاء على الأقل، مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة تطبق التعليمات المنصوص عليها في التشريعات الأردنية.

4) المؤهلات العلمية الحاصل عليها أعضاء لجنة التدقيق:

لقد تبين للباحث من نتاج التحليل الإحصائي أن النسبة الأكبر من أعضاء لجنة التدقيق حاصلون على درجة البكالوريوس وتليها نسبة حملة الماجستير وأخيرا نسبة حملة الدكتوراه. أما بالنسبة إلى كون أحد الأعضاء يمتلك مؤهلاً علمياً يتعلق بالأمور المالية والمحاسبية فالجداول التالية تبين التخصص العلمي لأعضاء اللجان في الشركات المساهمة العامة حسب كل قطاع.

جدول رقم (3-9)

المؤهلات العلمية الحاصل عليها أعضاء اللجنة في القطاع المالي

القطاع المـالي									
التخصص	محاسبة	مالية	إدارة	اقتصاد	هندسة	حقوق	تكنولوجيا المعلومات	أخرى	المجموع
المجمـوع	8	2	5	4	2	4	2	3	30
النسبة المئوية %	27	.07	.17	.125	.07	.125	.07	.1	100

نلاحظ من الجدول أعلاه للقطاع المالي أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية في تخصص المحاسبة حيث بلغت النسبة (27%)، يليه تخصص إدارة أعمال حيث بلغت النسبة (17%)، يليه تخصصا الاقتصاد والحقوق إذ بلغت النسبة (12.5%)، ثم باقي التخصصات، مما يدل على أن لجان التدقيق في القطاع المالي تتوافر فيه خاصية المؤهلات العلمية اللأزمة لتحسين فاعليتها في الشركات المساهمة العامة.

جدول رقم (3-10)

المؤهلات العلمية الحاصل عليها أعضاء اللجنة في القطاع الخدمي

القطاع الخـدمي									
التخصص	محاسبة	مالية	إدارة	اقتصاد	هندسة	حقوق	تكنولوجيا المعلومات	أخرى	المجموع
المجمـوع	28	7	22	13	15	13	-	6	104
النسبة المئوية %	27	.07	21	12.5	14	12.5	-	.06	100

نلاحظ من الجدول أعلاه للقطاع الخدمي أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية في تخصص المحاسبة إذ بلغت النسبة (27 %)، يليه تخصص إدارة أعمال إذ

بلغت النسبة (21%)، يليه تخصص هندسة إذ بلغت النسبة (14%)، يليه تخصص الاقتصاد والحقوق إذ بلغت النسبة (12.5%)، ثم تخصص مالية إذ بلغت النسبة (07.%)، ثم باقي التخصصات، مما يدل على أن لجان التدقيق في القطاع الخدمي تتوفر فيه خاصية المؤهلات العلمية اللأزمة لتحسين فاعليتها في الشركات المساهمة العامة.

جدول رقم (3−11)

المؤهلات العلمية الحاصل عليها أعضاء اللجنة في القطاع الصناعي

القطاع الصناعي									
التخصص	محاسبة	مالية	إدارة	اقتصاد	هندسة	حقوق	تكنولوجيا المعلومات	أخرى	المجموع
المجموع	12	2	12	5	3	8	3	3	48
النسبة المئوية %	.25	.04	.25	11	.06	17	.06	.06	100

نلاحظ من الجدول أعلاه للقطاع الصناعي أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية في كل من تخصص المحاسبة وإدارة الأعمال إذ بلغت النسبة (25%)، يليه تخصص حقوق إذ بلغت النسبة (17%)، يليه تخصص اقتصاد إذ بلغت النسبة (11%)، ثم باقي التخصصات، مما يدل على أن لجان التدقيق في القطاع الصناعي تتوفر فيه خاصية المؤهلات العلمية اللأزمة لتحسين فاعليتها في الشركات المساهمة العامة.

5) عدد الأعضاء منهم الذين شغلوا وظيفة مدير مالي أو مستشار مالي:

جدول رقم (3−12)

عدد الأعضاء منهم الذين شغلوا وظيفة مدير مالي أو مستشار مالي

السؤال	الفئات	التكرارات	نوع القطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
عدد الأعضاء منهم الذين شغلوا وظيفة مدير مالي أو مستشار مالي	لا يوجد مستشار أو مدير مالي	تكرار	2	11	7	20
		نسبة %	22.2	36.7	46.7	37.0
	مستشار مالي 1	تكرار	6	17	5	28
		نسبة %	66.7	56.7	33.3	51.9
	مستشار مالي 2	تكرار	1	2	2	5
		نسبة %	11.1	6.7	13.3	9.3
	مستشار مالي 3	تكرار	-	-	1	1
		نسبة %	-	-	6.7	1.9
المجموع		تكرار %	9	30	15	54
		نسبة	100.0	100.0	100.0	100.0

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسبة الأكبر من الشركات محل الدراسة تمتلك على الأقل شخص واحد قد شغل وظيفة مدير مالي أو مستشار مالي قبل تعيينه لدى لجان التدقيق، إذ بلغت النسبة في القطاع المالي حوالي (66.7%)، أما القطاع الخدمي بلغت النسبة حوالي (56.7%)، في حين بلغت النسبة في القطاع الصناعي (33.3%) مما يدل على أن هذه الخاصية قد تحققت بشكل أكبر في القطاع المالي والخدمي، في حين تقل هذه النسبة ما دون المطلوب في القطاع الصناعي، ولكنه مؤشر إيجابي في تحسين الدور الرقابي لها بالشكل الإجمالي لجميع القطاعات.

6) عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2009:

جدول رقم (3-13)

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2009

السـؤال	الفئـــات	التكرأرات	نـــوع القـــطاع			المجموع
			مالي	خدمي	صناعي	
عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2009	أقل من 3	تكرار	-	4	-	4
		نسبة %	-	7.5	-	7.5
	6-4	تكرار	5	12	9	26
		نسبة %	55.6	40.0	60.0	48.1
	10-7	تكرار	3	10	5	18
		نسبة %	33.3	33.3	33.3	33.3
	أكثر من 10	تكرار	1	4	1	6
		نسبة %	11.1	13.3	6.7	11.1
المجموع		تكرار	9	30	15	54
		نسبة %	100.0	100.0	100.0	100.0

يشير الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من اللجان لدى الشركات محل الدراسة قد عقدت أربعة اجتماعات فأكثر خلال العام 2009، مما يدل على أن تلك الشركات تتحقق فيها خاصية عقد اجتماعات دورية سنوية بما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة.

8) ترسل اللجنة تقاريرها إلى..:

جدول رقم (3-14)

ترسل اللجنة تقاريرها إلى..

نوع القطاع / الجهة	مالي	خدمي	صناعي
المدير التنفيذي	-	3	1
التدقيق الداخلي	-	3	1
رئيس مجلس الإدارة	9	25	15

يشير الجدول أعلاه إلى أن أكثر الشركات محل الدراسة ترسل لجان التدقيق لديها تقاريرها إلى رئيس مجلس الإدارة، كون اللجنة مرتبطة مع مجلس الإدارة وهي إحدى اللجان المنبثقة عنها، وتعد حلقة الوصل ما بين مجلس الإدارة وبين كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي حيث أن وظيفتها إشرافية، وبالتالي ترسل تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

ثالثاً:استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه، حيث أن متوسط أداة القياس(2)، والتي تتعلق بالفرضية الرئيسة الأولى والتي يتفرع منها أربع فرضيات ثانوية والفرضية الرئيسة الثانية والتي يتفرع منها ثلاث فرضيات ثانوية:

جدول رقم (3-15)

معلومات أولية عن اللجنة وفقاً للتشريعات الأردنية

نوع القطاع	مالي			خدمي			صناعي			المجموع		
السؤال	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري
ثالثا- معلومات أولية عن اللجنة وفقا للتشريعات الأردنية:												
1- هل لجنة التدقيق على دراية ومعرفة تامة بالشروط الواجب توفرها في مدقق الحسابات الخارجي لمزاولة مهنة التدقيق ؟	2.8889	9	.33333	2.6667	30	.47946	2.4000	15	.63246	2.6296	54	.52472
2- هل لجنة التدقيق على معرفة ودراية تامة بمهمات ومسؤوليات مدقق الحسابات الخارجي؟	3.0000	9	.00000	2.6667	30	.47946	2.3333	15	.61721	2.6296	54	.52472
3- هل لجنة التدقيق على معرفة ودراية تامة بالشروط الواجب توفرها من أجل استقلالية المدقق الخارجي؟	3.0000	9	.00000	2.7000	30	.46609	2.2667	15	.59362	2.6296	54	.52472
4- هل لجنة التدقيق على معرفة ودراية تامة بمهمات ومسؤوليات أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وكل ما يتعلق بسير عملهم ؟	3.0000	9	.00000	2.6667	30	.47946	2.2667	15	.59362	2.6111	54	.52903

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع إتجاهات العينة نحو الفقرات في القطاعات الثلاثة إيجابية، وذلك لأن متوسطات حسابها أكبر من (2)، حيث أن اللجان المشكلة في الشركات المندرجة ضمن القطاعات الثلاثة على دراية بالأمور المتعلقة بأعمال ومهمات ودور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

جدول رقم (3−16)

أمور متعلقة بقياس مدى توافر الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية

نوع القطاع	مالي			خدمي			صناعي			المجموع		
السؤال	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري
رابعا− أمور متعلقة بقياس مدى توافر الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية:												
5− هل تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل؟	2.6667	9	.50000	2.3667	30	.61495	1.8667	15	.74322	2.2778	54	.68451
6− هل يمتلك أعضا ء اللجنة المؤهلات المالية اللأزمة؟	3.0000	9	.00000	2.5333	30	.50742	2.4667	15	.51640	2.5926	54	.49597
7− هل يمتلك أعضاء اللجنة الخبرات المالية اللأزمة؟	2.7778	9	.44096	2.2000	30	.76112	2.2000	15	.67612	2.2963	54	.71717
8− هل كان أحد أعضا ء اللجنة موظفا في الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها في السنة المالية أو السنوات الثلاث السابقة؟	1.6667	9	.50000	1.8000	30	.84690	1.7333	15	.79881	1.7333	54	.84344
9−هل يوجد من أعضاء اللجنة الموجودة في الشركة من يشغل وظيفة تنفيذية؟	1.7778	9	.44096	1.0333	30	.85029	1.0000	15	.84515	1.1481	54	.83344
10−هل يمتلك أحد أعضاء اللجنة أسهم تزيد عن 5%؟	1.8889	9	.33333	1.7000	30	.65126	1.3333	15	.61721	1.6296	54	.62333
11−هل لأعضاء اللجنة أحد أفراد العائلة المباشرين موظفا كمدير تنفيذي لدى الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها؟	1.7778	9	.44096	1.7333	30	.58329	1.2667	15	.59362	1.6111	54	.59611
12− هل قامت الشركة بصرف تعويض لأحد أعضاء اللجنة خلاف تعويض المستلم لكونه عضواً في اللجنة؟	1.6667	9	.70711	1.6667	30	.71116	1.8000	15	1.01419	1.7111	54	.88172
13− هل تعقد لجنة التدقيق في الشركة لديكم الاجتماعات الدورية المطلوبة التي لا تقل عن أربعة اجتماعات في السنة؟	3.0000	9	.00000	2.628	30	.96115	3.0000	15	.00000	2.876	54	.96115

يشير الجدول إلى أن معظم اتجاهات العينة نحو الفقرات أعلاه إيجابية في القطاعات الثلاثة، في حين تبين أن هناك اتجاهات سلبية في القطاعات الثلاثة نحو الفقرات (8، 9، 10، 11 ،12)، ولكنه يعد مؤشراً إيجابياً لتلك القطاعات، وذلك لأن عدم تحقق تلك البنود

تدعم استقلالية اللجنة كونها من الخصائص اللأزمة لاستقلالية أعضاء لجان التدقيق، وهي بشكل عام تعد مؤشرات إيجابية نحو الفقرات أعلاه على مستوى عينة الدراسة ككل.

خامساً- مدى ممارسة اللجنة لواجباتها ومسؤولياتها وفقا للتشريعات الأردنية وتتعلق هذه الفقرة بالفرضية الرئيسية الثانية والتي يتفرع منها ثلاث فرضيات فرعية:

جدول رقم (3-17)

المهمات المنوطة بها تجاه مجلس الإدارة

نوع القطاع	مـالي			خـدمي			صـناعي			المجمـوع		
السـؤال	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري
أ . المهمات المنوطة بها تجاه مجلس الإدارة:												
14- هل تقوم اللجنة بمتابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه؟	2.6667	9	.50000	2.7667	30	.56832	2.7333	15	.45774	2.7407	54	.52071
15- هل تقوم اللجنة بدراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها؟	2.8889	9	.33333	2.8000	30	.40684	2.7333	15	.45774	2.7963	54	.40653
16- هل تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الخارجي وعمل المدقق الخارجي؟	2.6667	9	.50000	2.5333	30	.68145	2.0667	15	.59362	2.4259	54	.66167
17- هل تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي؟	2.8889	9	.33333	2.5333	30	.62881	2.1333	15	.63994	2.4815	54	.63664
18- هل تتأكد اللجنة من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة؟	2.7778	9	.44096	2.2667	30	.78492	1.8667	15	.63994	2.2407	54	.75073
19- هل تؤدي اللجنة المهمات التي قد يقررها مجلس الإدارة تبعا لظروف ونشاط الشركة؟	3.0000	9	.00000	2.7667	30	.43018	2.6000	15	.50709	2.7593	54	.43155

يبين الجدول أن اتجاهات العينة نحو الفقرات أعلاه إيجابية في القطاعات الثلاثة، بإستثناء اتجاه العينة نحو الفقرة (18) في القطاع الصناعي فقد كانت سلبية، إلا أن اتجاهات العينة بشكل عام تعد إيجابية في القطاعات الثلاث فيما يتعلق بمهماتها المنوطة بها تجاه مجلس الإدارة.

الجدول رقم (3-18)

المهمات المنوطة بها تجاه المدقق الخارجي

نوع القطاع	مـالي			خـدمي			صـناعي			المجمـوع		
السـؤال	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري
ب- المهمات المنوطة بها تجاه المدقق الخارجي:												
20- هل تقوم اللجنة بمناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من إستيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية ؟	2.8889	9	.33333	2.9000	30	.40258	3.0000	15	.00000	2.9259	54	.32805
21- هل تقوم اللجنة ببحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة ؟	2.7778	9	.44096	2.3667	30	.49013	2.2000	15	.41404	2.3889	54	.49208
22- هل تقوم اللجنة بمراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها ؟	2.1111	9	.33333	2.1333	30	.57135	1.6000	15	.50709	1.9815	54	.56604
23- هل تقوم اللجنة بمتابعة ومراجعة أي تغَيير في السياسات المحاسبية المتبعة؟	2.6667	9	.70711	2.3667	30	.49013	2.2667	15	.45774	2.3889	54	.52903
24- هل تقوم اللجنة بمتابعة ومراجعة أي تغَيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات ؟	2.5556	9	.52705	2.0000	30	.69481	1.8667	15	.63994	2.0556	54	.68451
25- هل تقوم اللجنة بدراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أنَ الشركة توفر له كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله ؟	2.3333	9	.70711	1.8000	30	.84690	1.4000	15	.50709	1.7778	54	.79305
26- هل تقوم اللجنة بدراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي؟	2.4444	9	.52705	1.9333	30	.82768	1.8000	15	.67612	1.9815	54	.76456

يشير الجدول إلى أن اتجاه العينة نحوالفقرات أعلاه إيجابية في القطاع المالي، بينما تبين أن هناك اتجاه العينة نحو الفقرتين(26، 25) سلبية في القطاع الخدمي، في حين أن اتجاه العينة نحو الفقرات (26، 25، 24، 22) سلبية في القطاع الصناعي،لكن اتجاه العينة بشكل عام يعد إيجابياً في أداء مهماتها تجاه المدقق الخارجي.

الجدول رقم (3-19)

المهمات المنوطة بها تجاه المدقق الداخلي

نوع القطاع	مالي			خدمي			صناعي			المجموع		
السؤال	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري
ج- المهمات المنوطة بها تجاه المدقق الداخلي:												
27- هل تقوم اللجنة بمراجعة ومتابعة وتقييم أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة ؟	2.7778	9	.44096	2.6667	30	.66089	2.0667	15	.59362	2.5185	54	.66562
28- هل تقوم اللجنة بمراجعة ومتابعة تطبيق خطة عمل أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والتأكد من سلامة سير عملها ؟	2.7778	9	.44096	2.6667	30	.60648	2.0000	15	.65465	2.5000	54	.66588

يشير الجدول إلى أن اتجاه العينة نحو الفقرات أعلاه إيجابية بالنسبة للقطاعات الثلاثة في أداء مهماتها المنوطة بها تجاه المدقق الداخلي.

الجدول رقم (3-20)

أمور أخرى ذات علاقة بمهماتها ومسؤولياتها منصوص عليها دوليا وغير منصوص عليها في التشريعات الأردنية

نوع القطاع	مالي			خدمي			صناعي			المجموع		
السؤال	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري	وسط حسابي	عدد العينة	انحراف معياري
سادسا- أمور أخرى ذات علاقة بمهماتها ومسؤولياتها منصوص عليها دوليا وغير منصوص عليها في التشريعات الأردنية:												
29- هل تقوم اللجنة بتحديد أتعاب المدقق الخارجي؟	2.4444	9	.88192	1.4667	30	.81931	1.8000	15	1.01419	1.5556	54	.86147
30- هل يوجد للجنة التدقيق دليل مكتوب يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها مسبقاً؟	2.8889	9	.33333	2.8000	30	.61026	1.7333	15	.96115	2.6111	54	.78708

نلاحظ أن اتجاهات عينة القطاع المالي كانت إيجابية نحو الفقرات أعلاه، كما تبين أن اتجاهات عينة القطاع الخدمي سلبية نحو الفقرة (29)، أما القطاع الصناعي فقد تبين أن اتجاهات

العينة سلبية نحو الفقرات (30،29)، ومن خلال نتائج التحليل الذي أظهرته الدراسة في وصف اتجاهات العينة في جميع الفقرات إلى أفضلية القطاع المالي يليه القطاع الخدمي ثم القطاع الصناعي الذي أشارت نتائجه إلى وجود بعض التقصير في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.

3-8 اختبار الفرضيات:

الفرضية 1:

H0: لا تتوافر في لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية.

Ha: تتوافر في لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية.

جدول رقم (3-21)

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى بمستوى معنوية ≤0/05

لا تتوافر في لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.4167	0.47335	6.469	2.0056	0.000	رفض

0/05 ≥ α

لقد تم استخدام اختيار One sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 6.469) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والدلالة(SIG) أقل من أو تساوي(0.05) وتقبل الفرضية البديلة(Ha)، وتقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت

القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية. والدلالة(SIG) أكبر من 0.05، وترفض الفرضية البديلة (Ha)، وبما أنه تم قبول الفرضية البديلة، فهذا يعني تتوافر في لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية.

الفرضية 1a:

H0: لا تتكون لجنة التدقيق في كل من هذه الشركات من ثلاثة أعضاء على الأقل.

Ha: تتكون لجنة التدقيق في كل من هذه الشركات من ثلاثة أعضاء على الأقل.

جدول رقم (3−22)

اختبار الفرضية الثانوية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى بمستوى معنوية ≤0/05

لاتتكون لجنة التدقيق في كل من هذه الشركات من ثلاثة أعضاء على الأقل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.2778	0.6845	2.982	2.0057	0.004	رفض

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 2.982) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني تتكون لجنة التدقيق في كل من هذه الشركات من ثلاثة أعضاء على الأقل.

الفرضية 1b:

H0: لا يتمتع الأعضاء بالمؤهلات والخبرات المالية اللأزمة.

Ha: يتمتع الأعضاء بالمؤهلات والخبرات المالية اللأزمة.

جدول رقم (3−23)

اختبار الفرضية الثانوية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى بمستوى معنوية ≥0/05

لا يتمتع الأعضاء بالمؤهلات والخبرات المالية اللأزمة.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.444	0.5465	5.975	2.0057	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 5.975) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة(SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0). ، ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يتمتع الأعضاء بالمؤهلات والخبرات المالية اللأزمة.

الفرضية 1c:

H0: لا يتمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية.

Ha: يتمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية.

جدول رقم (3−24)

اختبار الفرضية الثانوية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى بمستوى معنوية ≥0/05

لا يتمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.348 1	0.548	4.666	2.007 5	0.000	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 4.666) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يتمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية.

الفرضية 1d:

H0: لا تعقد لجان التدقيق الاجتماعات الدورية المطلوبة.

Ha: تعقد لجان التدقيق الاجتماعات الدورية المطلوبة.

جدول رقم (3−25)

اختبار الفرضية الثانوية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى بمستوى معنوية ≤0/05

لا تعقد لجان التدقيق الاجتماعات الدورية المطلوبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.6481	0.7563	6.298	2.0057	0.000	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 6.298) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني تعقد لجان التدقيق الاجتماعات الدورية المطلوبة.

الفرضية 1e:

H0: لا يوجد للجنة دليل مكتوب.

Ha: يوجد للجنة دليل مكتوب.

جدول رقم (3−26)

اختبار الفرضية الثانوية الخامسة من الفرضية الرئيسة الأولى بمستوى معنوية ≤0/05

لا يوجد للجنة دليل مكتوب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.6111	0.7871	5.706	2.0057	0.000	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 5.706) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد للجنة دليل مكتوب.

الفرضية 2:

H0: لا تمارس لجان التدقيق المهمات اللأزمة لتحقيق الفاعلية.

Ha: تمارس لجان التدقيق المهمات اللأزمة لتحقيق الفاعلية.

جدول رقم(3−27)

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية بمستوى معنوية ≤0/05

لا تمارس لجان التدقيق المهمات اللأزمة لتحقيق الفاعلية.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.345	0.3634	6.975	2.0057	0.000	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 6.975) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني تمارس لجان التدقيق المهمات اللأزمة لتحقيق الفاعلية.

الفرضية 2a:

H0: لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه مجلس الإدارة.

Ha: تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه مجلس الإدارة.

جدول رقم(3−28)

اختبار الفرضية الثانوية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية بمستوى معنوية ≤0/05

لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه مجلس الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.574 1	0.40	10.54 5	2.0057	0.000	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 10.545) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه مجلس الإدارة.

الفرضية 2b:

H0: لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة لها تجاه المدقق الخارجي.

Ha: تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة لها تجاه المدقق الخارجي.

جدول رقم(3−29)

اختبار الفرضية الثانوية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية بمستوى معنوية ≤0/05

لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة بها تجاه المدقق الخارجي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	SIG الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
	2.131 9	0.4313	2.248	2.0057	0.029	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 2.248) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة لها تجاه المدقق الخارجي.

الفرضية 2c:

H0: لا تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة لها تجاه المدقق الداخلي.

Ha: تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة لها تجاه المدقق الداخلي.

جدول رقم (3−30)

اختبار الفرضية الثانوية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية بمستوى معنوية ≤0/05

لا تمارس لجان التدقيق المهمات	الوسط	الانحراف	T	T	SIG	نتيجة الفرضية

المناطة بها تجاه المدقق الداخلي	الحسابي	المعياري	المحسوبة	الجدولية	الدلالة	العدمية
	2.5093	0.6479	5.776	2.0057	0.000	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 5.776) أكبر من قيمتها الجدولية، والدلالة (SIG) أقل من أو تساوي(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني تمارس لجان التدقيق المهمات المناطة لها تجاه المدقق الداخلي.

3-9 اختبار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة (∝ = 92.67%) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

3-10 اختبار الفروقات في فرضيات الدراسة:

ولأغراض الدراسة فقد تم اختبار مدى وجود فروقات في فرضيات الدراسة تبعا لنوع القطاع إذ يتبين أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 مما يدل على وجود فروقات معنوية ذات دلالات إحصائية في فرضيات الدراسة تبعا لنوع القطاع وبلستخدام اختبار (شافيه) للمقارنات البعدية فقد تبين أن الفروقات تميل لصالح القطاع المالي في جميع الفرضيات ما عدا الفرضية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى والتي تبين أن الفروقات لصالح القطاع الخدمي. والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول رقم (3-31)

نتائج اختبار فروقات الفرضيات تبعا لنوع القطاع

فرضية	F المحسوبة	F الجدولية	Sig-F	النتيجة
1	11.037	2.21	**0.000	توجد فروقات معنوية
1a	5.092	2.21	*0.01	توجد فروقات معنوية
1b	3.995	2.21	*0.024	توجد فروقات معنوية
1c	6.131	2.21	**0.004	توجد فروقات معنوية
1d	34.27	2.21	**0.000	توجد فروقات معنوية

1e	5.949	2.21	**0.005	توجد فروقات معنوية
2	9.407	2.21	**0.000	توجد فروقات معنوية
2a	4.528	2.21	*0.015	توجد فروقات معنوية
2b	6.941	2.21	**0.002	توجد فروقات معنوية
2c	6.997	2.21	**0.002	توجد فروقات معنوية

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

جدول رقم (3-32)

نتائج اختبار فروقات الفرضيات تبعا لنوع القطاع

الفرضية	القطاع	صناعي	خدمي	مالي	الوسط الحسابي
1	صناعي		*	*	2.0467
	خدمي				2.4833
	مالي				2.8111
1a	صناعي			*	1.8667
	خدمي				2.3667
	مالي				2.6667
1b	صناعي				2.333
	خدمي				2.3667
	مالي	*	*		2.889
1c	صناعي				2.0267
	خدمي				2.3867
	مالي			*	2.7556
1d	صناعي		*	*	1.733
	خدمي				3.00
	مالي				3.00
1e	صناعي		*	*	2.0667
	خدمي				2.80
	مالي				2.889
2	صناعي		*	*	2.0958
	خدمي				2.3729
	مالي				2.6667
2a	صناعي			*	2.3556
	خدمي				2.6111
	مالي				2.8148
2b	صناعي				1.9167
	خدمي				2.1208
	مالي	*	*		2.5278
2c	صناعي		*	*	2.033
	خدمي				2.667
	مالي				2.7778

نلاحظ من الجدول السابق أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية ما بين القطاع المالي في جميع الفرضيات والقطاع الصناعي و تميل الفروقات لصالح القطاع المالي، كما تبين أن الفروقات في حالة القطاع الخدمي تميل لصالحه في حالة الفرضية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى.

الفصل الرابع

نتائج واستنتاجات وتوصيات الدراسة

4-1 نتائج الدراسة

4-2 استنتاجات الدراسة

4-3 توصيات الدراسة

4-1 نتائج الدراسة:

كشفت نتائج الدراسة التي قام بها الباحث عن مدى توفر الشروط اللأزمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق مشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية بعد عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ما يلي:

١- أن جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاع المالي تلتزم بالتعليمات الواردة في التشريعات الأردنية والتي تتعلق في تشكيل لجان التدقيق لديها بنسبة (100%) بينما بلغت النسبة في قطاع الخدمات (96%)، في حين بلغت النسبة في قطاع الصناعة (98%)، وبلغت النسبة الإجمالية من مجموع الشركات المساهمة العامة (97%)، حيث كشفت نتائج الدراسة التي قام بها السويطي عام (2006) بخصوص تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية أن النسبة كانت في القطاع المالي (100%) والقطاع الخدمي (85%) أما قطاع الصناعة فبلغت نسبته (78%)، بينما وصلت النسبة الإجمالية (75%) من مجموع الشركات المساهمة العامة الأردنية، المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والخاضعة لشروط الإدراج في هيئة الأوراق المالية، ويرى الباحث أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بشروط الإدراج بنسبة عالية جداً في عام (2009) عما كانت عليه في عام (2005).

٢- كشفت الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تقوم بتشكيل لجان التدقيق لديها تتكون من ثلاثة أعضاء فأكثر، إذ بلغت النسبة في القطاع المالي (100%)، أما القطاع الخدمي (93%)، والقطاع الصناعي (80%).

٣- أظهرت الدراسة أن غالبية شركات العينة يتمتع على الأقل عضو واحد لديها من أعضاء اللجنة بالمؤهلات والخبرات المالية، وأن هناك على الأقل شخصاً واحداً لدى النسبة الأكبر من

أعضاء اللجنة في الشركات محل الدراسة قد شغل وظيفة مدير أو مستشار مالي وهذا يحقق شرط امتلاك أحد أعضاء اللجنة للخبرات المالية والمحاسبية.

٤ -بينت الدراسة أن غالبية شركات العينة يتمتع أعضاء اللجنة لديها بالاستقلالية.

٥ -أظهرت الدراسة أن غالبية شركات العينة تعقد لجان التدقيق لديها للاجتماعات الدورية المطلوبة بما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة، إذ بلغت النسبة لدى الشركات التي تعقد لجان تدقيق فيها أربعة اجتماعات فأكثر في القطاع المالي (100%)، والقطاع الخدمي (87%)، والقطاع الصناعي (100%)، مما يدل على التزام لجان التدقيق بخاصية عقد الاجتماعات الدورية المطلوبة سنوياً.

٦ -أظهرت الدراسة أن غالبية شركات العينة يوجد لديها دليل مكتوب خاص بلجنة التدقيق، وخصوصاً في القطاعين المالي والخدمي، في حين لا تتوفر هذه الخاصية بالشكل المطلوب في القطاع الصناعي.

٧ -أظهرت الدراسة أن غالبية شركات العينة ترسل تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

٨ -أظهرت الدراسة أن غالبية شركات العينة تمارس لجان التدقيق لديها مهمات المنوطة بها تجاه مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي بنسبة كبيرة لدى القطاع المالي والذي أظهرته نتائج التحليل بعد استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري يليه القطاع الخدمي، أما القطاع الصناعي، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تقصيراً كبيراً إلى حد ما، من حيث خصائص تشكيل لجان التدقيق لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة.

4-2 استنتاجات الدراسة:

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

١ -تبين للباحث أنه بالرغم من أن جميع أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم أعضاء لجان التدقيق يتم الإفصاح عن اسمائهم في قائمة واحدة دون تحديد أعضاء لجنة التدقيق منهم والسيرة الذاتية التي تتعلق بهم في التقرير السنوي لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في البورصة، إلا أن أغلب الشركات تعد أن تلك المعلومات سرية ولا يجوز التصريح عنها حتى وإن كانت لغايات البحث العلمي.

٢ -بالرغم من أن الدراسة أظهرت بأن الشركات المساهمة العامة لديها لجان تدقيق يتوافر في أعضائها الخصائص اللأزمة لتشكيلها، إلا أنه لا يدل ذلك على التزام تلك الشركات بالمقاييس المطلوبة في اختيار أعضاء اللجنة وإنما تعتمد على مقاييس أخرى، يرى الباحث أنها تتطلب دراسة خاصة تتعلق بهذا الشأن، وذلك لأن مدة عضوية اللجنة تختلف من شركة إلى أخرى ويمكن أن تتغير لجنة بكاملها أو يتغير أحد أعضائها، وبالتالي تتأثر المؤشرات التي تدل على معرفة اللجنة بمهماتها منوطة بها اتجاه الجهات المعنية.

٣ -تبين للباحث من خلال مقابلته لبعض الشركات أنه لا يوجد قسم تدقيق داخلي خاص بها، وإنما تقوم بترشيح مكتب تدقيق للقيام بأعمال التدقيق الداخلي، ومكتب آخر لغايات التدقيق الخارجي.

٤ -تبين للباحث من خلال مقابلته للهيئات والوزأرات الرسمية التي تعنى بلجان التدقيق بأنه لا يوجد إشراف بالشكل المطلوب على الشركات المساهمة العامة المدرجة من حيث تعيين اللجنة والخصائص المطلوبة لتشكيل تلك اللجنة، كما أنه لا يوجد تعاون بين الجهات الرسمية أو

خطوط اتصال لتحقيق الرقابة المطلوبة على تلك الشركات من حيث التزامها بكيفية تشكيل لجان التدقيق.

٥ -لم يجر أن قامت الجهات الرسمية بمخالفة الشركات التي لا تلتزم بتطبيق النصوص أو التعليمات التي تتعلق بتشكيل لجان التدقيق.

٦ -لم تحدد التشريعات والنصوص القانونية الأردنية بشكل واضح وصريح الخصائص الواجب توافرها من أجل استقلالية تلك اللجان.

٧ -لم تلزم التشريعات والنصوص الأردنية الشركات المساهمة العامة بأن تقوم بالإفصاح عن لجنة التدقيق، من حيث السيرة الذاتية، والمهمات المنوطة بها، والمكافآت التي تتقاضاها أعضاء اللجنة لقاء عملهم في فصل خاص من تقريرها السنوي.

٨ -يرى الباحث أن عملية تشكيل لجنة منبثقة من أعضاء مجلس الإدارة لا تحقق الاستقلالية بالشكل المطلوب، كون عملية الإشراف والرقابة من قبل الجهات الرسمية على الخصائص التي تحقق الاستقلالية لأعضاء لجنة التدقيق أكثر صعوبة في هذه الحالة، من حيث ملكية عضو مجلس الإدارة لأسهم في الشركة، أو إشغال وظيفة تنفيذية في الشركة نفسها، أو في حالة وجود أحد الأقارب له في نفس الشركة من يشغل وظيفة تنفيذية، وغيرها من الخصائص التي قد تتعارض مع اختيار عضو مجلس كأحد أعضاء اللجنة.

4-3 توصيات الدراسة:

يوصي الباحث من خلال نتائج واستنتاجات الدراسة ما يلي:

١ -أن تقوم الجهات الرسمية والمعنية بموضوع لجان التدقيق برسم سياسات وإجراءات هادفة تمكنها من الإشراف والرقابة على تشكيل تلك اللجان، من حيث الخصائص والمهمات بصورة

أكثر فاعلية، وأن يكون هناك خطوط اتصال بين الجهات الرسمية لتوفير المعلومات الخاصة بلجان التدقيق، والتي تساعد على الإشراف والرقابة، ودراسة إمكانية تشكيل لجان تدقيق من غير أعضاء مجلس الإدارة ب حيث تكون جهة حيادية ليس لها ارتباط من حيث المصالح مع الشركات المساهمة العامة ومجالس إدأراتها.

٢ -أن تقوم الجهات الرسمية بتفعيل النصوص القانونية الخاصة بالعقوبات والمخالفات على الشركات التي لا تلتزم بتشكيل لجان التدقيق حسب الأصول.

٣ -أن تقوم الجهات الرسمية بوضع نص صريح وواضح وبشكل مفصل تظهر فيه الخصائص الواجب توافرها من أجل استقلالية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في البورصة.

٤ -أن تلزم الجهات الرسمية الشركات المساهمة العامة الأردنية في البورصة بالإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بأعضاء لجان التدقيق، من حيث السيرة الذاتية لهم، والمهمات المنوطة بهم، والمكافآت التي يتقاضونها لقاء عملهم باللجنة في فصل خاص من التقرير السنوي من تلك الشركات، وأن يكون هناك دليل مكتوب لتلك اللجان.

٥ -إعادة النظر في الفقرة (أ) من نص المادة (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق في هيئة الأوراق المالية، التي تتعلق بتشكيل لجان التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة الطبيعيين وغير التنفيذيين، إذ إن تشكيل اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة لا يحقق الاستقلالية التامة للجان التدقيق، ويقترح الباحث أن تكون هناك جهة رسمية تقوم بتشكيل تلك اللجان من غير أعضاء مجلس الإدارة، بحيث تتوافر فيهم الخصائص المطلوبة ويتمتعون بالاستقلالية التامة ومنحها الصلاحيات اللأزمة لتمارس دورها الإشرافي والرقابي بصورة أكثر موضوعية ومصداقية وحيادية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

- أبوزر، عفاف اسحق، (2006). "**استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني**" (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- أبوليل، ردينة، (2007). "**القوانين المرتبطة بمهنة التدقيق وأثرها على استقلالية المدقق الخارجي في الأردن في ظل معايير التدقيق الدولية** " (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن.

- اسماعيل، علي عبدالجابر الحاج علي، (2010). "**العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**" (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- جمعة، احمد حلمي، (1999). "نحو تحقيق فعالية وكفاءة لجان التدقيق لدعم الرقابة الاستراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية " **مجلة المدقق**، العدد (39)، ص190132، جمعية مدققي الحسابات الأردنيين، عمان، الأردن.

- جمعة، احمد حلمي، (2005). "**المدخل إلى التدقيق الحديث- How to Become Global Accountant**" عمان، الأردن، دار صفاء، ط2، ص7.

- السعودي، شادي مزعل، (2007). "**العوامل المؤثرة في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات امساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق**" (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

- سليمان، محمد مصطفى، (2006). "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** " الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية ص127-130.

- السويطي، موسى سلامة، (2006). "**تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي** " (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- الشريف، إقبال، (2008). "**جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية**"، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- عبداللطيف، مضر، (2006). "مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثر خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن"، **دراسات مجلة علمية في العلوم الإدارية** ، تصدر في الجامعة الأردنية، المجلد(33)، العدد(2)، تموز (2006)، ص450-467.

- علي، عبدالوهاب نصر وشحاته، السيد شحاته، (2007/2006). "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**". الاسكندرية، الدار الجامعية، ص21.

- الفار، عبدالمجيد الطيب، (2006). "**إدارة الأرباح، أثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة**" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- الفرح، عبد الرزا ق محمد، (2001). "**مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، (2007). "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادىء الحاكمية المؤسسية" دراسة تحليلية للمقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد(3)، عدد(1) عمان، الأردن، ص47-71.

- المنيف، عبدالله علي، والحميد، عبدالرحمن ابراهيم، (1998). "مهمات لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها" دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز** ، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد(11)، ص37-68.

- وراد، عطا الله وهلالي، محمد، (2003). "نموذج مقترح لدعم اتخاذ القرأرات الإدارية في إطار علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسي" ، **المؤتمر العلمي الخامس عن التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، جمعية المحاسبين القانونيين، فندق ريجنسي بالاس**، عمان، الأردن.

- الوردات، خلف، (2003). "لجان التدقيق بين الواقع والطموح"، **المؤتمر العلمي الخامس عن التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، جمعية المحاسبين القانونيين، فندق ريجنسي بالاس**، عمان، الأردن.

- **قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة (1997) وتعديلاته.**

- **قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة (2000).**

- **قانون هيئة الأوراق المالية رقم (76) لسنة (2002).**

- **قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة (2003).**

- **تعليمات إفصاح الشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق رقم (15) لسنة(2004) هيئة الأوراق المالية.**

ثانيا– المرجع باللغة الأجنبية:

- Abbott, L.J. Park, S. & Peters, G.F.(2002).**"Audit Committee , Characteristics and Financial Misstatement"** A Study of the Efficiency of Certain Blue Ribbon Committee Recommendation, (On-Line), Available: http://www.ssrn.com.

- Abbott,L.J., Parker, S., Peters, G. and Raghunandan, k.(2001) **"The Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees"** (On-Line), Available: http://www.ssrn.com.

- Al-Mudhaki, J. and Joshi, P.L. (2004) **"The Role and Functions of Audit Committees in the Indian Corporate Governance"** Empirical Finding, International Journal of Auditing, Vol.(8), Issue. 1, pp.33-47.

- Andrew R. G. and Carol M. (2000).**"Managerial Auditing Journal"** Vol. (15)**,** Issue (7), pp.358-371**.**

- Arens, A. A., Elder, R. J., and Beasley, M. S.,(2003).**"Auditing and Assurance Services"** 9th.ED.New Jersey, Prentice Hall International Editions.

- Asare, S. Davidson, R. A. and Grambling, A.A.,(2003)," **The Effect of Management Incentives and Quality on Internal Auditors Planning Assessments and Decisions"** (On-Line), available: http:// www.ssrn.comm.

- **Audit Committees Combined Code Guidance. FRC- Appointed Group Chaired by Sir, Robert Smith**. Published in January (2003). www.frc.org.uk-publications.

- Bank of England Consultative Paper,(1987) **"The Role of Audit Committee".**

- Bean, JR. and James,W., (1999), **"The Audit Committees Roadmap"** Journal of Accountancy, Vol.(187) Issue 1, Pp47-55**.**

- Beasley, M. S. (1996) **"An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud"** The Accounting Review, Vol. 71 Issue.4.pp.443**.**

- Cadbury, S.,(Dec,1.1992) " **Final Report of The Committee On The Financial Aspects, Of Corporate Governance, Financial Reporting Council, London Stock Exchange London"**, Dec,1. 1992, Pp. 137-148.**.**

- Carcello, J.V.Neal, T.L (2000) "**Audit Committee Composition and Audit Reporting". ** Accounting Review Vol.(75) Issue.4 PP.453-467.

- Citron, D.B.,(2000) **"The International Audit Firms as New Entrant-An Empirical Analysis of Auditor Selection in Greece, 1993-1997"** City University Business School, Frobisher Crescent, Barbican Center London EC2Y 8HB, UK, 2000.

- Coletti, A.C. Sedatole, K.L. & Towry, K.L.,(2005),"**The Effect of Control Systems on Accounting Review**" Vol.(80), Issue.2. pp:475-500.

- Colier, P. A., (1993),**"Factors Affecting the Formation of Audit Committees in Major UK Listed Companies" A**ccounting and Business Research, Vol.(23), Issue 91A. Pp.420-430**.**

- Crosley, G., (2005),**" Many Audite Committees are still Rubber Stamps"** Accounting Today, Vol. 19 Issue.(15) Pp.8-9

- Cuebas, **Maria** S.,(2010)**, "The Role and Function of the Public Company Audit Committee"** (February 28, 2010). (On-Line), Available: http://ssrn.com/abstract=1599684

- Drexler, M.P. (2003). Beyond Legislated, **"Independence – Internal Auditing Independence",** Institute of Internal Auditors, inc.

- Felo, A. J., Krishnamurthy, F., and Solieri, S. A.,(2003), **"Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting"** An Empirical Analysis.(On-Line), Available: http://www.ssrn.com.

- Fitzsimon, A. p., Elifoglu, I. H., (2000), **"SEC Adopts New Audite Committee Disclosures"** Bank Accounting and Finance, Vol.(13) Issue 3, Pp. 75-80.

- Goodwin, J. & Seow, J.L., (2002), **"The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting & Auditing"** The Perceptions of Auditors & Directors in Singapor. Accounting & Finance Vol.(42) Issue .3.Pp.190-235.

- Jenkins, N. T. (2002),**"Auditor Independence, Audit Committee Effectiveness and Earnings Managements"** Unpublished Doctoral Dissertation, the University of Lowe, USA. (On-Line), Available: http://library.tamu.edu.com /UMI Microform.

- Klein, A.(1998)."**Economic Determinants Of Audit Committee Composition and Activity**", (On-Line), available: http://www.ssrn.com

- Klien, A.,(2000),**" Causes and Consequences of Variations in Audit Committee Composition"** (On-Line), Available: **http://www.ssrn.com .**

- Knapp, Michael. C., (2001), "**An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management"** Journal of Accounting Research, pp.194-205.

- Kohler, Annette, G.,(2005**), "Audit Committee in Germany–Theoretical Reasoning and Empirical Evidence"** Schmalenbach Business Review, Vol. 57 pp.229-252**.**

- Mautaz, R. K., and Neary, R. D., (1979),**" Corporate Audit Committee-Quo Vadis?"** Journal of Accountancy Vol. (148) Issue 4, Pp.80-88**.**

- Menon, k. & Williams, J.D.(1994),**" The Use of Audit committees for Moitoring"** Journal of Accounting & Puplic Policy.Vol.(13), Issue 2.Pp:115-145

- Mohamad-Sori, Z. Mohamad. Sh., & Ms: Mohdsaad. S. Sh. (2007), **"Audit Committee Support Independence",** University Putra Malaysia – Center of Excellance for Applied Financial and Accounting Studies. (On-Line), Available: http://ssrn.com.

- Persaud,S.& Mason, A.(2000)**,"Finance & Audit Committee Can Play Akey Role Both in Detecting Fraud & in Preventing it".**Candian FundRaiser**,** (On-Line), Available: **http://www.vancouver.volanteer.ca**

- Qin, B. (**2007**), **"The Influence of Audit Committee Financial Expertise on Earnings Quality**": U.S. Evidence. The Icfai Journal of Audit Practice, Vol.(4), No. 3, pp. 8-28 Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=799645

- Read, w.J. and Raghunandan, K. (2001), "**The State of Audit Committees**" Journal of Accountancy, Vol.(191).Issue.2

- Rieger, J., (May, 2002) **"Second South-Eastern Europe Corporate Governance Roundtable: Transparency and Disclosure"** World, Bank, Pp. 1-7.

- Rittenberg, E.L & Schwieger, J.B. (2004). **"Auditing in a Chaging Environment: SAS 99 Sarbanes Oxley".** 4th Ed., South – USA. Wetern Part of the Thomson Corporation.

- Rocco, R. V.,(1994),**" The Audit Committee"** Managerial Auditing Journal, Vol.(9) Issue 8 Pp.18-42.

- Rouse, R.W., Borelli, M. R.,(2000),**" Audit Committees in an Era of Increased Scrutiny"** CPA Journal, Vol.(70) Issue 6, Pp.26-33.

- Sawyer, L.B. Dittenhofer, M.A., & Scheiner,J.H., (2003),**"Sawer's Internal Auditing – the Practice of Modern Internal Auditing"** 5th.Ed.Published by the Intitute of Internal Auditors.

- **Smith**, L.M. (2006), "**Audit Committee effectiveness: did the blue Ribbon Committee Recommendations make A Difference?"** *Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol. (3), No. 2, pp.240–251.

- Spangler, William D., Braiotta, Louise, (1990), **"Leadership and Corporate Audit Committee Effectiveness"** Group & Organization Management, Vol.(15) Issue 2, p.134**.**

- Spira, L. F.,(2003), **"Audit Committees: Begging the question?"** Corporate Governance, An International Review, Vol. (11) Issue.3. Pp.183-188**.**

- Stuart, D., Buchalter, Kristin, L., Yokomoto, (2003). **"Audit Comittees Responsibilities and Liability",** the CPA Journal.

- Treadway, J. C., Jr. (1987), **"Report of the National Commission on Fraudulant Financial Reporting"** Washington, D.C., NCFFR**.**

- Turley, S. & zaman, M., (2007), **"Audit Committee Effectiveness: Unformal Processes and Behavioural Effects",** Auditing and Accountability Journal, Vol,(20) Issue (5).

- Vinten, G. and Lee, C., (1993), **"Audit Committees and Corporate Control"** Managerial Auditing Journal, Bradford, Vol.(8) Issue.3. Pp.10-25.

- **(On-Line), available: : www.sdc.com.jo**

- **(On-Line), available: www.ase.com.jo**

- **(On-Line), available: www.encyco.com , Mathiesen (2002).**

- **(On-Line), available: www.jsc.gov.jo**

- **(On-Line), available:www.nasdaq-amex.com,1999, (1999).**

الملاحـق

1- صحيفة المقابلة.

2- الشركات المشمولة في عينة الدراسة ومكاتب التدقيق لتلك الشركات.

3- قائمة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

4- قائمة الشركات المساهمة العامة الأردنية غير المدرجة.

الملحق رقم (4-1) صحيفة الدراسة

صحيفة مقابلة شخصية لأغراض البحث العلمي

السيد/السادة: ------------------------------- المحترم

يقوم الطالب: **عادل خليل قطيشات**، بإعداد رسالة علمية بعنوان: **مدى توفر الشروط اللأزمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكَلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية الأعمال بجامعة الشرق الأوسط.

ولما كان ذلك يتطلب توفير المعلومات اللأزمة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، ونظراً لماعُرف عنكم من شغف بالعلم ورغبة في تقديم العون للباحثين، أرجو التفضل بتزويدي بالمعلومات اللأزمة لتحقيق اهداف البحث علما بان تلك المعلومات ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وأنا إذ اشكر لكم سلفا تعاونكم الصادق معي ،أرجو لمؤسستكم الموقرة ولكم شخصيا كل أسباب التقدم والنجاح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

لاستفسأراتكم يرجى الاتصال على الهواتف التالية:	الباحث
موبايل:- 0779450585	عادل خليل قطيشات
0799072853	جامعة الشرق الأوسط

أولا: معلومات عامة عن الشركة:

1 . اسم الشركة: ————————————————————————

2. سنة التأسيس: ——————————————

3. العنوان:————————————————————

4. رقم الهاتف: ————————

4. نوع نشاط الشركة: مالي ( ) خدمي ( ) صناعي ( )

5. رأس مال الشركة (بالملايين): ——————————————

6. عدد العاملين:——————

7. اسم مدقق (شركة، مؤسسة) الحسابات الخارجي: ——————————————

ثانيا: معلومات خاصة بلجنة التدقيق :

أ . هل توجد لديكم لجنة تدقيق ؟ نعم ( ) كلا ( )

ب . إذا كانت توجد هذه اللجنة ، يرجى استكمال المعلومات التالية:-

1 . تاريخ تأسيس اللجنة :——————————————————————

2 . الجهة التي عينت اللجنة:—————————————— .

3 . عدد أعضاء اللجنة : —————————————————————— أعضاء.

4 . عدد الأعضاءالتنفيذيين منهم في الشركة ( )، وعدد الأعضاء المساهمين منهم ( ) وعدد الأعضاء المستقلين منهم ( ).

5 . المؤهلات العلمية الحاصل عليها أعضاء اللجنة .

عضو أول السيد:———————— ، التخصص العلمي:——————————.

عضو ثان السيد:———————— ، التخصص العلمي:——————————.

عضو ثالث السيد:———————— ، التخصص العلمي: —————————— .

عضو رابع السيد:———————— ، التخصص العلمي :—————————— .

6 . عدد سنوات الخبرة في مجال التخصص :-

عضو أول ——— عضو ثان ——— عضو ثالث ——— عضو رابع ———

7 . عدد الأعضاء منهم الذين شغلوا وظيفة مدير مالي أو مستشار مالي —————— .

8 . عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2009 ( ) اجتماعا.

9 . ترسل اللجنة تقاريرها إلى :-

المدير التنفيذي ( ) المدقق الداخلي ( ) رئيس مجلس الإدارة ( )

ثالثا:– معلومات أولية عن اللجنة وفقا للتشريعات الأردنية:

البيـان	نعم	نعم إلى حد ما	كلا
1 . هل لجنة التدقيق على دراية ومعرفة تامة بالشروط الواجب توفرها في مدقق الحسابات الخارجي لمزاولة مهنة التدقيق ؟			
2 . هل لجنة التدقيق على معرفة ودراية تامة بمهمات ومسؤوليات مدقق الحسابات الخارجي؟			
3 .هل لجنة التدقيق على معرفة ودراية تامة بالشروط الواجب توفرها من أجل استقلالية المدقق الخارجي؟			
4 . هل لجنة التدقيق على معرفة ودراية تامة بمهمات ومسؤوليات أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وكل ما يتعلق بسير عملهم ؟			

رابعا: أمور متعلقة بقياس مدى توافر الخصائص اللأزمة لتحسين الفاعلية:

البيـان	نعم	نعم إلى حد ما	كلا
1– هل تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل؟			
2– هل يمتلك أعضاء اللجنة المؤهلات المالية اللأزمة؟			
3– هل يمتلك أعضاء اللجنة أعضاء اللجنة الخبرات المالية اللأزمة؟			
4– هل كان أحد أعضاء اللجنة موظفا في الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها في السنة المالية أو السنوات الثلاث السابقة؟			
5– هل يوجد من أعضاء اللجنة الموجودة في الشركة من يشغل وظيفة تنفيذية؟			
6– هل يمتلك أحد أعضاء اللجنة أسهماً تزيد على 5%؟			
7– هل لأعضاء اللجنة أحد أفراد العائلة المباشرين موظف كمدير تنفيذي لدى الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها؟			
8– هل قامت الشركة بصرف تعويض لأحد أعضاء اللجنة خلاف تعويض المستلم لكونه عضواً في اللجنة؟			
9– هل تعقد لجنة التدقيق في الشركة لديكم الاجتماعات الدورية المطلوبة التي لا تقل عن أربعة اجتماعات في السنة؟			

خامسا:- مدى ممارسة اللجنة لواجباتها ومسؤوليات وفقا للتشريعات الأردنية:

أ . المهمات المنوطة بها تجاه مجلس الإدارة :-

عضو اللجنة السيد:----------------------- المحترم.

البيـان	نعم	نعم إلى حد ما	كلا
1 . هل تقوم اللجنة بمتابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرأرات الصادرة بموجبه؟			
2. هل تقوم اللجنة بدراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها ؟			
3 . هل تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الخارجي وعمل المدقق الخارجي؟			
4 . هل تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي ؟			
5 . هل تتأكد اللجنة من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة؟			
6 . هل تؤدي اللجنة المهمات التي قد يقررها مجلس الإدارة تبعا لظروف ونشاط الشركة؟			

ب- المهمات المنوطة بها تجاه المدقق الخارجي :

مدقق حسابات الشركة السيد:------------------------ المحترم.

البيـان	نعم	نعم إلى حد ما	كلا
1 . هل تقوم اللجنة بمناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من إستيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية؟			
2. هل تقوم اللجنة ببحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة؟			
3 . هل تقوم اللجنة بمراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها؟			
4 . هل تقوم اللجنة بمتابعة ومراجعة أي تغَيير في السياسات المحاسبية المتبعة؟			

البيـان	نعم	نعم إلى حد ما	كلا
5 . هل تقوم اللجنة بمتابعة ومراجعة أي تغَيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات؟			
6 . هل تقوم اللجنة بدراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أنَ الشركة توفر له كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله؟			
7 . هل تقوم اللجنة بدراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي؟			

ج- المهمات المنوطة بها تجاه المدقق الداخلي:

المدقق الداخلي للشركة السيد:------------------------ المحترم.

البيـان	نعم	نعم إلى حد ما	كلا
1 . هل تقوم اللجنة بمراجعة ومتابعة وتقييم أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة ؟			
2. هل تقوم اللجنة بمراجعة ومتابعة تطبيق خطة عمل أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والتأكد من سلامة سير عملها ؟			

سادسا:- أمور أخرى ذات علاقة بمهماتها ومسؤولياتها منصوص عليها دوليا وغير منصوص عليها في التشريعات الأردنية .

البيـان	نعم	نعم إلى حد ما	كلا
1. هل تقوم اللجنة بتحديد أتعاب المدقق الخارجي؟			
2. هل يوجد للجنة التدقيق دليل مكتوب يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها مسبقاً؟			

سابعا:- ملاحظات أخرى يمكن اضافتها من قبل لجنة التدقيق:
في حال وجود أي ملاحظات الرجاء ذكرها:

____

____

____

____

ملحق رقم (4-2)
الشركات المشمولة في عينة الدراسة ومكاتب التدقيق لتلك الشركات

قطاع مـالي				
الرقم	اسم الشركة	مكتب التدقيق	العنوان	الهاتف
-1	بنك الأردن	ديلويت اند توتش	الشميساني	5696329
2	- البنك العربي الاسلامي	ديلويت اند توتش	شارع الجاردنز	5694901
3	- بنك القاهرة عمان	آرنست اند يونغ	وادي صقره	4616910
-4	البنك العربي	ديلويت آند توتش	الشميساني–شارع الثقافة	5607115
-5	القدس للتأمين		عمان – الشميساني	5693161
-6	الأردنية الفرنسية للتأمين	غوشه وشركاه – محاسبون قانونيون	عمان – الشميساني	5600200
-7	الأولى للتأمين	آرنست آند يونغ	شارع الملك عبد الله الثاني	5777555
-8	العرب للتأمين	ابراهيم العباسي وشركاه	الشميساني– شارع عبد الحميد شرف	5693181
-9	العربية الألمانية للتأمين	ابراهيم العباسي	الشميساني– شارع عبد الحميد شرف	5200000
قطاع خـدمي				
	اسم الشركة	مكتب التدقيق	العنوان	الهاتف
1	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان(بيتنا)	خليف وسمان للتدقيق	الشميساني	4641644
2	شركة الامل للاستثمارات المالية	غوشه وشركاه	مجمع بنك الاسكان	5671485
3	شركة أمان للأوراق المالية	آرنست ويونغ	الشميساني	5692425
4	الكهرباء الأردنية	عباسي وشركاه	الدوار السابع	5858615
5	الزرقاء للتعليم والاستثمار	غوشه وشركاه	الزرقاء	3935550
6	زارة للاستثمار (قابضة)	آرنست آند يونغ	الشميساني	4646781
7	شركة الاسراء للاستثمار والتمويل الاسلامي	ديلويت آند توتش	شارع المدينة المنورة	5432778
8	النقليات السياحية الأردنية	آرنست ويونغ	الدوار السابع	5854679
9	مجموعة رم	المكتب العامي	الصويفية – شارع الوكالات	5862563
10	الأردن دبي للاملاك	آرنست ويونغ	العبدلي – مجمع عقاركو	5670744
11	شركة انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	غوشه وشركاه	الصويفية – مجمع سكريه	5817576
12	الشرق العربي للاستثمارات المالية	المهنيون العرب	أم إذينه	5678999

	والاقتصادية			
13	عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية (الملكية الأردنية)	آرنست ويونغ	مجمع بنك الاسكان – دوار الداخلية	5768321
14	الاهلية للمشاريع	ديلويت آند توتش	الشميساني	5624361
15	البتراء للتعليم	المهنيون العرب	مبنى المسافرين – الدوار السابع	5857465
16	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	ابراهيم العباسي وشركاه	الشميساني – شاره عصام العجلوني	5609000
17	الفنادق والسياحة الأردنية	كيه.بي.ام .جي	الدوار الثالث	4603000
18	شركة العمد للاستثمار والتنمية العقارية	رايض الجعنيني	وادي عبدون	5925627
19	شركة تطوير العقارات	المهنيون العرب	الجادردنز	5865437
20	شركة الصقر للاستثمارات والخدمات المالية	آرنست ويونغ	شارع الملكة رانيا	5623116
21	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	غوشه وشركاه	الشميساني	5600505
22	العربية الدولية للفنادق	آرنست ويونغ	لشميساني	5661416
23	الأردنية للتعمير (القابضة)	آرنست و يونغ	الصويفيه – مجمع ايلا بارك	5885555
24	شركة الأولى للتمويل	ديلويت آند توتش	دوار خلدا	5777654
25	العربية للاستثمارات المالية	آرنست و يونغ	الشميساني	5692425
26	شركة داركم للاستثمار	آرنست و يونغ	الشميساني	5507555
27	مستشفى ابن الهيثم	عباسي وشركاه	شارع المدينة المنورة	5406432
28	بندار للتجارة والاستثمار	كيه.بي.ام .جي	شارع المدينة المنورة	5488976
29	الدولية للفنادق والأسواق التجارية	آرنست و يونغ	الدوار الثالث	4641361
30	الفاتحون العرب للصناعة والتجارة	مكتب دويك	شارع وصفي التل	5540255
قطاع صناعي				
الرقم	**اسم الشركة**	**مكتب التدقيق**	**العنوان**	**الهاتف**
1	الصناعات الكيماوية الأردنية	الدولي المهني للاستشارات والتدقيق	جبل الحسين	4622964
2	الموارد الصناعية الأردنية	الأخوة لتدقيق الحسابات والاستشارات	سحاب	4023652
3	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	كيه.بي.ام.جي	سحاب	4022136
4	شركة حديد الأردن	طلال ابو غزاله	جبل عمان	4619380

053740200	الرصيفه	آرنست ويونغ	**الزي لصناعة الالبسة**	**5**
5728861	ناعور	برايس وواتر هأوس	**شركة الاقبال للطباعة والتغليف**	**6**
5728202	ناعور	آرنست ويونغ	**شركة دار الغذاء**	**7**
5818567	سحاب	المهنيون العرب	**شركة المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمأوية**	**8**
5666165	الشميساني-شارع الثقافة	آرنست ويونغ	**شركة البوتاس العربية**	**9**
4726723	عين الباشا- موبص	المهنيون العرب	**شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية**	**10**
053743368	الرصيفه	دويك وشركاه	**شركة الالبان الأردنية**	**11**
5533591	القسطل	غوشه وشركاه	**مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر**	**12**
5606205	المفرق	آرنست ويونغ	**شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة**	**13**
4201171	المقابلين	ديلويت آند تونش	**الأردنية للصناعات الخشبية**	**14**
5727901	ناعور – مثلث ام البساتين	ابرهيم العباسي	**شركة الاقبال للاستثمار(الدولية للدخان)**	**15**

ملحق رقم (3-4)

قائمة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

الرقم	القطـاع الخدمي	الرقم	القطـاع الصناعي	الرقم	القطـاع المالي
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	السلام الدولية للنقل والتجارة	1	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	1	البنك الإسلامي الأردني
2	أمواج العقارية	2	الألبان الأردنية	2	البنك الأردني الكويتي
3	البلاد للخدمات الطبية	3	العامة للتعدين	3	البنك التجاري الأردني
4	المتكاملة للتأجير التمويلي	4	العربية لصناعة الألمنيوم (أرال)	4	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
5	بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان (بيتنا)	5	الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج)	5	بنك الأردن
6	الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	6	الوطنية لصناعة الصلب	6	بنك المال الأردني
7	كهرباء محافظة إربد	7	دار الدواء للتنمية والاستثمار	7	بنك الإتحاد
8	الشامخة للاستثمارات العقارية والمالية	8	مصانع الأجواخ الأردنية	8	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
9	الحمة المعدنية الأردنية	9	مصانع الخزف الأردنية	9	البنك الاستثماري
10	الامل للاستثمارات المالية	10	مصانع الورق والكرتون الأردنية	10	بنك الأردن دبي الإسلامي
11	المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي)	11	مناجم الفوسفات الأردنية	11	بنك سوسيته جنرال (الأردن)
12	العرب للتنمية العقارية	12	الأردنية لصناعة الأنابيب	12	البنك العربي الإسلامي الدولي
13	أوتاد للاستثمارات المتعددة	13	الدباغة الأردنية	13	بنك الاستثمار العربي الأردني
14	التجمعات للمشاريع السياحية	14	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمأوية	14	البنك الأهلي الأردني
15	الإتحاد للاستثمارات المالية	15	الجنوب لصناعة الفلاتر	15	بنك القاهرة عمان
16	الأسواق الحرة الأردنية	16	الصناعات الكيمأوية الأردنية	16	البنك العربي
17	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	17	العالمية للصناعات الكيمأوية	17	الشرق الأوسط للتأمين
18	الموارد للتنمية والاستثمار	18	الاستثمارات العامة	18	النسر العربي للتأمين
19	البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	19	الصناعات والكبريت الأردنية (جيمكو)	19	التأمين الأردنية
20	الكهرباء الأردنية	20	الأردنية للصناعات الخشبية	20	القدس للتأمين
21	الأردنية للصحافه والنشر (الدستور)	21	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	21	التأمين العامة العربية
22	الثقة للاستثمارات الأردنية	22	السلفوكيماويات الأردنية	22	دلتا للتأمين
23	العربية الدولية للتعليم والاستثمار	23	مصانع الاسمنت الأردنية	23	المتحدة للتأمين
24	البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	24	البوتاس العربية	24	اليرموك للتأمين
25	الزرقاء للتعليم والاستثمار	25	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	25	الأردنية الفرنسية للتأمين
26	الثقة للنقل الدولي	26	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	26	الأراضي المقدسة للتأمين
27	التسهيلات التجارية الأردنية	27	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	27	جراسا للتأمين
28	أموال إنفست	28	الوطنية لصناعة الكلورين	28	المنارة للتأمين

	القـطاع الخدمي		القـطاع الصناعي		القـطاع المالي
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
29	الضمان للاستثمار	29	الموارد الصناعية الأردنية	29	الشرق العربي للتأمين
30	زارة للاستثمار (قابضة)	30	الكابلات الأردنية الحديثة	30	الأولى للتأمين
31	الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية	31	الصناعات الهندسية العربية	31	الأردن والخليج للتأمين
32	المركز الأردني للتجارة الدولية	32	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	32	فيلادلفيا للتأمين
33	دارات الأردنية (القابضة)	33	الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة	33	الإتحاد العربي الدولي للتأمين
34	الأردنية لضمان القروض	34	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	34	التأمين الوطنية
35	الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي	35	حديد الأردن	35	العرب للتأمين على الحياة والحوادث
36	الطباعون والمطورون العرب	36	العربية للصناعات الكهربائية	36	الأردن الدولية للتأمين
37	التجمعات لخدمات التغذية والإسكان	37	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمأوية والمستلزمات الطبية	37	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
38	التجمعات الاستثمارية المتخصصة	38	مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	38	التأمين الإسلامية
39	الشرق للمشاريع الاستثمارية	39	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	39	الضامنون العرب
40	النقليات السياحية الأردنية	40	الدولية للصناعات الخزفية	40	العربية الألمانية للتأمين
41	المستثمرون العرب المتحدون	41	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	41	المجموعة العربية الأردنية للتأمين
42	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	42	الوطنية للدواجن	42	المتوسط والخليج للتأمين (الأردن)
43	المقايضة للنقل والاستثمار	43	المتكاملة للمشاريع المتعددة	43	البركة للتكافل
44	الأردنية للاستثمار والنقل السياحي	44	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة		
45	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي	45	العربية لصناعة المواسير المعدنية		
46	السنابل الدولية للاستثمارات الإسلامية (القابضة)	46	مصفاة البترول الأردنية		
47	الجميل للاستثمارات العامة	47	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية		
48	الأمين للاستثمار	48	الإتحاد للصناعات المتطورة		
49	المتحدة للاستثمارات المالية	49	مغنيسيا الأردن		
50	الأردن دبي للأملاك	50	مصانع الزيوت النباتية الأردنية		
51	مدارس الإتحاد	51	الدولية لصناعات السيليكا		
52	أمان للاستثمارات المالية	52	الترافرتين		
53	مجموعة العصر للاستثمار (قابضة)	53	الأردنية لإنتاج الأدوية		
54	عمان للتنمية والاستثمار	54	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية		
55	إنجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	55	عافية العالمية (الأردن)		
56	المحفظة العقارية الاستثمارية	56	القدس للصناعات الخرسانية		
57	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	57	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية		

	القـطاع الخدمي		القـطاع الصناعي		القـطاع المالي
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
58	الاتصالات الأردنية	58	الحياة للصناعات الدوائية		
59	المجموعة الاستشارية الاستثمارية	59	العامة لصناعة وتسويق الخرسانة الخفيفة		
60	الشرق العربي للاستثمارات المالية والإقتصادية	60	إتحاد النساجون العرب		
61	الأردن لتطوير المشاريع السياحية	61	الألبسة الأردنية		
62	الشرق العربي للاستثمارات العقارية	62	باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل		
63	اكاديمية الطيران الملكية الأردنية	63	مصانع الكابلات المتحدة		
64	المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	64	الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي		
65	عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية (الملكية الأردنية)	65	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة		
66	الإتحاد لتطوير الأراضي	66	فيلادلفيا لصناعة الأدوية		
67	المتصدرة للأعمال والمشاريع	67	المتحدة لصناعة الحديد والصلب		
68	درويش الخليلي وأولاده	68	رخام الأردن		
69	فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	69	البترول الوطنية		
70	الأهلية للمشاريع	70	الصناعات الوطنية		
71	العالمية للوساطة والأسواق المالية	72	صناعات علاء الدين		
72	الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	73			
73	بيت الاستثمار للخدمات المالية	74			
74	مجموعة أوفتك (القابضة)	75			
75	البتراء للتعليم	76			
76	العقارية الأردنية للتنمية	77			
77	العربية الدولية للفنادق	78			
78	الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير				
79	المحفظة الوطنية للأوراق المالية				
80	وادي الشتا للاستثمارات السياحية				
81	نوبار للتجارة والاستثمار				
82	الاحداثيات العقارية				
83	إعمار للتطوير والاستثمار العقاري				
84	الفنادق والسياحة الأردنية				
85	ميثاق للاستثمارات العقارية				
86	المعاصرون للمشاريع الإسكانية				

القـطاع المالي		القـطاع الصناعي		القـطاع الخدمي	
اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم
				المعاصرون للمشاريع الإسكانية	87
				زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق	88
				مسافات للنقل المتخصص	89
				عمد للاستثمار والتنمية العقارية	90
				الشرق الأوسط للاستثمارات المتعدده	91
				الكفاءة للاستثمارات العقارية	92
				إتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري	93
				تطوير العقأرات	94
				آفاق للاستثمار والتطوير العقاري (القابضة)	95
				الأردن الأولى للاستثمار	96
				الأردنية للإدارة والاستشأرات	97
				الأردن الدولية للاستثمار	98
				الصقر للاستثمار والخدمات المالية	99
				الديرة للاستثمار والتطوير العقاري	100
				المتكاملة للنقل المتعدد	101
				القصور للمشاريع العقارية	102
				المستقبل العربية للاستثمار	103
				البلاد للأوراق المالية والاستثمار	104
				حدائق بابل المعلقة للاستثمارات	105
				الركائز للاستثمار	106
				الأردنية للاستثمارات المتخصصة	107
				البطاقات العالمية	108
				الأردنية للتعمير (القابضة)	109
				التحديث للاستثمارات العقارية	110
				أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	111
				الكفاءة للاستثمارات المالية والإقتصادية	112
				تمهمة للاستثمارات المالية	113
				الأولى للتمويل	114
				المهنية للاستثمارات العقارية والإسكان	115
				أبعاد الأردن والإمأرات	116

القـطاع المالي		القـطاع الصناعي		القـطاع الخدمي	
اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم
				للاستثمار التجاري	
				النموذجية للمطاعم	117
				داماك للتطوير العقاري (الأردنية)	118
				العربية للاستثمارات المالية	119
				سبائك للاستثمار	120
				عنوان للاستثمار	121
				المجموعة المتحدة (القابضة)	122
				آفاق للطاقة	123
				داركم للاستثمار	124
				الإسراء للتعليم والاستثمار	125
				سرى للتنمية والاستثمار	126
				مساكن الأردن لتطوير الأراضي والمشاريع الصناعية	127
				عمون الدولية للاستثمارات المتعددة	128
				مستشفى ابن الهيثم	129
				الإنتقائية للاستثمار والتطوير العقاري	130
				المجموعة المتحدة للنقل البري	131
				العبور للشحن والنقل	132
				العربية للمشاريع الاستثمارية	133
				بندار للتجارة والاستثمار	134
				الدولية للاستثمارات الطبية	135
				عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	136
				المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار	137
				الدولية للفنادق والأسواق التجارية	138
				مجمع الضليل الصناعي العقاري	139
				المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار	140
				الاستثمارات والصناعات المتكاملة (قابضة)	141
				الفاتحون العرب للصناعة والتجارة	142

ملحق رقم (4-4)

قائمة الشركات المساهمة العامة الأردنية غير المدرجة في بورصة عمان أو تحت التصفية

	القطاع الخدمي		القطاع الصناعي		القطاع المالي
الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	الجنوب للالكترونيات	1	الكوثر للاستثمار	1	بنك فيلادلفيا للاستثمار
2	شيركو للأوراق المالية	2	العربية للاستثمار والتجارة الدولية	2	صندوق بنك الإسكان الأردني
3	العربية للا ستثمار الإعلامي(قابضة)	3	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	3	الأردنية الإمأراتية للتأمين
4	الأردنية للسياحة والمياه المعدنية (حمامات ماعين)	4	المؤسسة الطبية الأردنية		
5	العالمية لإ دارة التأمينات الصحية	5	الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية		
6	الشرق الأ وسط للتنمية والتجارة	6	نيزك لصناعة القوالب والمعدات		
7	الإنماء للا ستثمارا ت والتسهيلات المالية	7	المتحدة للصناعات الزجاجية		
8	الدار الوطنية للصحافة والإعلام	8	الرازى للصناعات الدوائية		
9	الأردنية للسياحة والمياه المعدنية (حمامات ماعين)	9	الدولية لإنتاج الأقمشة		
10	العالمية لإ دارة التأمينات الصحية	10	الصناعات الدوائية المتطورة		
11	الشرق الأ وسط للتنمية والتجارة	11	دلتا للصناعات الغذائية		
12	الإنماء للا ستثمارا ت والتسهيلات المالية	12	الأردنية لصناعات البحر الميت		
13	الأردنية للإنتاج التلفزيوني والإذاعي والسينمائي	13	العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية		
14	الدولية للاستثمارات الصناعية والتجارية والسياحية	14	ملح الصافي الأردنية		
15	تسويق الكفاءات الأردنية	15	المفرق للصناعات الغذائية		
16	الكهرباء الوطنية	16	مجموعة الشرق الأوسط للاستثمارات الدولية		
17	توليد الكهرباء المركزية	17	التبغ والسجاير الأردنية		
18	توزيع الكهرباء	18	الأردن الدولية للصناعات		
19	فنادق الأراضي المقدسة	19	الكندي للصناعات الدوائية		
20	الشرق العربي للتطوير والاستثمارات (قابضة)	20	العربية لصناعة الأدوية(دمجت		
21	الاستثمارات التعدينية	21	سنيورة للصناعات الغذائية		
22	البريد الأردني	22	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة (دمجت		
23	الرؤية للاستثمار	23	رافيا الصناعية للأكياس البلاستيكية		
24	الشراع للتطوير العقاري والاستثمارات	24	الغزل والنسيج الأردنية		
25	الصفوة للاستثمارات المالية	25	العربية للمستلزمات الغذائية والطبية		
		26	الدولية لإنتاج الأقمشة		

ملحق رقم (5-4)
تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينية

Crosstabs

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
YEAR1 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
CAP * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
WORK * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q1A * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
YEARC1 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
MANAGE * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
NO * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
EDLEVEL1 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
EDL2 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
EDL3 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
EDL4 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q7A * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q8AA * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q9A * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q9B * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q9C * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%

YEAR1 * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
YEAR1	.00	Count	1	7	1	9
		% within TYPE	11.1%	23.3%	6.7%	16.7%
	less than 1980	Count	4	3	3	10
		% within TYPE	44.4%	10.0%	20.0%	18.5%
	1980-1989	Count	1	3	3	7
		% within TYPE	11.1%	10.0%	20.0%	13.0%
	1990-1999	Count	2	5	8	15
		% within TYPE	22.2%	16.7%	53.3%	27.8%
	2000 or more	Count	1	12		13
		% within TYPE	11.1%	40.0%		24.1%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

CAP * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
CAP	10 or less	Count	4	5	7	16
		% within TYPE	44.4%	16.7%	46.7%	29.6%
	10-50	Count	1	17	7	25
		% within TYPE	11.1%	56.7%	46.7%	46.3%
	above 50	Count	4	8	1	13
		% within TYPE	44.4%	26.7%	6.7%	24.1%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

WORK * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
WORK	100 or less	Count	3	17	2	22
		% within TYPE	33.3%	56.7%	13.3%	40.7%
	101-1000	Count	2	11	12	25
		% within TYPE	22.2%	36.7%	80.0%	46.3%
	above 1000	Count	4	2	1	7
		% within TYPE	44.4%	6.7%	6.7%	13.0%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Q1A * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
Q1A	1.00	Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

YEARC1 * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
YEARC1	.00	Count		5		5
		% within TYPE		16.7%		9.3%
	less than 1980	Count		1		1
		% within TYPE		3.3%		1.9%
	1990-1999	Count	4	1	2	7
		% within TYPE	44.4%	3.3%	13.3%	13.0%
	2000 or more	Count	5	23	13	41
		% within TYPE	55.6%	76.7%	86.7%	75.9%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

MANAGE * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
MANAGE	.00	Count		2		2
		% within TYPE		6.7%		3.7%
	1.00	Count	9	28	15	52
		% within TYPE	100.0%	93.3%	100.0%	96.3%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

NO * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
NO	.00	Count		1	2	3
		% within TYPE		3.3%	13.3%	5.6%
	2.00	Count		1	1	2
		% within TYPE		3.3%	6.7%	3.7%
	3.00	Count	8	20	9	37
		% within TYPE	88.9%	66.7%	60.0%	68.5%
	4.00	Count	1	5	3	9
		% within TYPE	11.1%	16.7%	20.0%	16.7%
	5.00	Count		2		2
		% within TYPE		6.7%		3.7%
	7.00	Count		1		1
		% within TYPE		3.3%		1.9%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

EDLEVEL1 * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
EDLEVEL1	2.00	Count	6	19	10	35
		% within TYPE	66.7%	63.3%	66.7%	64.8%
	3.00	Count	1	6	1	8
		% within TYPE	11.1%	20.0%	6.7%	14.8%
	4.00	Count	2	5	4	11
		% within TYPE	22.2%	16.7%	26.7%	20.4%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

EDL2 * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
EDL2	2.00	Count	9	25	10	44
		% within TYPE	100.0%	83.3%	66.7%	81.5%
	3.00	Count		4	4	8
		% within TYPE		13.3%	26.7%	14.8%
	4.00	Count		1	1	2
		% within TYPE		3.3%	6.7%	3.7%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

EDL3 * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
EDL3	.00	Count		2	1	3
		% within TYPE		6.7%	6.7%	5.6%
	2.00	Count	7	22	12	41
		% within TYPE	77.8%	73.3%	80.0%	75.9%
	3.00	Count		6	2	8
		% within TYPE		20.0%	13.3%	14.8%
	4.00	Count	2			2
		% within TYPE	22.2%			3.7%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

EDL4 * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
EDL4	.00	Count	6	19	12	37
		% within TYPE	66.7%	63.3%	80.0%	68.5%
	2.00	Count	3	11	3	17
		% within TYPE	33.3%	36.7%	20.0%	31.5%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Q7A * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
Q7A	.00	Count	2	11	7	20
		% within TYPE	22.2%	36.7%	46.7%	37.0%
	1.00	Count	6	17	5	28
		% within TYPE	66.7%	56.7%	33.3%	51.9%
	2.00	Count	1	2	2	5
		% within TYPE	11.1%	6.7%	13.3%	9.3%
	4.00	Count			1	1
		% within TYPE			6.7%	1.9%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Q8AA * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
Q8AA	.00	Count		4		4
		% within TYPE		13.3%		7.4%
	4 or less	Count	5	12	9	26
		% within TYPE	55.6%	40.0%	60.0%	48.1%
	5-10	Count	3	10	5	18
		% within TYPE	33.3%	33.3%	33.3%	33.3%
	above 10	Count	1	4	1	6
		% within TYPE	11.1%	13.3%	6.7%	11.1%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Q9A * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
Q9A	.00	Count	9	27	14	50
		% within TYPE	100.0%	90.0%	93.3%	92.6%
	1.00	Count		3	1	4
		% within TYPE		10.0%	6.7%	7.4%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Q9B * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
Q9B	.00	Count	9	27	14	50
		% within TYPE	100.0%	90.0%	93.3%	92.6%
	1.00	Count		3	1	4
		% within TYPE		10.0%	6.7%	7.4%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Q9C * TYPE Crosstabulation

			TYPE			Total
			مالي	خدمي	صناعي	
Q9C	.00	Count		5		5
		% within TYPE		16.7%		9.3%
	1.00	Count	9	25	15	49
		% within TYPE	100.0%	83.3%	100.0%	90.7%
Total		Count	9	30	15	54
		% within TYPE	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Q1 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q2 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q3 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q4 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q5 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q6 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q7 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q8 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q9 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q10 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q11 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q12 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q13 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q14 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q15 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q16 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q17 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q18 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q19 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q20 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q21 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q22 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q23 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q24 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q25 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q26 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q27 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q28 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q29 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%
Q30 * TYPE	54	100.0%	0	.0%	54	100.0%

Report

TYPE		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15
مالي	**Mean**	2.8889	3.0000	3.0000	3.0000	2.6667	2.8889	2.6667	2.8889	2.7778	3.0000	2.8889	2.7778	2.1111	2.6667	2.5556
	N	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
	Std. Deviation	.33333	.00000	.00000	.00000	.50000	.33333	.50000	.33333	.44096	.00000	.33333	.44096	.33333	.70711	.52705
خدمي	**Mean**	2.6667	2.6667	2.7000	2.6667	2.7667	2.8000	2.5333	2.5333	2.2667	2.7667	2.9000	2.3667	2.1333	2.3667	2.0000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Std. Deviation	.47946	.47946	.46609	.47946	.56832	.40684	.68145	.62881	.78492	.43018	.40258	.49013	.57135	.49013	.69481
صناعي	**Mean**	2.4000	2.3333	2.2667	2.2667	2.7333	2.7333	2.0667	2.1333	1.8667	2.6000	3.0000	2.2000	1.6000	2.2667	1.8667
	N	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
	Std. Deviation	.63246	.61721	.59362	.59362	.45774	.45774	.59362	.63994	.63994	.50709	.00000	.41404	.50709	.45774	.63994
Total	**Mean**	2.6296	2.6296	2.6296	2.6111	2.7407	2.7963	2.4259	2.4815	2.2407	2.7593	2.9259	2.3889	1.9815	2.3889	2.0556
	N	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54
	Std. Deviation	.52472	.52472	.52472	.52903	.52071	.40653	.66167	.63664	.75073	.43155	.32805	.49208	.56604	.52903	.68451

TYPE		Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22	Q23	Q24	Q25	Q26	Q27	Q28	Q29
مالي	**Mean**	2.3333	2.4444	2.7778	2.7778	2.4444	2.8889	2.6667	3.0000	2.7778	2.6667	2.7778	2.8889	2.7778	2.6667
	N	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
	Std. Deviation	.70711	.52705	.44096	.44096	.88192	.33333	.50000	.00000	.44096	.50000	.44096	.33333	.44096	.70711
خدمي	**Mean**	1.8000	1.9333	2.6667	2.6667	1.4667	2.8000	2.3667	2.5333	2.2000	1.8000	2.0333	2.7000	2.7333	2.6667
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Std. Deviation	.84690	.82768	.66089	.60648	.81931	.61026	.61495	.50742	.76112	.84690	.85029	.65126	.58329	.71116
صناعي	**Mean**	1.4000	1.8000	2.0667	2.0000	1.2000	2.0667	1.8667	2.4667	2.2000	1.7333	2.0000	2.3333	2.2667	1.8000
	N	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
	Std. Deviation	.50709	.67612	.59362	.65465	.56061	1.03280	.74322	.51640	.67612	.79881	.84515	.61721	.59362	1.01419
Total	**Mean**	1.7778	1.9815	2.5185	2.5000	1.5556	2.6111	2.2778	2.5926	2.2963	1.9259	2.1481	2.6296	2.6111	2.4259
	N	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54
	Std. Deviation	.79305	.76456	.66562	.66588	.86147	.78708	.68451	.49597	.71717	.84344	.83344	.62333	.59611	.88172

ملحق (4-6)
اختبار الفروقات

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	54	2.4167	.47335	.06441
H1A	54	2.2778	.68451	.09315
H1B	54	2.4444	.54657	.07438
H1C	54	2.3481	.54832	.07462
H1D	54	2.6481	.75629	.10292
H1E	54	2.6111	.78708	.10711
H2	54	2.3449	.36337	.04945
H2A	54	2.5741	.40003	.05444
H2B	54	2.1319	.43125	.05869
H2C	54	2.5093	.64786	.08816

One-Sample Test

	Test Value = 2					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
H1	6.469	53	.000	.4167	.2875	.5459
H1A	2.982	53	.004	.2778	.0909	.4646
H1B	5.975	53	.000	.4444	.2953	.5936
H1C	4.666	53	.000	.3481	.1985	.4978
H1D	6.298	53	.000	.6481	.4417	.8546
H1E	5.706	53	.000	.6111	.3963	.8259
H2	6.975	53	.000	.3449	.2457	.4441
H2A	10.545	53	.000	.5741	.4649	.6833
H2B	2.248	53	.029	.1319	.0142	.2497
H2C	5.776	53	.000	.5093	.3324	.6861

ملحق رقم (4-7)

اختبار الثبات

Reliability

```
 ****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******
_


  R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H
A)


Reliability Coefficients

N of Cases =     54.0                    N of Items = 30

Alpha =    .9267
```

ملحق (4-8)

اختبار الفرضيات

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
H1	Between Groups	3.587	2	1.794	11.037	.000
	Within Groups	8.288	51	.163		
	Total	11.875	53			
H1A	Between Groups	4.133	2	2.067	5.092	.010
	Within Groups	20.700	51	.406		
	Total	24.833	53			
H1B	Between Groups	2.144	2	1.072	3.995	.024
	Within Groups	13.689	51	.268		
	Total	15.833	53			
H1C	Between Groups	3.089	2	1.544	6.131	.004
	Within Groups	12.846	51	.252		
	Total	15.935	53			
H1D	Between Groups	17.381	2	8.691	34.270	.000
	Within Groups	12.933	51	.254		
	Total	30.315	53			
H1E	Between Groups	6.211	2	3.106	5.949	.005
	Within Groups	26.622	51	.522		
	Total	32.833	53			
H2	Between Groups	1.886	2	.943	9.407	.000
	Within Groups	5.112	51	.100		
	Total	6.998	53			
H2A	Between Groups	1.279	2	.640	4.528	.015
	Within Groups	7.202	51	.141		
	Total	8.481	53			
H2B	Between Groups	2.109	2	1.055	6.941	.002
	Within Groups	7.748	51	.152		
	Total	9.857	53			
H2C	Between Groups	4.790	2	2.395	6.997	.002
	Within Groups	17.456	51	.342		
	Total	22.245	53			

ملحق رقم (4-9)

اختبار شافيه للمقارنات البعدية

Multiple Comparisons

Scheffe

Dependent Variable	(I) TYPE	(J) TYPE	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
H1	مالي	خدمي	.3278	.15321	.112	-.0585	.7141
		صناعي	.7644*	.16997	.000	.3359	1.1930
	خدمي	مالي	-.3278	.15321	.112	-.7141	.0585
		صناعي	.4367*	.12748	.005	.1152	.7581
	صناعي	مالي	-.7644*	.16997	.000	-1.1930	-.3359
		خدمي	-.4367*	.12748	.005	-.7581	-.1152
H1A	مالي	خدمي	.3000	.24213	.469	-.3105	.9105
		صناعي	.8000*	.26862	.017	.1227	1.4773
	خدمي	مالي	-.3000	.24213	.469	-.9105	.3105
		صناعي	.5000	.20147	.055	-.0080	1.0080
	صناعي	مالي	-.8000*	.26862	.017	-1.4773	-.1227
		خدمي	-.5000	.20147	.055	-1.0080	.0080
H1B	مالي	خدمي	.5222*	.19690	.037	.0257	1.0187
		صناعي	.5556*	.21844	.048	.0048	1.1063
	خدمي	مالي	-.5222*	.19690	.037	-1.0187	-.0257
		صناعي	.0333	.16383	.980	-.3798	.4464
	صناعي	مالي	-.5556*	.21844	.048	-1.1063	-.0048
		خدمي	-.0333	.16383	.980	-.4464	.3798
H1C	مالي	خدمي	.3689	.19074	.165	-.1121	.8498
		صناعي	.7289*	.21161	.005	.1953	1.2625
	خدمي	مالي	-.3689	.19074	.165	-.8498	.1121
		صناعي	.3600	.15871	.086	-.0402	.7602
	صناعي	مالي	-.7289*	.21161	.005	-1.2625	-.1953
		خدمي	-.3600	.15871	.086	-.7602	.0402
H1D	مالي	خدمي	.0000	.19139	1.000	-.4826	.4826
		صناعي	1.2667*	.21233	.000	.7313	1.8020
	خدمي	مالي	.0000	.19139	1.000	-.4826	.4826
		صناعي	1.2667*	.15925	.000	.8651	1.6682
	صناعي	مالي	-1.2667*	.21233	.000	-1.8020	-.7313
		خدمي	-1.2667*	.15925	.000	-1.6682	-.8651
H1E	مالي	خدمي	.0889	.27459	.949	-.6035	.7813
		صناعي	.8222*	.30463	.033	.0541	1.5903
	خدمي	مالي	-.0889	.27459	.949	-.7813	.6035
		صناعي	.7333*	.22847	.009	.1573	1.3094
	صناعي	مالي	-.8222*	.30463	.033	-1.5903	-.0541
		خدمي	-.7333*	.22847	.009	-1.3094	-.1573
H2	مالي	خدمي	.2937	.12033	.060	-.0096	.5971
		صناعي	.5708*	.13349	.000	.2342	.9074
	خدمي	مالي	-.2937	.12033	.060	-.5971	.0096
		صناعي	.2771*	.10012	.028	.0246	.5295
	صناعي	مالي	-.5708*	.13349	.000	-.9074	-.2342
		خدمي	-.2771*	.10012	.028	-.5295	-.0246
H2A	مالي	خدمي	.2037	.14283	.369	-.1564	.5638
		صناعي	.4593*	.15845	.020	.0597	.8588
	خدمي	مالي	-.2037	.14283	.369	-.5638	.1564
		صناعي	.2556	.11884	.109	-.0441	.5552
	صناعي	مالي	-.4593*	.15845	.020	-.8588	-.0597
		خدمي	-.2556	.11884	.109	-.5552	.0441
H2B	مالي	خدمي	.4069*	.14813	.030	.0334	.7805
		صناعي	.6111 *	.16434	.002	.1967	1.0255
	خدمي	مالي	-.4069*	.14813	.030	-.7805	-.0334
		صناعي	.2042	.12325	.263	-.1066	.5149
	صناعي	مالي	-.6111 *	.16434	.002	-1.0255	-.1967
		خدمي	-.2042	.12325	.263	-.5149	.1066
H2C	مالي	خدمي	.1111	.22235	.883	-.4495	.6717
		صناعي	.7444*	.24667	.015	.1225	1.3664
	خدمي	مالي	-.1111	.22235	.883	-.6717	.4495
		صناعي	.6333*	.18500	.005	.1669	1.0998
	صناعي	مالي	-.7444*	.24667	.015	-1.3664	-.1225
		خدمي	-.6333*	.18500	.005	-1.0998	-.1669

*. The mean difference is significant at the .05 level.

ملحق رقم (10-4)

اختبار قبول أو رفض الفرضية العدمية

Homogeneous Subsets

H1

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
صناعي	15	2.0467	
خدمي	30		2.4833
مالي	9		2.8111
Sig.		1.000	.106

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H1A

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
صناعي	15	1.8667	
خدمي	30	2.3667	2.3667
مالي	9		2.6667
Sig.		.123	.460

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H1B

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
صناعي	15	2.3333	
خدمي	30	2.3667	
مالي	9		2.8889
Sig.		.985	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H1C

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
يعاص	15	2.0267	
يمدخ	30	2.3867	2.3867
يلام	9		2.7556
Sig.		.171	.157

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H1D

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
يعاص	15	1.7333	
يلام	9		3.0000
يمدخ	30		3.0000
Sig.		1.000	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H1E

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
يعاص	15	2.0667	
يمدخ	30		2.8000
يلام	9		2.8889
Sig.		1.000	.948

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H2

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
صناعي	15	2.0958	
خدمي	30	2.3729	2.3729
مالي	9		2.6667
Sig.		.075	.056

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H2A

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
صناعي	15	2.3556	
خدمي	30	2.6111	2.6111
مالي	9		2.8148
Sig.		.203	.359

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H2B

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
صناعي	15	1.9167	
خدمي	30	2.1208	
مالي	9		2.5278
Sig.		.384	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H2C

Scheffe[a,b]

TYPE	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
صناعي	15	2.0333	
خدمي	30		2.6667
مالي	9		2.7778
Sig.		1.000	.880

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 14.211.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.